الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

العنوان

معوقـات الإستثمـار الأجنبـي المباشـر فـي الجزائـر

دراسة مقارنة بين الجزائر و الإمارات خلال الفترة 2001 – 2016

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر قسم العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالبتين:

– العيساوي أمينة

– رضا أميرة

إشراف الأستاذ:

يونس مراد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: مرابط محمد	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: يونس مراد	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: مفتاح أحسن	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017.

الشكـــــــر

نشكر الله عز وجل الذي وفقنا و أعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع، فله الحمد و له الشكر أولا وآخرا.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف " يونس مراد " على ماقدمه لنا من مساعدات و توجيهات في

سبيل إتمام هذا الموضوع

الشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذا العمل

كل الشكر و التقدير لمن ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

فهرس المحتويات

المحتويـــــــــــات	الصفحــة
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المختصرات	
مقدمة	أ–ث
الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	06
المبحث الأول: مدخل نظري لإستثمار الأجنبي المباشر	07
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر	07
المطلب الثاني: محددات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر	11
المطلب الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	14
المطلب الرابع: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر	20
المبحث الثاني: مناخ الإستثمار	26
المطلب الأول: تعريف المناخ الإستثماري	26
المطلب الثاني: عناصر المناخ الإستثماري	27
المطلب الثالث: مكونات المناخ الإستثماري	28
المطلب الرابع: مؤشرات المناخ الإستثماري	30
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر	35
المطلب الأول: نظرية عدم كمال الأسواق	35
المطلب الثاني: نظرية دورة حياة المنتج	36
المطلب الثالث: نظرية الموقع	39
المطلب الرابع: النظرية الإنتقائية	40
المبحث الرابع: الحوافز الممنوحة بغية جلب الإستثمار الأجنبي المباشر	42
المطلب الأول: مفهوم حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر	42

المطلب الثاني: أنواع الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر	44
المطلب الثالث: المبادئ العامة لمنح الحوافز الإستثمارية	45
المطلب الرابع: دور سياسة الحوافز في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر	47
خلاصة الفصل	49
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الساحة الدولية	
تمهيد	51
المبحث الأول: مكانة الإستثمار الأجنبي المباشرفي الإستثمار الدولي	52
المطلب الأول: تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم	52
المطلب الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية	55
المطلب الثالث: تدفقاتٍ الإستثمار الأجنبي المباشرفي الدول العربية	58
المبحث الثاني: واقع انسياب الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي	61
المطلب الأول: تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي	62
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي	64
المطلب الثالث: مزايا وعيوب الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي	65
المبحث الثالث: مظاهر تفعيل و تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي	66
المطلب الأول: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي	66
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشرفي دول مجلس التعاون الخليجي	68
المطلب الثالث: مقومات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي	70
خلاصة الفصل	73
الفصل الثالث: دراسة مقارنة لواقع الإستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و الإمارات	

تمهيد	75
المبحث الأول: المناخ الإستثماري في الجزائر و الإمارات	76
المطلب الأول: مكانة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات	76
المطلب الثاني: خصائص المناخ الإستثماري	82
المطلب الثالث: وضع البلدين في بعض مؤشراتقياس المناخ الإستثماري	86
المبحث الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و لإمارات	96
المطلب الأول: تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	96
المطلب الثاني: تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات	100
المبحث الثالث: المعوقات التي يواجهها الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات	105
المطلب الأول: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	105
المطلب الثاني: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية المتحدة	107
المبحث الرابع: آثار و آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر	108
المطلب الأول: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الإقتصادية	108
المطلب الثاني: آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات	118
خلاصة الفصل	121
الخاتمة	123
قائمة المراجع	126
الملخص	

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوانـــــــــه	الصفحة
(1-1)	تقسيم الدول حسب مؤشر درجة المخاطر	34
(2-1)	قاعدة اتخاذ القرارات للدخول إلى السوق	41
(1-2)	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بلدان المغرب العربي خلال الفترة (2000-2016)	62
(2-2)	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000-2016)	67
(1-3)	مكانة الجزائر و الإمارات ضمن مؤشر الحرية الإقتصادية خلال الفترة (2001-2016)	87
(2-3)	تقييم الجزائر و الإمارات في مؤشر التنمية البشرية (2001-2015)	88
(3-3)	المكانة العالمية لكل من الجزائر و الإمارات في مؤشر سهولة آداء الأعمال للفترة (2001-2016)	89
(4-3)	المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة آداء الأعمال خلال الفترة (2005-2016)	91
(5-3)	تصنيف الجزائر و الإمارات ضمن مؤشر الشفافية لفترة (2004-2016)	93
(6-3)	تطور مؤشر التنافسية في الجزائر و الإمارات خلال الفترة (2005-2016)	94
(7-3)	ترتيب الجزائر و الإمارات في مؤشر المركب للمخاطر القطرية	95
(8-3)	تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة (2001-2016)	97
(9-3)	التوزيع القطاعي لمشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2016)	98
(3- 10)	التوزيع الجغرافي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2016)	99
(3- 11)	تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات خلال الفترة (2001-2016)	101

(12-3)	الإستثمارات الواردة إلى الإمارات حسب التوزيع القطاعي ما بين (2003-2016)	103
(13-3)	تطور الناتج المحلي الإجمالي و معدلات نموه خلال الفترة (2001-2016)	109
(14-3)	متوسط الفرد من إجمالي الناتج المحلي	111
(15-3)	علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	112
(16-3)	عجز و فائض في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (2001-2016)	113
(17-3)	مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل خلال الفترة (2001-2016)	114
(18-3)	عجز و فائض في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (2005-2016)	116

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوانـــــــــه	الصفحة
(1-1)	دورة حياة المنتج	37
(1-2)	أرصدة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لعام 2016	53
(2-2)	المشاريع الإستثمارية الجديدة في العالم لعام 2016	54
(3-2)	أقل البلدان نموا: أبر خمسة بلدان متلقية للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	55
(4-2)	البلدان النامية غير الساحلية: أكبر خمسة بلدان متلقية لتدفقات افستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	56
(5-2)	دول الجزيرة الصغيرة النامية: أكبر خمسة بلدان متلقية لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	57
(6-2)	نصيب الدول العربية من مجموع أرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد	59
(7-2)	نظرة شاملة للمشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الدول العربية لعام 2016	61
(8-2)	التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية الواردة إلى دول المغرب العربي	64
(9-2)	توزيع الإستثمار الأجنبي المباشر حسب أهم خمس قطاعات في دول مجلس التعاون الخليجي	69
(1-3)	نسب التوزيع الجغرافي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2016)	100
(2-3)	التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارات سنة (2003- 2016)	102
(3-3)	أهم الدول المستثمرة في الإمارات ما بين (2003-2016)	104
(4-3)	علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي الإجمالي في الإمارات خلال الفترة (2001-2016)	115
(5-3)	تطور الإستثمار الأجنبي المباشر مع قوة العمل في الإمارات خلال الفترة (2001-2016)	117

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الإختصار	المدلول
كلم^2	كيلو متر مربع
كلم	كيلو متر
دج	دينار جزائري
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNCTAD	برنامج الأمم المتحدة للتجارة و التنمية
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
PIB	الناتج الداخلي الخام
FDI	الإستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة

مقدمة:

إشتدت المنافسة على جذب الإستثمارات المحلية و تحفيزها على مستوى العالم، وذلك بعد التغيرات الهامة التي حصلت على أطر التعامل الإقتصادي بين مختلف دول العالم،وإتجهت البلدان لإجراء تحسينات على بنيتها الإقتصادية و التشريعية لإغراء المستثمرين لتوطين إستثماراتهم بها. فقد أزالت معظم الدول القيود على حركة رأس المال للإستفادة من التدفقات الهائلة للإستثمار الأجنبي المباشر.

لقد وضعت التطورات و التحولات التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة و خاصة على الصعيد الإقتصادي للدول النامية أمام تحديات كبيرة، و خيارات محددة، و عمل ليس بالسهل و كانت أهم معالم هذه المرحلة تسارع ظاهرة العولمة التي كانت نتيجة للتحرر المالي و تبني إقتصاد السوق خلال العقدين الأخرين كما كانت هناك ثورة هائلة على صعيد التكنولجيا المعلومات و تحرير التجارة و إزالة القيود أمام حركة رأس المال. لقد أدت هذه التطورات بشكل رئيسي إلى إنهيار الحوافز بين الدول و إنفتاحات الإقتصادات العالمية على بعضها البعض، و أمام هذه الأوضاع الجديدة كان لابد أن تقوم الدول العربية على غرار الجزائر و الإمارات بمراجعة اوضاعها و مجابهة الآثار الناشئة على التطورات الجديدة و محاولة الإستفادة منها و تجنب سلبياتها، و في سبيل ذلك قامت هذه الدول بتنفيد برامج الإصلاح و إعادة هيكلة إقتصادية و تشريعية هدفت إلى تحقيق الإستقرارلإقتصادي و تجاوز الإختلالات و تحرير حركة رؤوس الأموال هذا لا يعني أن هاتين الدولتين لا تخلو من العوائق التي تسمح لها بتهيئة المناخ المناسب لإستقطاب الإستثمارات الاجنبية المباشرة بالمستوى المطلوب.

من خلال ما السابق ذكره يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ماهي أهم التحديات الرئيسية التي تواجه الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالمقارنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة؟

- **الاسئلة الفرعية:** من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ماهو الدور الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر في رفع النمو الإقتصادي في الإمارات و الجزائر؟

✓ ماهي مكانة الإمارات من حيث إستقطابها للإستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول العربية؟

✓ ماهي أهم الأسباب التي أدت إلى إنخفاض تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مقارنة بالإمارات؟

فرضيات الدراسة: و للإلمام بجوانب الموضوع سوف نقوم بإختبار الفرضيات التالية:

✓ لم يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر الدور الكافي في تحقيق النمو الإقتصادي بالجزائر.

- ✓ الإمارت من الدول الأكثر جاذبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية.
- ✓ يعتبر عدم الإستقرار في البيئة التشريعية و البيروقراطية من أهم الأسباب التي أدت إلى إنخفاض تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر مقارنة بالإمارت.

- **أهداف الدراسة:** نصب من خلال هذه الدراسة المتواضعة للوصول إلى مجموعة من الاهداف تتمثل أهمها فيمايلي:

- ✓ عرض و تقديم لأهم معوقات الإستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر يالمقارنة مع الإمارات.
- ✓ تحديد مدى تطور حجم تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر.
- ✓ إثراء المكتبة بهذا النوع من الدراسات.

- **أهمية الدراسة:**

- ✓ إبراز مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في توسيع آفاق التبادل بين العالم المتقدم و الدول النامية و الدول العربية.
- ✓ تحليل العوامل المحددة لإستقطابالإستثمار الأجنبي المباشر.

- **منهج الدراسة:**

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة سنعتمد من خلال هذه الدراسة المتواضعة على المنهج الوصفي من خلال وصف جميع البيانات في الجدول إلى جانب الإعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات الموجودة في الجداول المتعلقة بالدراسة، حيث إعتمدنا على المنهج التحليلي المقارن وذلك بمقارنة الإستثمار الأجنبي المباشر في الدولتين.

- **أسباب إختيار الموضوع:** توجد العديد من الأسباب أدت إلى إختيارنا لهذا الموضوع:

- ✓ علاقة الموضوع بالإختصاص.
- ✓ محاولة البحث عن وضعية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل المقارنة.
- ✓ معرفة مدى ملائمة المناخ الإستثماريلإستقاطبالإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات بإعتبارهما مختلفتين من حيث الخصائص الطبيعية و المادية.

- **حدود الدراسة :**

الإطار المكاني: تتمثل حدود الدراسة في كل من دولة الجزائر و الإمارت.

الإطار الزمني: تمت هذه الدراسة في الفترة 2001-2016.

- **الدراسات السابقة:** لقد تناولت العديد من الدراسات الجامعية سواء على مستوى الماجستير أو الدكتوراه تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و في حدود سعة إطلاعنا سوف نذكر البعض منها و لا يعني بأي حال من الأحوال أننا قد أحصيناها جميعها بقدر محاولتنا إنتقاء القريبة من دراستنا و فيمايلي أهم هذه الدراسات:

- ✓ دراسة (فارس فوضيل 2004): البحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، بعنوان (أهمية الإستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، مع دراسة مقارنة بين الجزائر،مصر و المملكة العربية السعودية)، إذ حاولت هذه الدراسة بيان مدى اهمية الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للإقتصادات الدول النامية بما فيها الدول العربية و كذلك تطرق خلالها إلى دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و السعودية من حيث حاصلته في هذه الدول و سياستها العامة إزاءه.
- ✓ دراسة (بن داودية وهيبة 2004-2005): واقع و آفاق تدفق الأستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004)، مع التركيز على الجزائر، مصر، مغرب و تونس، إذ حاولت هذه الدراسة تبيان نصيب دول شمال إفريقيا من الإستثمار الأجنبي المباشر المنساب إليها و الإمكانيات الكبرى التي تتمتع بها المنطقة لجذب الإستثمارات إلى الخارج.
- ✓ (بوزردوم بشرى، مغري إلهام): البحث مقدم لنيل شهادة الماستر تحت عنوان (معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة بين الجزائر و الإمارات)، حيث حاولت هذه الدراسة إبراز لأهم المعوقات في الجزائر بالمقارنة مع دولة الإمارت.

و تختلف دراستنا عن هاتين الدراستين كون دراستنا خصصت لإجراء مقارنة بين الجزائر و الإمارات، في حين الدراسات الأخرى لم تحدد الفترة و لم تتناول هذه الدول.

- **صعوبات الدراسة:**

- ✓ صعوبة حصر و تركيز و إختصار الدراسة و ذلك لتشعب موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات و البيانات التفصيلية للإستثمار الأجنبي لدولة الإمارت.
- ✓ صعوبة الحصول و تباين المعطيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

- **تقسيمات الموضوع:** لمحاولة الإلمام بالجوانب الرئيسية للموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول تطرقنا فيه إلى أهم الجوانب المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر من حيث التعريف، المناخ الإستثماري، النظريات المرتبطة به، و سياسات الحوافز لجلبه.

أما**الفصل الثاني** من خلاله قمنابتقديم آخر الإحصائيات المتعلقة بالعالم، و الدول النامية و العربية، كما أشرنا إلى دول المغرب العربي من حيث التدفقات الواردة إليه، التوزيع القطاعي، مزايا و عيوب الإستثمار في هذا الأخير. و بالمثل في دول مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الثالث تناولنا واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات من خلال دراسة المناخ الإستثماري من مختلف جوانبه و كذلك تحليل لتدفقات الواردة إلى البلدين مع إبراز بعض الصعوبات التي تواجه الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدين مع تقديم حلول آفاق مستقبلية.

الفصـــل الأول:

الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مدخل نظري للإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: المناخ الإستثماري

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الرابع: الحوافز الممنوحة بغية جلب الإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي و خاصة المباشر منه، في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية و نقل التكنولوجيا، و المساهمة في رفع مستويات المداخل و المعيشة و خلق المزيد من فرص العمل، و كذلك تحسين المهارات و الخبرات الإدارية و تحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير.

تسعى مختلف دول العالم إلى استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر و يعود السر في الإهتمام به إلى كونه وسيلة تمويل تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها.

سنحاول من خلال هذا الفصل الإلمام بالجوانب النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقسيمه إلى أربع مباحث تتمثل فيمايلي:

المبحث الأول: مدخل نظري للإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: المناخ الإستثماري.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الرابع: الحوافز الممنوحة بغية جلب الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مدخل نظري للإستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق لأهم التحصيلات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالإشارة أولا إلى تعريف الإستثمار بصفة عامة، أهميته، أهدافه، و مختلف أنواعه.

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر عنصر الإستثمار كمتغير اقتصادي يستمد مفهومه كأصل من أصول علم الإقتصاد لما له من علاقة وطيدة بمجموعة من المتغيرات و المفاهيم الإقتصادية.

و يعرف الإستثمار على أنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة معينة من الزمن، قد تكون طويلة أو قصيرة الأجل، و ربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعرضه عن:

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.
- النقص المتوقع في تلك الأصول الشرائية بفعل التضخم.
- المخاطر الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع.

و لأن الإستثمار من أكفأ أنواع تشغيل الأموال، ذلك أنه يستطيع تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المستثمر و المتمثلة في:[1]

1- تأمين المستقبل: عادة ما يقوم بمثل هذا النوع من الإستثمارات الأشخاص الذين بلغوا سنا معينا، و هم على أبواب التقاعد، حيث ميلهم لتأمين مستقبلهم يحملهم على استثمار ما لديهم من أموال في الأوراق النقدية.

2- تحقيق تنمية مستمرة في الثروة مع عائد مقبول: يكون هدف المستثمر تحقيق عائد جاري مقبول على نسبة زيادة مقبولة في قيمة رأس مال المستثمر على الدوام.

3- تحقيق أكبر دخل جاري: يركز المستثمر بالغ اهتمامه على الإستثمارات التي تحقق أكبر عائد مالي ممكن بغض النظر على الإستثمارات الأخرى.

4- حماية الأموال من انخفاض قدرتها الشرائية نتيجة التضخم: إن هدف المستثمر يتمثل في تحقيق مكاسب رأسمالية و عوائد جارية تحقق المحافظة على القدرة الشرائية لنقوده المستثمرة[2].

---

[1] محمد مطر، إدارة الإستثمارات(الإطار النظري و التطبيقات العملية)، الطبعة الخامسة، وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص19.

[2] محمد مطر، نفس المرجع، ص25.

5- يميل إلى تحقيق مثل هذا الهدف المضاربون: حيث يختارون الإستثمارات التي لها درجة مخاطرة عالية و يقبلون عندها ما يترتب عن اختيارهم.

و مما ذكر نجد أن للإستثمار أهمية بالغة في:

- زيادة الإنتاج و الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، و ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه و بالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.
- توفير الخدمات للمواطنين و المستثمرين.
- توفير فرص العمل و تقليل نسبة البطالة.
- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.
- توفير التخصصات المختصة من الفنيين و الإداريين و العمالة الماهرة.
- إنتاج السلع و الخدمات التي تشبع حاجات المواطنين، و تصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات و المعدات و زيادة التكوين الرأسمالي.[1]

و ينقسم الإستثمار إلى عدة أقسام مختلفة من حيث وسائله إلى:

- **إستثمار مباشر:** و هو الإستثمار في جميع أنواع المشاريع، باستثناء المتعلقة بالمساعدات و المعونات المالية و الفنية و التقنية التي تقدم إلى الدولة.

- **إستثمار غير مباشر:** و هو الإستثمار الذي يتم عن طريق شراء أوراق مالية، شركات تسهم في النشاط الإقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع.

أما من حيث دوافعه الإقتصادية فيمكن تقسيمه إلى.

- **الإستثمار الحكومي (إستثمار الدولة):** و هو الإستثمار الخاص بالتنمية الإقتصادية و الإجتماعية للدولة، و الإتجاه الفكري و السياسي القائم بها.

- **الإستثمار الخاص:** و هو تطور من المشروع الفردي أو العائلي المحصور استثماره بنشاط محدود إلى شركات و مؤسسات تضم عددا من المستثمرين من مختلف الشرائح الإجتماعية الذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الإنتاجية و الخدماتية.

- **الإستثمار الأجنبي:** يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشرظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن العشرين، برزت بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها تكون محل

[1] شقري نوري موسى و آخرون، إدارة الإستثمار، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان، الأردن، 2012، ص 20.

العديد من الإقتصاديين، و يكمن السرفي بروز الإستثمار الأجنبي المباشرفي كونه وسيلة لتمويل بديلة تلجأ إليه العديد من الدول التي تواجه العجز في تمويل إستثماراتها، و من خلال هذا ظهرت عدة تعاريف للإستثمار الأجنبي المباشرو التي سنتطرق إليها من خلال:[1]

أولا: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر:

ظهرت عدة تعاريف للإستثمار الأجنبي المباشرتختلف باختلاف زوايا النظر اليه و من بين أهمها:

– تعريف حسب اللجنة المنبثقة عن مؤتمراتحاد القانون الدولي الحادي و الخمسون، الإستثمار الأجنبي المباشر هو تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر إلى البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر.[2]

– تعريف صندوق النقد الدولي: هو الإستثمار الذي يملك فيه المستثمر10% أو أكثر من رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، و بذلك يختلف عن الإستثمار في المحافظ والصناديق الإستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي من دون التحكم في إدارتها.

– تعريف منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية: تعرف منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OECD) الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في البلاد الأم و شركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر. [3]

–تعريف منظمة الأمم المتحدة للإستثمار الأجنبي المباشر: يعرف بانه الإستثمار الذي يترتب عنه القيام المباشر بالمراقبة و التسيير و الإشراف على مشروعات استثمارية منشأة في اقتصادها من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر. [4]

---

[1] ماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمارات، الطبعة الأولى، أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص، 22، 23

[2] أشرف السيد حامد قبال، الإستثمار الأجنبي المباشر(دراسة تحليلية لأهم ملامحه و اتجاهاته في الإقتصاد العالمي)، دار الفكر الجامعي، 2013ً، ص 19 .

[3] حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا، مجلة جسر التنمية، العدد 33،سبتمبر 2003، ص3.

[4] عشاب، ميزان المدفوعات، سلسلة دروس في التجارة الدولية، 2005، ص 28.

– يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه الإستثمارالذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة في مشروع معين، يعمل في اقتصاد غير اقتصاد الجهة المستثمرة و ذلك من خلال الدور الفعال في ملكية المشروع. [1]

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها و يمتلكها و يسيرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير البلد الأصلي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو لاشتراكه في رأسمال المشروع، و ذلك بقصد المشاركة الفعالة بنصيب يبرز له حق في الإدارة على موارده الماليةالخاصة، بالإضافة إلى الموارد الغير مالية كالمؤهلات التكنولوجية و التسويقية، زيادة على الخبرة الفنية في جميع الحالات.

ثانيا: خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر:

من أهم ما يميز الإستثمار الأجنبي المباشرعن بقية الإستثمارات انفراده بالخصائص التالية: يتصف الإستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح و الفائدة، و بذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات و الإعفاءات و اليد العاملة الرخيصة.

1- يتميز الإستثمار الأجنبي المباشرعن كل من القروض التجارية و المساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الإستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون و مدى نجاح المشروعات.

2- يتجه الإستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر و التكاليف و بذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الإستثمار الملائم و المناسب.

3- يؤدي الإستثمار المباشر إلى خلق فرص وظيفية جديدة، ورفع مهارات العمال، و المساهمة في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدراتها الإنتاجية للدخول إلى الأسواق العالمية.[2]

ثالثا: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر:

تكمن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

---

[1] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 171.

[2] فريد النجار، اللإستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 23.

1- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشرمصدرا أكثر أمانا و فائدة للقطر المستضيف مقارنة بالقطر الأجنبي غير المستضيف.

2- يعتبر كإحدى وسائل توطين التكنولوجيا و النفاذ إلى الأسواق.

3- يساهم في انخفاض حجم لمساعدات الدولية و القروض لتي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حين نما دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية.

4- يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الإستثمارات الأجنبية.

5- تميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.

6- القدرة على خلق فرص العمل و التقليل من معدلات البطالة.[1]

المطلب الثاني: محددات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

هناك مجموعة من العوامل المحددة لقرار الإستثمار تجعل المستثمر الإجنبي يفضل الإستثمار في دولة أخرى، و يمكن ذكر أهم هذه العوامل فيما يلي:

أولا: العوامل الإقتصادية:

1- حجم السوق و احتمالات االنمو:

يعتبر حجم السوق من أكثر المحددات التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي[2]، و كلما كبر حجم السوق زاد تدفق الإستثمار الأجنبي، و من المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي و عدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق، و بالتالي لاحتمالاته المستقبلية.

لقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق العملة الضعيفة، و بين الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات

[1] يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 208.

[2] فجر عبد الله صالح،أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الإمارات الهربية المتحدة، رسالة دكتوراة، تخصص إدارة أعمال، جامعة الإمارات، 2014، ص 7.

عنـي إرتفـاع فـرص التقـدم، و التحسـين فـي الإقتصـاد القـومي، و جـذب المزيـد مـن الإسـتثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة مع كل نمو في هذه المعدلات.[1]

2- البنى التحتية:

تسـاهم البنـى التحتيـة كـالطرق، و المطـارات، و شـركات الكهربـاء فـي جـذب الإسـتثمار الأجنبيالمباشـر للـدول المضـيفة، فوجـود بنـى أساسـية يسـاهم فـي تخفـيض التكـاليف، و بالتـالي زيـادة أربـاح المسـتثمر. فالـدول التـي تمتلـك بنيـة تحتيـة ضـعيفة قـد تواجـه صـعوبات فـي إجتذابها لحجـم كبيـر من الإستثمارات الأجنبية. [2]

3- درجة الإنفتاح على العالم الخارجي:

حيـث يميـل الإسـتثمار الأجنبـي إلـى التوجـه نحـو الإقتصـاديات المفتوحـة، و بعيـدا عـن الإقتصـاديات المغلقـة، و اتجـاه الإقتصـاد للتعامـل مـع العـالم الخـارجي، معنـاه عـدم وجـود أيـة قيـود فـي حركـة التبـادل التجـاري أو عناصـر الإنتـاج، الأمـر الـذي يضـمن حسـن الكفـاءة الإقتصـادية فـي توجيههـا، و عـدم وجـود أيـة اخـتلالات فـي هـذه الأسـواق (عناصـر الإنتـاج)، و بمـا أن المسـتثمر الأجنبـي يسـعى لتحقيـق الأفضـل و بجديـة ممكنـة، فإنـه يهـتم بالكفـاءة الإقتصـادية و بعيـدا عـن فـرض القيود.

4- القوة التنافسية للإقتصاد القومي:

تمثـل القـوة التنافسـية للإقتصـاد القـومي أحـد العوامـل الرئيسـية فـي جـذب الإسـتثمارات الأجنبيـة، ذلـك أنـه كلمـا تحسـن المركـز التنافسـي للإقتصـاد القـومي، كلمـا كـان ذلـك مـدعاة للمزيـد مـن الإسـتثمارات الأجنبيـة، و العكـس صـحيح، و لعـل هـذا يرجـع إلـى أن ازديـاد المركـز التنافسـي معنـاه ازديـاد قـوة و قـدرة الإقتصـاد القـومي علـى مواجهـة أيـة ظـروف خارجيـة و امتصاصـها، ممـا يشـجع علـى المزيـد مـن فـرص الإسـتثمار لضـمان تحقيـق الربحيـة المطلوبـة التـي يسـعى مـن أجلهـا المسـتثمر الأجنبي.[3]

5- القدرة على إدارة الإقتصاد القومي:

---

[1] أميرة حسب الله محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البنية الإقتصادية العربية، كلية التجارة، عين الشمس، الدار الجامعية، 2005، ص 35.

[2] فجر عبد الله صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 7، 8.

[3] أشرف السيد حامد قبال، الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلية لأهم ملامحه و اتجاهاته في الإقتصاد العالمي)، مرجع سبق ذكره، ص ص، 87، 88.

يقصد بذلك أنه كلما تميزت إدارة الإقتصاد القومي بالكفاءة، كلما كان الإقتصاد القومي جاذبا للإستثمار الأجنبي، و العكس صحيح، و يستدل على ذلك من خلال قيمة الإحتياطات الدوليةمن النقد الأجنبي، و معدل التغير فيها، و عدد شهور تغطية الواردات. فكلما زادت دل ذلك على كفاءة إدارة الإقتصاد القومي، و ازدادت جاذبيته للإستثمار الأجنبي، و العكس صحيح. و هناك في هذا المجال أيضا المؤشر الخاص بنسبة الدين الخارجي، و خدمته للناتج القومي، فكلما انخفضت تلك النسبة، كلما دل ذلك على جاذبية الإقتصاد القومي للإستثمار الأجنبي و العكس صحيح.[1]

6- إستقرار و وضوح السياسة الإقتصادية:

تتمثل السياسات الإقتصادية في كل من السياسة النقدية و المالية، الضرائب، التشريع الإجتماعي الخاص بشروط العمل و التأمين، و الشفافية في المعاملات المالية، فالمناخ و المحيط الإقتصادي الذي يمتاز باستقرار و وضوح و مصداقية للحكومات المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة، (الخوصصة)، يكون عاملا محفزا للإستثمار الأجنبي المباشر، فتغيير القوانين عشوائيا و بدون مبرر، يعتبر مؤشرا على عدم استقرار النظام الإقتصادي.[2]

ثانيا: العوامل السياسية:

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الإستهانة به في التأثير على اتجاه الإستثمارات الأجنبية التي قد لا توليها الدول النامية أهميتها، بالرغم من التركيز عليها من جانب الدول المصدرة لهذه الإستثمارات، و من هذه المحددات:

1- **درجة الإستقلال السياسي:**إن الإستقلال السياسي معناه استقرار السياسة الإقتصادية، و ما يعكسه على استقرار الإستثمارات الأجنبية الموجودة، و احتمالات نموها، و على العكس فإن عدم الإستقرار سوف ينعكس عليها سلبيا، و يتم التعرف على هذا الإستقرار من عدمه من خلال:

- احتمالات الحروب.
- النظام السياسي.
- معدل التغير في الإدارة الإقتصادية و السياسية.

[1]عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الإقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 219.

[2]غريب بولرياح، العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 10، 2012، ص ص، 102، 103.

2- **التوجه السياسي و مدى استقراره:**و يقصد به اتجاه الإدارة السياسية في التعامل مع السوق الخارجية (نظام رأسمالي أو إشتراكي)، فالإستثمار الأجنبي يميل إلى الإقتصاديات المفتوحة التي لا تضع القيود و العراقيل أمام حركته، على عكس ما هي في الدول الإشتراكية، لذا فإن اتجاه إرادة الدولة السياسي سوف يكون له تأثيره الموجب أو السالب على حركة هذه الإستثمارات.

3- **محاولة التأميم و احتمالاتها و مدى التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي:**لإن التدخل الحكومي يتسم دائما بعدم الكفاءة، و سوء استخدام الموارد الإقتصادية نظرا للتحيز في استخدامها مما يثير المخاوف للإستثمار الأجنبي. كما أن محاولات التأميم أو المصادرة التي تمت، أو احتمالات قيامها سوف يكمن تأثيرها سلبيا على فرص هذا الإستثمار و معدل زيادته.[1]

ثالثا: العوامل القانونية:

إن تبني الدولة لعوامل قانونية و مسايرة للتطورات الدولية، يعتبر حافزا لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، على اعتبار أن المحددات القانونية أصبحت أحد العناصر الأساسية في تحسين مناخ الإستثمار، كونها تمنح الثقة و الضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي.[2]

و يمثل الإطار القانوني الكيان الحاكم بكافة أوجه النشاط الإقتصادي، بحيث يختلف من دولة إلى أخرى، نظرا لاختلاف و تباين توجهات المشروع، و ذلك لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

- الظروف الإقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا، و مدى حاجتها لإستغلال الموارد الطبيعية.
- مدى توفر اليد العاملة الوطنية و الحاجة لتشغيلها.
- حجم السوق المحلي و مدى استجابته لمنتجات المشاريع الإستثمارية.
- الظروف السياسية السائدة في الدولة، و التي تؤثر على السياسات الإقتصادية، و تنعكس بالضرورة على ما يقرره المشروع.[3]

المطلب الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تناول أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي:

---

[1] عصام عمر مندور، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الإقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 74.

[2] علي عباس،إدالاة الأعمال الدولية (المدخل العام)، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 71.

[3] أميرة حسب الله محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البنية الإنتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 9.

أولا: الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال الملكية:

يمكن تقسيم الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال هذا المعيار إلى نوعين:

1- الإستثمار المشترك: يرى KOLDE أن الإستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتينبصفة دائمة، و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، و الخبرة و العلامات التجارية، ...إلخ، أما TERPSTRA فيرى أن الإستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، و يكون أحد أطراف الإستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملة الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

من واقع المحاولات السابقة لتعريف الإستثمار المشترك، يمكن القول بأن هذا النوع من الإستثمار يمكن أن ينطوي على الجوانب الآتية:

أ- الإتفاق طويل الأجل بين طرفين إستثماريين، أحدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.

ب- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

ج- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.

د- ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر(الطرف الأجنبي أو الوطني) حصة في رأس المال بمعنى:

- أن المشاركة في مشروع الإستثمار من خلال تقديم الخبرة و المعرفة، أو العمل، أو التكنولوجيا بصفة عامة.

- و قد تكون المشاركة في حصة برأس المال أو رأس المال كله على أنه يقدم الطرف الآخر التكنولوجي.

- أو قد تكون المشاركة بشكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية، أو تقديم السوق.

هـ-في جميع الحالات السابقة لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الإستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

كما أنه للإستثمار المشترك مزايا و عيوب، تتلخص فيما يلي:

المزايا:

بالنسبة للمزايا فهي متعددة، وبعضها يمكن تلخيصه كالآتي:

– يساعد الإستثمار المشترك في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة على إنشاء و تملك مشروعات إستثمارية تملكا مطلقا.

– يعتبر من أكثر اشكال الإستثمار تفضيلا لدى الشركة، في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الإستثمار خاصة في بعض أنواع و مجالات النشاط الإقتصادي، كالزراعة، البترول، صناعة الكهرباء ...إلخ.

– الإستثمار المشترك يساعد في تدليل الكثير من الصعوبات و المشاكل البيروقراطية أمام الطرف الأجنبي، خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة.

– يعتبر وسيلة للتغلب على القيود التجارية و الجمركية المفروضة بالدول المضيفة، و بالتالي لتسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكلاء.

العيوب:

بخصوص عيوبه فيمكن حصرها في الآتي:

– إحتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الإستثمار، خاصة في حالة الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة برأس المال في مشروع الإستثمار.

– أن إنخفاض القدرات الفنية و المالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبيا على فعالية مشروع الإستثمار في تحقيق أهدافه طويلة الأجل و قصيرة الأجل.

–قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الإستثمار، و هذا يعني إرتفاع درجة الخطر غير التجاري، و هذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء و النمو و الإستقرار في السوق المعين.

– عندما يكون الطرف الوطني متمثلا في الحكومة، فمن المحتمل جدا أن تضع شروطا أو قيودا صارمة على التوظيف، و التصدير، و تحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.[1]

2– الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: تمثل مشروعات الإستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات. و تجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج و التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

[1] عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 267.

و إذا كان هذا الشكل من أشكال الإستثمار الأجنبي مفضلا لدى الشركات، نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الإستثمار. و يعتبر الخوف من التبعية الإقتصادية و ما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي و الدولي، و كذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

كما نجد للإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي مزايا و عيوب، تتلخص فيما يلي:

المزايا:

من أبرز المزايا التي يمكن أن تتحقق للشركة متعددة الجنسيات ما يلي:

– توافر الحرية الكاملة في الإدارة و التحكم في النشاط الإنتاجي، و سياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة.

– كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها، و التي ينجم الجزء الكبير منها من إنخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.

– يساعد التملك المطلق لمشروع الإستثمار في التغلب على المشكلات الناجمة من الأشكال الأخرى للإستثمار الأجنبي.

العيوب:

بخصوص العيوب المرتبطة بالإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، فيمكن القول على النحو السالف ذكره بأن الأخطار غير التجارية مثل التأميم، و المصادرة، و التصفية الجبرية، أو التدمير الناجم عن عدم الإستقرار السياسي، تعتبر من أكثر العوامل إثارة لقلق الشركات المتعددة الجنسيات العاملة بهذه الدول، و بصفة خاصة إذا كانت الإستثمارات تقع في إطار ما يمكن أن يطلق عليه الأنشطة و الصناعات الإستراتيجية أو الحساسة. و يضاف إلى ذلك أن هذا النوع من الإستثمارات يحتاج إلى رؤوس ضخمة بالمقارنة بالنوع الأول.[1]

3– مشروعات التجميع: هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقيةبين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا.

[1] صالح عباس، العولمة و آثارها في الفكر المالي و النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص ص، 82، 83

و في معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، و تدفق العمليات و طرق التخزين و الصيانة...إلخ. و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه.

و في هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الإستثمار المشترك، أو شكل التملك الكامل لمشروع الإستثمار للطرف الأجنبي.[1]

4- الإستثمار في المناطق الحرة: تعرف المناطق الحرة بأنها قطعة أرض تابعة للدولة و لها حدود جغرافية واضحة، و تقع في نطاق ميناء بحري أو جوي بالقرب منه، و يتم عزلها جمركيا عن الدولة بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه المناطق معاملة الصادرات، و تعامل البضائع الخارجة منها معاملة الواردات، إلا أنها تخضع لسيادة الدولة، و تطبق عليها نفس قوانين الدولة، ويتم تجهيزها بالمرافق العامة، و تتمتع المشروعات المقامة عليها بإعفاءات ضريبية و جمركية و إجرائية.[2]

و يعتبر شكل خاص من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، يأخذ شكل مشاريع مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أو مشاريع مملوكة للمستثمرين المحليين، أو شكل المنطقة الحرة القاصرة على مجموعة من الدول كأحد ترتيبات منطقة التجارة الحرة، أو منطقة حرة عامة لكل المشروعات تقوم على إدارتها هيئة عامة أو خاصة.[3]

و من بين الأهداف الأساسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال إنشاء المناطق الحرة ما يلي:

أ- الإندماج في الإقتصاد العالمي و مواكبة التطورات الدولية و التأقلم معها.

ب- الإستفادة من التكنولوجيا المتقدمة و رفع المهارات الفنية للعمالة المحلية.

ت- جلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

ث- توسيع قاعدة التصنيع و تنمية الصادرات.

ج- توفير فرص عمل جديدة و التخفيف من حدة البطالة.[4]

ثانيا: الإستثمار الأجنبي حسب الغرض:

---

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبقذكره،ص، 268.

[2] محمد علي عوض الله الحراري، الدور الإقتصادي للمناطق الحرة في جذب الإستثمارات، الطبعة الأولى، بيروت، 2007، ص 24.

[3] عصام مندور، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في ظلالتغيرات الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[4] محمد علي عوض الله، مرجع سابق، ص ص 42،44.

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الإستثمار الأجنبي المباشر إستنادا إلى الدوافع و المحفزات التي تؤدي إلى حدوث الإستثمار، و قد أمكن تصنيف أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:

1- **الإستثمار الباحث عن الأسواق:** ساد هذا النوع من الإستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات و السبعينات، و كان وجوده في البلد المضيف بسبب القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسباب أخرى للقيام بهذا النوع من الإستثمار، و هي ارتفاع تكلفة النقل في الدول المضيفة، مما يجعل الإستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها.[1]

2- **الإستثمار الباحث عن الكفاءة:** ينتج هذا النوع من الإستثمار من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي تحقق تحويل عملياتها بشكل مكثف، و الهدف منه هو تعظيم الأرباح عن طريق تخفيض التكاليف بطريقة الميزة النسبية بشكل كامل في البلدان النامية.[2]

3- **الإستثمار الباحث عن الموارد:** إن هذا النوع من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر جديد نسبيا، حيث يتضمن نقل أو تحريك أجزاء من عملية الإنتاج لصناعة معينة من البلد الأم للإستثمار الأجنبي المباشر أو الشركة المتعددة الجنسيات إلى البلد المضيف، و إن الغرض الرئيسي هنا هو خفض التكاليف و تقليل تأثير قيود التجارة، و الأمثلة الواضحة في هذا السياق هي صناعة السيارات و الصناعات الصيدلانية.[3]

ثالثا: أشكال أخرى جديدة للإستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تناول هذا النوع من الإستثمار على النحو التالي:

1- **عقود التراخيص و الإمتياز:** هو عبارة عن اتفاق أو عقد تقوم بمقتضاه الشركة المتعددة الجنسيات بالتصريح لمستثمر وطني أو أكثر بالدولة المضيفة لاستخدام براءة الإختراع أو الخبرة الفنية...إلخ، مقابل عائد مادي معين.

2- **عقود التصنيع و عقود الإدارة:** هي عبارة عن إتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات و إحدى الشركات الوطنية بالدولة المضيفة، يتم بمقتضاها أن يقوم الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع و إنتاج سلعة معينة. أما عقود الإدارة، فهي عبارة عن إتفاقيات أو مجموعة من

---

[1] حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2] عبد الرزاق محمد حسين الجبوري، دور الإستثمار الأجنبي في التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2014، ص ص 38، 40.

[3] محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الوراق للنشر و التوزيع، عمان 2008، ص 121.

الترتيبات و الإجراءات القانونية يتم بمقتضاها أن تقوم الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات و الأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة، لقاء عائد مادي معين، أو مقابل المشاركة في الأرباح.

3- **عقود المفتاح في اليد (إتفاقيات المشروعات)**:بموجب عقد أو إتفاق يتم بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني، يقوم الأول بإقامة المشروع الإستثماري و الإشراف عليه حتى بداية التشغيل، و ما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني.[1]

4- **عقود التسيير**: تشبه إلى حد بعيد عقود الإدارة، حيث بمقتضى هذا العقد تضمن المؤسسة الأجنبية تسيير مؤسسة محلية، إذ تتضمن أحكام هذا العقد آجال معينة للعمليات يتم بعدها تحويل عملية التسيير إلى الشركاء المحليين.[2]

المطلب الرابع: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر:

إن الأوضاع الإقتصادية و السياسية و القانونية و الإجتماعية قد تشكل و هي مجتمعة دافعا للإقبال على الإستثمار في دولة معينة، أو عاملا للإنصراف عنه في تلك الدولة، لذلك ينبغي على الدولة التي ترغب في إجتذاب رأس المال الخارجي إليها أن تأخذ تلك العوامل مجتمعة بعين الإعتبار، و أن لا تقتصر على بعضها دون البعض الآخر. فهناك دوافع متعلقة بالمستثمر الأجنبي، و الأخرى بالبلد المضيف.

أولا: دوافع المستثمر الأجنبي:

- **السعي إلى زيادة دوافع المشروع:** إن الهدف الأول الذي يسعى إليه المشروع الإقتصادي هو ديمومة المشروع التجاري الذي يتولى إدارته، و لايتم ذلك إلا من خلال نجاح المشروع في الحفاظ على تحقيق مستوى معين من العوائد (تحقيق ربح ملائم)، و للوصول إلى هذا الهدف فإن المستثمر يبحث عن السبل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أرباحه. من هذا المنطلق، فقد اتجهت الشركات التجارية المختلفة إلى الإستثمار في دول أخرى سعيا وراء تحقيق الأرباح، من خلال الإنتاج بنفقة أقل، مستندة و معتمدة على اختلاف درجات نمو الإقتصاديات الوطنية المتنوعة، و على اختلاف تكاليف الإنتاج في الدول الأخرى.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2003، ص ص 494، 500.

[2] بلقاسم مصباح، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة، شهادة المجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، 2006، ص 10.

- **الرغبة في النمو و التوسع:** لا يعد تحقيق العوائد العامل الكافي وحده في استقطاب الإستثمار الأجنبي، بل إن من عوامل جلب هذا الإستثمار الأخرى التي تؤدي دورا مهما في قيامه، هو السعي نحو تطوير الإستغلال التجاري، و الحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق، فعجز السوق الوطنية على تحقيق أهداف المشروع التجاري الإستثماري في النمو و التوسع، يؤدي بالضرورة إلى التوجيه نحو الإستثمار الخارجي، و البحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية.

- **التخفيف من مخاطر الإعتماد على سوق اقتصادية واحدة:** من عوامل الإستثمار التجاري غير الوطني الأخرى، هو التخفيف من مخاطر الإعتماد على سوق اقتصادية واحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول و بقدر الإمكان توسيع استثماراته في دول و أسواق مختلفة، كي يحد من إنعكاسات السلبية للأزمات الإقتصادية التي قد تعترض السوق الواحدة، و يلمس ذلك بوضوح في اتجاه أغلب شركات الإستثمار التجاري الكبرى نحو إنشاء فروع لها في دول أخرى نامية كانت أم غير نامية.[1]

- **السعي إلى الحصول على الموارد الطبيعية:**فهي تهيمن على الإستثمار الأجنبي المباشر و غيره من أشكال مشاركات الشركات غير الوطنية في أنشطة العمليات الرئيسية السابقة للإنتاج (أنشطة التنقيب و الإستخراج). فقد تسعى الشركة الغير الوطنية إلى الحصول على الموارد من أجل تلبية إحتياجاتها هي، لأغراض ما تقوم به من عمليات متممة للإنتاج كأنشطة التكرير، أو الصناعات التحويلية، و لبيع المعادن مباشرة في أسواق البلدان المضيفة، أو بلدان المنشأ، أو الأسواق الدولية، أو لتأمين المتطلبات الإستراتيجية لبلد منشئها فيما يخص موارد الطاقة، أو المعادن الأخرى.[2]

- **الإستفادة من المزايا المكانية:**و التي قد تتميز بها إقتصاديات بعض الدول، بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر، و التي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج، أو إنخفاض معدلات الضرائب على الأرباح، و بالتالي تعظيم عوائد الإستثمار.[3]

ثانيا، دوافع البلد المضيف:

---

[1] دريد محمد السمراني، الإستثمار الأجنبي (المعوقات و الضمانات القانونية) ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 75.

[2] عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الإستثمار الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الفطر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص ص 25، 26.

[3] عطية ماهر مريسي، أسايات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 185.

- **سد فجوة الإدخار و الإستثمار**:عندما يعجز الإدخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للإستثمار الوطني، يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، الإستثمار الأجنبي المباشر، الإعانات و المنح، و القروض الخارجية، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، و لها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن السداد، الأمر الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الإقتراض، و أمام تراجع الإعانات و المنح الخارجية، و خضوعها للإعتبارات السياسية، و انطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة و ابتزازية، صار الإستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية، نظرا لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، و خلوه من العيوب التي ينطوي عليها الإقتراض الخارجي.[1]

- **زيادة التراكم في الرأسمال الثابت و الإنتاج الوطني**:ينتج عن دخول الإستثمار الأجنبي المباشر، إقامة مؤسسة و مشاريع استثمارية جديدة، و بالتالي إقتناء أصول إنتاجية لهذا الإستثمار، مما يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد المضيف لهذا الإستثمار، و هو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي، و منه المساهمة في نمو الإنتاج المحلي الإجمالي، و هذا الأخير سينعكس أثره على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الإستثمار الأجنبي المباشر، و هو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الإقتصادية باختلاف مدارسها.[2]

- **الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية**:تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن، و الأراضي الزراعية، و المياه الجوفية،...إلخ، غير أن هذه الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الإستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، و من ثم استغلال أكبر قدر من الموارد الطبيعية المذكورة سابقا و التي يتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الإستثمار.

- **تخفيض مستوى البطالة**:من المعروف أن تشغيل المشاريع الإستثمارية التي يقدمها الإستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، بالتالي يخلق هذا الإستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للإستثمار، خاصة إذا تميز مشروع الإستثمار

---

[1] عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996، 2000، رسالة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 55،56.

[2] صالح مفتاح، دلال يسمين، واقع و تحديات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة البحوث الإقتصادية العربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، العددان 43، 44، مصر 2008، ص 18.

بالإستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة، هذا علاوة عن دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة بإستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.

- **نقل التكنولوجيا الحديثة:** تعد التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحلال النمو الإقتصادي و تسريع وتيرته، و الطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا، و بأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها، و العمل على تطويعها و توطينها وفق متطلبات الإقتصاد المحلي، و هذا ما يمكن أن يحدث من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما (النامية)، حيث من المفترض أن يجلب هذا الإستثمار معه الفن الإنتاجي الحديث، و الطرق التقنية المتطورة، و نظم التسيير المتقدمة، و المهارات الإدارية، و المالية، و التسويقية،...إلخ، علاوة عن مساهمته في تكوين العمال، و المسيرين، و المسؤولين المحلين من خلال توظيف هؤلاء في مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر، كما يساهم في تنمية أعمال التطوير و البحث.[1]

المطلب الخامس: الآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر:

تنقسم الآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر إلى آثار إيجابية تجميعية و جزئية، و آثار سلبية على النحو التالي:

أولا: الآثار الإقتصادية الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر:

1- **الآثار الإقتصادية الإيجابية التجميعية للإستثمار الأجنبي المباشر:** يرى الفريق المؤيد للإستثمارات الأجنبية المباشرة أن فائدة و منافع الإستثمارات الأجنبية المباشرة، تتمثل فيما يترتب على هذه الإستثمارات من تراكم راسمالي، و تقدم تكنولوجي، و تطوير في الهياكل الإنتاجية، و إصلاح لأوجه الخلل في ميزان المدفوعات، و الموازنة العامة، و يستند هذا الرأي على الحجج التالية:

أ- **الإستثمارات الأجنبية المباشرة تسد أربع فجوات رئيسية في الدول النامية:**

- ✓ الفجوة الإدخارية: حيث أن الكثير من دول العالم الثالث تعاني من ضعف المدخرات الوطنية بها، و عجزها عن الوفاء باحتياجات الإستثمار الكلي، حيث تسود الدائرة الخبيثة للفقر.
- ✓ فجوة النقد الأجنبي: حيث أن الدول النامية تسعى إلى جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك لكي تعوض النقص في المدخرات، و زيادة مواردها من النقد الأجنبي.

[1] صالح مفتاح، دلال يسمين، مرجع سبقذكره، ص ص 109، 110.

✓ الفجوة بين الإيرادات العامة و النفقات العامة: فحصيلة الضرائب من هذه الشركات سواء كانت في صورة ضرائب على الأرباح، أو في صورة ضرائب جمركية يمكن أن تساهم بشكل مباشر في سد فجوة الإيرادات اللازمة لتمويل الأنفاق العامة، و تمويل مشروعات التنمية.

✓ الفجوة التكنولوجية: و ذلك لسد حاجة الدول النامية من المعرفة الفنية و التقنية، و المهارات الإدارية و التسويقية.

ب- الإستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي و خلق الوفورات الخارجية:

✓ يساهم المشروع الأجنبي في زيادة القيمة المضافة، و مستويات التشغيل في الأنشطة الإقتصادية الأخرى المرتبطة بعلاقات تشابك أمامية أو خلفية مع المشروع الأجنبي.

✓ قد تؤدي مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين ظروف العمال، من حيث زيادة إنتاجيتهم، وتحسين مستوى أجورهم.

✓ قد يؤدي قيام المشروع الأجنبي إلى تخفيض التكلفة لمشروعات محلية، نتيجة توفير بعض مستلزمات الإنتاج لها.

ت- **الإستثمار الأجنبي المباشر و تحسين ميزان المدفوعات:**لعل الأثر المباشرأو العاجل للإستثمارات الأجنبية، هو زيادة حصيلة البلد المضيف من النقد الأجنبي، و تمكنه بالتالي من زيادة الصادرات دون الحاجة لزيادة الواردات.

ث- **الإستثمار الأجنبي المباشر و العمالةو توزيع الدخول و الثروات:**يشير البعضإلى قيام الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف، من خلال فرص العمل المباشرة التي ينتجها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدول المضيفة، و كذلك حجم الفوائض و الأرباح المعاد استثمارها محليا.

2- **الآثار الإقتصادية الإيجابية الجزئية للإستثمار الأجنبي المباشر:**يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في الإرتقاء بالكفاءة الإقتصادية للمشروع القائم، و ذلك من خلال الإرتقاء بكل من الكفاءة التخصيصية، و الكفاءة التشغيلية، أو التسويقية، و كذلك المعلوماتية، و من ثم نجد أن مشروعات الإستثمار الأجنبي ذات قدرات تنافسية عالية بالمقارنة بمشروعات الإستثمار المحلي الخاص، حيث أن دخول الإستثمار الأجنبي المباشر في الإستحواذ الكلي أو الجزئي على مشروعات قائمة في دولة ما يتيح لهذه المشروعات فرصة للإستثمار من المعلومات التي ينتجها

جهاز الإستخبارات الصناعية بالشركة متعددة الجنسيات، لاسيما تلك الخاصة بالمنافسين و ردود أفعالهم، و الأبحاث العلمية التي يجرونها،...إلخ.[1]

ثانيا: الآثار السلبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة:

1- **التأثير على ميزان المدفوعات:** إذا كان الإستثمار الأجنبي يؤثربصورة إيجابية أولية على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة من خلال زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، إلا أن ذلك التأثير غالبا ما يكون سلبيا، و ذلك لعدة أسباب أهمها:

✓ قد يؤدي رأس المال الأجنبي إلى تنمية موارد الدولة المضيفة، و إزالة العجز في المصرف الأجنبي، إلا أنه قد يترتب على ذلك خروج رأس المال الأجنبي من الدول المضيفة على شكل أرباح و فوائد.

✓ قد يؤدي زيادة الدخل إلى الزيادة في استهلاك سلع الصادرات أو زيادة الواردات، و ذلك من شأنه زيادة الجانب المدين في ميزان المدفوعات مما يترتب عليه حدوث العجز مرة أخرى.

2- **السيطرة على الإقتصاد الوطني:** إذا كان من شأن رؤوس الأموال الأجنبية أن تحقق للدول المضيفة بعض المزايا من الناحية الإقتصادية، إلا أن زيادة هذه الأموال قد يؤدي إلى تضخمها و تركزها في أيد قليلة، مما يؤدي إلى السيطرة على الإقتصاد الوطني، كما يمكن أن توجه هذه الأموال لتحقيق مصالح متعارضة مع المصالح الوطنية إضرارا بها.

3- **القضاء على الصناعة في الدول النامية:** الإستثمارات الأجنبية تجعل الدول النامية تتخصص في إنتاج المواد الخام و المواد الأولية لتصديرها إلى الدول الصناعية، و هذا التخصص في إنتاج المواد الأولية يؤدي إلى عدم إمكانية نشوء صناعة حديثة في الدول النامية، كما أن الدول المصدرة لرأس المال تتمتع بكافة الفوائد المتحققة من إنتاج المواد الخام الأولية، لما يترتب عليه من تخفيض ثمن تلك المواد من جهة، و حصول تلك الدول على كل ما تحتاج إليه منها من جهة أخرى، في الوقت الذي تقوم فيه الدول المتقدمة باحتكار السلع المصنوعة و التحكم في أثمانها، الأمر الذي يصبح معه معدل لتبادل التجاري في غير صالح الدول النامية المنتجة للمواد الأولية.

4- **زيادة أعباء الدول النامية:** تؤدي الإستثمارات الأجنبية إلى زيادة الأعباء التي تتحملها الدول النامية لجذب هذه الإستثمارات، و تتمثل هذه الأعباء في الإعفاءات الضريبية، و التخفيضات الجمركية، مما يؤدي إلى نقص في الإيرادات الحكومية نتيجة تلك الإعفاءات.

---

[1] صالح مفتاح، دلال يسمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 109، 110.

5- **القضاء على المنشآت و السلع المحلية:** يمكن للإستثمارات الأجنبية المباشرة أن تؤدي إلى القضاء على المنشآت و السلع المحلية المماثلة، وتبعدها عن سوق المنافسة، نتيجة استخدام هذه الإستثمارات لفن إنتاجي، و تكنولوجي متطور و كثيف رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة حد مشكلة البطالة في الدول النامية.[1]

المبحث الثاني: مناخ الإستثمار:

سنحاول في هذا المبحث التطرق لأهم التفاصيل المتعلقة بمناخ الإستثمار، و المتمثلة في مفهوم منناخ الإستثمار و مكوناته، و أهم مؤشرات قياسه.

المطلب الأول: تعريف المناخ الإستثماري:

يعرف المناخ الإستثماري بأنه مجموعة القوانين و السياسات، و المؤسسات الإقتصادية، و السياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر، و تقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر،[2] كما عرفته المنظمة العربية لضمان الإستثمار بأنه يعبر عن مجموع الأوضاع القانونية، و الإقتصادية، و السياسية، و الإجتماعية المكونة للبنية التي يتم فيها الإستثمار، و مكونات هذه البنية متغيرة و متداخلة لحد كبير،[3] كما يمكن القول بأن المناخ الإستثماري يعتبر "حصيلة الظروف التي تؤثر في القرار الإستثماري المحلي و الأجنبي على حد سواء بأبعاده الإجتماعية ، و الإقتصادية، و المحددات المحلية و التدفقات الخارجية القانونية التي تعمل على توجيه المدخرات المحلية، و التدفقات الخارجية في أوجه الإستثمار المثلى لاسيما و قد باتت حركة رأس المال أكثر إنسيابا من ذي قبل، و هذا ما يفسر رغبة المستثمر الأجنبي بالشعور بالأمان".[4]

من هذه التعاريف يمكن أن نستخلص تعريف شامل للمناخ الإستثماري على أنه حصيلة تفاعل مجموعة من الظروف السياسية و القانونية و إقتصادية و الإجتماعية لتكوين بيئة مناسبة و

---

[1] عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 24، 25.

[2] مازن حسين الباشا، التمويل الخارجي ة آثاره على الهيكلة في القطاعات الإقتصادية، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، 2003، ص 114.

[3] سعد طه علام، دراسات في أتصاد و التنمية، دار الطيبة للنشر و التوزيع، مصر 2003، ص 60.

[4] أحمد زكريا صيام، آليات جذب الإستثمارات الخرجية في الدول العربية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، الأردن، ص 92.

جاذبة للإستثمار، مما يشجع و يحفز المستثمر الأجنبي على اتخاذ قراره للإستثمار في البلد الذي يحتوي على توليفة متوازنة و متكاملة من هذه العوامل.

المطلب الثاني: عناصر المناخ الإستثماري: يمكن تلخيص عناصر المناخ الإستثماري كما يلي:

أولا: التكاليف:

يعتمد إتخاذ أي قرار إستثماري على الموازنة بين التكاليف و الإيرادات، و من الطبيعي أن يتحكم المستثمر وبشكل كبير على عناصر التكلفة داخل مشروعه، و ذلك من خلال:

1- وضع النظم المحاسبية، و أساليب الإنتاج و التسويق و غيرها، مما يضمن له ضبط التكاليف الإنتاجية، و يزيد من قدرته على زيادة التوزيع و الإنتشار.

2- إختياره للتكنولوجيا المناسبة، و أفضل الآلات و الأجهزة اللازمة للإنتاج.

3- تصميم المشروع بما يكفل ضبط التكاليف، و توفير عنصر الأمان.

لكن في الواقع، المشروع ليس كيانا مكتمل بذاته، بل يعتمد على الخارج و يواجه تكاليف أخرى لا يمكنه السيطرة عليها، و تتوقف على البيئة التي يعمل فيها. فالمشروع يحصل على العديد من الخدمات، كهرباء، ماء، نقل... وغيرها من الوسط المحيط به، و المشكلة هنا ليست في توفرها بأسعار معقولة فقط، و إنما في ضرورة إنتظامها و استقرارها.

يتعامل المشروعكذلك مع الجهات الحكومية من ضرائب و جمارك و إدارات، و لهذا فإن تكلفة الإنتاج لا تتوقف فقط على مدى كفاءة المشروع، بل تتوقف إلى حد بعيد على الوسط الذي يعمل فيه، فضعف الآداء الحكومي المتعلق بهذه الأدوار يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في التكاليف المترتبة على الشركات، و هذا ما يفقده العديد من فرص الإستثمار الأرباح المرجوة منها.

ثانيا: المخاطر:

تعتبر العديد من المخاطر بالنسبة للشركات جزءا عاديا من الإستثمار ينبغي عليها تحمله، بما في ذلك غموض الإستجابات من جانب العملاء و المنافسين، و لذلك على الحكومات أن تلعب الدور الهام في إيجاد بيئة آمنة و مستقرة، بما في ذلك حماية حقوق الملكية، فغموض السياسات الحكومية، و أسلوب تنفيذها، وعدم استقرار الإقتصاد الكلي، و اللوائح التنظيمية العشوائية، يمكن أن يؤدي إلى حجب الفرص، وتخفيض الحوافز الدافعة للإستثمار، و خلق فرص عمل جيدة،و يتضح من استقصاءات البنك الدولي، أن المخاطر المتعلقة بالسياسات تهيمن على المخاوف من مناخ الإستثمار في البلدان النامية.

ثالثا: العوائق أمام المنافسة:

عادة ما تفضل الشركات عدم الدخول في سباقات المنافسة الشديدة، لكن العوائق أمام المنافسة و التي تعود بالفائدة على بعض الشركات، تحرم شركات أخرى من الإستفادة من الفرص، و ترفع التكاليف التي تتكبدها الشركات الأخرى، كما أن العوائق قد تقلل من حوافز الشركات التي تتمتع بالحماية على الإبتكار و زيادة معدلات إنتاجياتها التي تعتبر عاملا أساسيا في تحقيق النمو القابل للإستثمار، و تنتج بعض العوائق من سمات طبيعية مثل: إعتبار المسافة، و فورات الحجم المرتبطة بتكنولوجيات معينة، ويمكن أن تشكل التكاليف العالية و المخاطر عوائق أمام دخول الشركات إلى السوق، كما أن الحكومات تؤثر بشكل مباشر على العوائق و ذلك عن طريق تنظيمها لدخول الشركات إلى السوق و الخروج منه.[1]

المطلب الثالث: مكونات المناخ الإستثماري:

يرتكز المناخ الإستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية على عدة مكونات تتمثل فيما يلي:

أولا: المناخ السياسي و الأمني:

هناك العديد من العوامل السياسية و الأمنية المؤثرة على ملائمة المناخ الإستثماري للدول المضيفة، حيث يؤدي ضعف الإستقرار السياسي و الأمني إلى خفض معدلات الإدخار، و منه معدلات الإستثمار، و تزايد معدلات هروب رؤوس الأموال المحلية، و يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم و الذي يدفعه إلى توطين أصوله الإستثمارية في المناطق الأكثر أمنا و استقرارا.

و يتأثر المناخ السياسي و الأمني بعدة عوامل، منها:

- النظام السياسي و مدى تطبيقه للديمقراطية.
- تطور الأحزاب السياسية، ودرجة الحرفية التي تتمتع بها، و موقفها إتجاه الإستثمارات الأجنبية.
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للإستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.
- تواجد منظمات المجتمع المدنين و مدى تمتعها بالديمقراطية.

[1] ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة منوري، قسنطينة، 2007، ص 60.

ثانيا: المناخ القانوني و التنظيمي:

و يقصد به سن القوانين المحفزة او الطاردة للإستثمار الأجنبي المباشر، و هذه القوانين يجب أن تتمتع بالإستقرار، و عدم التضارب فيما بينها، حتى تجذب الإستثمار، فضلا عن ضرورة وجود فضاء عادل، و نظام التحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات، و الذي يعتبير من العناصر الهامة في تهيئة المناخ الإستثماري.

ثالثا: المناخ الثقافي و الإجتماعي:

يضم هذا المناخ مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع و إمكانية تكاملها، و مقدار التعاون المطلوب، أي كل ما يؤثر على قوة العمل سواء من حيث الكم، أو الكفاءة، و يبرز ذلك من خلال:

- دور السياسة التعليمية و التدريبية و التكوينية المعتمدة.
- درجة الوعي بعناصر و مقومات التقدم الإقتصادي، و درجة تفهم و تعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.
- دور الجمعيات و النقابات العمالية في تنظيم و تحسين القوى العاملة.
- درجة الوعي الصحي، و مقدار التأمينات الإجتماعية المتبعة.[1]

رابعا: المناخ الإقتصادي:

يتأثر المناخ الإقتصادي بعدة عوامل نذكر منها مايلي:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد.
- مقدار البنية التحتية و مدى صلاحيتها، و يتعلق الأمر بالطرقات و الجسور، و الموانئ و المطارات، لأن تدفق السلع و الخدمات و المعلومات يتوقف عليها، حيث يؤثر على مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الإستثمار، و من ثم العائد المتوقع على الإستثمار.
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدول، و القدرةعلى مواجهة المنافسة الخارجية.
- مدى استقرار السياسات السعرية و معدلات التضخم.

[1] وهيبة بن داودية، واقع و آفاق تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في دول أفريقيا خلال الفترة 1995-2004، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات الحصول على شهادةالماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص 114.

- درجة الحماية المتبعة داخل الدولة من حيث خدمات حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال و الأرباح.
- مرونة السياسة المالية و النقدية و ما تحتويه من تحفيزات.
- درجة وضوح واستقرار قوانين الإستثمار، و مقدار القيود المفروضة على رأس مال المستثمر.[1]

المطلب الرابع: مؤشرات المناخ الإستثماري:

هناك العديد من المؤسسات التي تعمل على تزويد المستثمرين، و صانعي القرار ببيانات تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، و يمكن تصنيف هذه المؤشرات إلى صنفين: الأول يتعلق بالمؤشرات الدولية، و الثاني يتعلق بمؤشرات المخاطر القطرية.

أولا: المؤشرات الدولية لقياس مناخ الإستثمار:

و تتمثل فيا يلي:

1- **مؤشر الحرية الإقتصادية:** يصدر هذا المؤشر من معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت" منذ عام 1995، و يستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الإقتصادية، و يستند المؤشر على 10 عوامل تشمل:

- السياسة التجارية.
- وضع الإدارةالمالية لموازنة الدولة.
- حجم مساهمة القطاع العام في الإقتصاد.
- السياسة النقدية.
- تدفقالاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وضع القطاع المصرفي و التمويل.
- مستوى الأجور و الأسعار.
- حقوق الملكية الفكرية.
- التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية.
- أنشطة السوق السوداء.[1]

[1] وهيبة بن داودية، مرجع سبق ذكره، ص 115.

و يمكن تقييم هذا المؤشر بمايلي:

(80-100)	يدل على حرية إقتصادية كاملة
(70- 79,9)	يدل على حرية إقتصادية شبه كاملة
(60-69,9)	يدل على حرية إقتصادية متوسطة
(50-59,9)	يدل على حرية إقتصادية ضعيفة
(0-49,9)	يدل على حرية إقتصادية منعدمة

2- **المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم:**هو مؤشر يصدر بصفة سنوية عن مؤسسة الشؤون المالية التي أسستها صحيفة العالم الأمريكية "وولد بيير" منذ عام 1996، و يغطي المؤشر 41 دولة من الإقتصادات الناهضة منها 4 دول عربية، حيث يستند المؤشر المركب إلى ثلاث مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونا و هي:

أ- **مؤشر البيئة الإقتصادية:** ويضم هذا المؤشر 21 عنصرا، يغطي المؤشرات الإقتصادية الرئيسية و مؤشرات الإندماج في الإقتصاد العالمي، و مؤشرات بيئة الأعمال.

ب- **مؤشر البنية التحتية للمعلومات:** يضم 21 عنصرا يغطي مؤشرات التعليم و البنية التحتية للمعلومات، و مؤشرات انتشار المعلوماتية.

- دليل المؤشر: يتراوح كل مؤشر فرعي بين "0- 100" حيث الرصيد الإجمالي هو 300 نقطة. يدل الرصيد 0 على أسوأ آداء، و الرصيد 100 على أفضل آداء.[2]

3- **مؤشر الإستعداد المعرفي:**يعرف مؤشر الإستعداد المعرفي أو تقني على انه درجة إستعداد الدولة او المجتمع للمشاركة و الإستفادة من التطورات في تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات. يصدر هذا المؤشر بصفة سنوية خلال السنوات الثلاث الماضية. و هو جزء من الجهود المبذولة لمعرفة دور تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في الإرتفاع بالقدرة التنافسية للدول و تحقيق التنمية الإقتصادية و من ثم الإرتفاع بمستوى رفاهية الفرد.[3]

4- **مؤشر التنمية البشرية:**يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنويا منذ عام 1990 و يضم مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب 162 دولة في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية

[1]عبد الحميد بوخاري، واقع الإستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 2012/10، ص 43.

[2] عبد الحميد بوخاري، نفس المرجع، ص 44.

[3]عبد المجيد قدي، المدخل إلى أساسيات الإقتصادية(دراسة تحليلة تقيمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 258، 259

البشـرية. و يـتم إحتسـاب المؤشـر المركـب للتنميـة البشـرية علـى أسـاس متوسـط 3 مكونـات و هي:

أ- **طول العمر:** يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة يتراوح ما بين (25 سنة – 85 سنة)

ب- **المعرفـة:** يقـاس بمعـدل محـو الأميـة بـين البـالغين و نسـب الإلتحـاق فـي المراحـل التعليميـة الأخرى يتراوح ما بين (0% و 100%)

ت- **مسـتوى المعيشـة:** يقـاس بمعـدل دخـل الفـرد للنـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي يتـراوح مـا بـين (100 دولار و 40000 دولار)

و يتكون دليل المؤشر من ثلاث مستويات:

- ✓ مؤشر تنمية بشرية عالي 80% او أكثر
- ✓ مؤشر تنمية بشرية متوسط50%إلى 79%
- ✓ مؤشر تنمية بشرية منخفض أقل من 50%[1]

5- **مؤشـر الشـفافية:** يركـز المؤشـر علـى الفسـاد فـي القطـاع العـام، و يعـرف علـى أنـه سـوء إسـتعمال الوظيفـة فـي القطـاع العـام مـن أجـل تحقيـق مكاسـب شخصـية لا علاقـة لهـا بمتطلبـات الوظيفـة، وهـو فـي الواقـع ملخـص لحملـة إسـتفتاءات ، يعكـس آراء رجـال أعمـال و أكـاديميين و محللـي مخاطر في بلدان متعددة بدأ العمل به في عام 1995.

يتشـكل مـن 10 نقـاط، فالدولـة التـي تحصـل علـى 10 نقـاط مـن إجمـالي 10 هـي الدولـة التـي تتمتـع بالشـفافية الكاملـة و مـن ثـم لا مكـان للفسـاد فيهـا فـي حـين أن الدولـة التـي تحصـل علـى أقـل مـن نقطـة واحدة فهي دولة ذات مستوى مرتفع من الفساد.[2]

6- **مؤشـر التنافسـية العـالمي:** صـدر هـذا المؤشـر و ذلـك منـذ 1979، عـن مؤسسـة مـن كبريـات المؤسسـات الإقتصـادية العالميـة، المنتـدى الإقتصـادي العـالمي،و يتكـون مؤشـر التنافسـية مـن مؤشـر النمـو للتنافسـية و مؤشـر الأعمـال التنافسـية. و هـو يقـيس قـدرة الإقتصـادات العالميـة علـى الإسـتمرار في تحقيق معدلات نمو إقتصادية في المدى الطويل و المتوسط.

7- **مؤشر سهولة أداء الأعمال:** يقيس مؤشر سهولة اداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004 و مدى تاثير القوانين

[1] عبد المجيد بوخاري، مرجع سابق ذكره، ص45.

[2] عبد المجيد قدي، نفس المرجع ، ص 260.

و الإجراءات الحكومية على الاوضاع الإقتصادية و يتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال و تشمل تلك المؤشرات: بدء النشاط التجاري، إستخراج تراخيص البناء، و توظيف العاملين، و تسجيل الملكية، و الحصول على الإئتمان و حماية المستثمرين، و دفع الظرائب و التجارة عبر الحدود و إنفاد العقود و مؤشر توصيل الكهرباء و مؤشر تسوية حالات الإعسار.[1]

8- **مؤشر كوف للعولمة:** صدر عن معهد KOF السويسري المختص في دراسات الدورة الإقتصادية مؤشر بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: إقتصادية، إجتماعية و سياسية. يحسب هذا المؤشر من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس الأبعاد الثلاثة: العولمة الإقتصادية، العولمة الإجتماعية و العولمة السياسية.[2]

ثانيا: مؤشرات قياس المخاطر القطرية:

يتكون مؤشر قياس المخاطر القطرية من:

1- **المؤشر المركب للمخاطر القطرية:** يصدر المؤشر شهريا عن مجموعة (PSR) من خلال الدليل الدولي للمخاطر المتعلقة بالإستثمار، و هو مؤشر لتقييم مستوى المخاطر السياسية و المالية و الإقتصادية، صدر سنة 1980، و يعتبر مرجعا مهما للباحثين و المستثمرين و أصحاب القرار للإستفادة منه في مخططاتهم كما أنه أداة فنية مهمة لمحللي المخاطر في المؤسسات المالية، كما ان هذا المؤشر يغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر و تنخفض درجة المخاطرة كلما إرتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال إنخفاضه و يقسم هذا المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة كما في الجدول التالي:[3]

---

[1] هوام لمياء، تحليل واقع مناخ الإستثمار في الجزائر و تقويمه، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الإقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة-الجزائر، 2003، ص321.

[2] عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2000، مرجس سبق ذكره، ص 70.

[3] نفس المرجع، ص ص 126، 128.

الجدول رقم (1-1): تقسيم الدول حسب مؤشر درجة المخاطرة

درجة المؤشر (نسبة مؤية)	التوصيف
80 % – 100%	درجة مخاطرة منخفظة جدا
70 % – 79,50%	درجة مخاطرة منخفظة
60 % – 69,50%	درجة مخاطرة معتدلة
50 % – 59,50%	درجة مخاطرة مرتفعة
0 % – 49,50%	درجة مخاطرة مرتفعة جدا

المصـــدر: المؤسســة الوطنيــة لضــمان الإســتثمار و إئتمــان الصــادرات، منــاخ الإســتثمار فــي الــدول العربيــة 2010، ص 156

2- **مؤشــر الكوفــاس للمخــاطر القطريــة:** يصــدر عــن المؤسســة الفرنســية لضــمان التجــارة الخارجيــة "كوفـاس" منـذ عـام 1996 و يقـيس مخـاطر قـدرة الـدول علـى السـداد، و يبـرز مـدى تـأثير الإلتزامـات المالية للشركات بأداء الإقتصاد الكلي و بالأوضاع السياسية المحلية و بيئة اداء الأعمال.[1]

- **دليل المؤشر:**

1- درجة الإستثمار: و تنقسم إلى أربع مستويات:

A1: البيئة السياسية و الإقتصادية مستقرة.

A2: إحتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية و إقتصادية أقل إستقرارا.

A3: ظهـور بعـض الظـروف السياسـية و الإقتصـادية غيـر الملائمـة قـد تـؤدي بسـجل المـدفوعات المنخفض أصلا ليصبح أكثر إنخفاضا.

A4: سـجل المـدفوعات المتقطـع قـد يصـبح أسـوء حـالا مـع تـدهور الأوضـاع السياسـية و الإقتصـادية، و رغم ذلك تبقى إمكانية عدم السداد مقبولة جدا.

2- درجة المضاربة:و تنقسم إلى 3 مستويات:

B: يـرجح ان يكـون للبيئـة السياسـية و الإقتصـادية غيـر المسـتقرة تـأثير أكبـر علـى سـجل السـداد السيء أصلا.

C: البيئـة السياسـية و الإقتصـادية شـديدة التقلـب قـد تـؤدي إلـى تـدهور أكبـر فـي سـجل السـداد السـيء أصلا.

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، تقرير 2011، ص 59.

D: تؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية و الإقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيء أكثر سوءا.[1]

المبحث الثالث:النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر:

حاولت العديد من النظريات تفسير الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و كل نظرية كانت لها رؤيتها الخاصة في تفسير هذا النوع من الإستثمارات، و سنحاول في هذا المبحث التدرج إلى هاته النظريات بشكل مفصل.

المطلب الأول: نظرية عدم كمال الأسواق:

في ظل سيادة المنافسة الإحتكارية (أو فرضية عدم كمال الأسواق في الدول النامية) فإن الشركات الدولية تجد أن المناخ الإقتصادي ملائم لتوجيه استثماراتها إلى هذه البلدان، حيث تنعدم قدرة الشركات المحلية على منافسة الشركات الدولية فيما تملكه هذه الأخيرة من موارد مائية، و معارف فنية، و تكنولوجيا عالية، إلى جانب المهارات الإدارية و التنظيمية، و تولد المزايا التي تملكها الشركات الدولية مقارنة بالشركات المحلية في إحدى البلدان، و حماية طبيعية لأنشطة هذه الشركات، و القدرة على غزو الأسواق المحلية، و تسويق منتجاتها في ضوء هذه المزايا الإحتكارية.

و في هذا الصدد فإن الشكل المفضل لدى الشركات الدولية لتوجيه استثماراتها المباشرة هو الملكية الكاملة للأصول الإنتاجية في البلدان المضيفة، غير أن امتلاك الدولة المضيفة لجانب الموارد الطبيعية، و الأيدي العاملة الرخيصة قد يجعل من المشروعات المشتركة محورا للتناقض مع هذه الشركات، و الإتفاق على الشكل الذي يحقق المصالح المتبادلة لكلا الطرفين. و قد وجهت إليها عدة إنتقادات، أهمها:[2]

– تفترض هذه النظرية أن الدافع الأول للإستثمارالأجنبي المباشر هو الهروب من المنافسة الكاملة في الأسواق المحلية، و هو افتراض غير واقعي يتناقض مع حالة الإستثمارات الأجنبية المتقاطعة أو المتشابكة في نفس الصناعة.

---

[1] محمد قويدري، أهمية الإستثمار الأجنبي في ترقية اداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول الغربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17 – 18 أفريل، 2009، ص ص 291- 292.

[2] عصام مندور، محددات افستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 50.

– إن اشتراط توافر الميزات الإحتكارية لانسياب الإستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة إلى الدول النامية غير ضروري، إذ غالبا ما لا توجد منافسة محلية قوية في هذه الأسواق، و هذه الأخيرة تستدعي امتلاك المستثمر الأجنبي ميزات تمكنه من مواجهة منافسيه في البلد المضيف.

– هذه النظرية ترتكز على أن الإستثمار الأجنبي المباشر تقوم به شركات كبيرة، لكن الواقع العملي يشير إلى وجود الكثير من الشركات صغيرة الحجم التي تباشر سياسة الإستثمار الأجنبي المباشر.[1]

المطلب الثاني: نظرية دورة حياة المنتج:

ربطت بعض من نظريات الإستثمار الأجنبي المباشرالقيام به بمرحلة معينة من مراحل نمو الشركات الإستثمارية، و نظرية دورة حياة المنتج كما وضعها فيرنون 1966، هي بكل بساطة عبارة عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن.[2] إن تناول نظرية دورة حياة المنتج الدولي يمكن أن يقدم لنا تفسيرا لأسباب ظاهرة الإستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة، و الدول المتقدمة بصفة عامة، كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الإستثمارات الأجنبية من ناحية، و من ناحية أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب إنتشار الإبتكارات و الإختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم، و بصفة عامة تنطوي دورة حياة المنتج الدولي على أربعة مراحل يمكن توضيحها بالإستعانة بالشكل رقم (1-1) مع التطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية كمثال، و طلك على النحو التالي:[3]

[1] عبد السلام ابو قحف، إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 389.

[2] باسم حمادي الحسن، الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) و عقود التراخيص النفطية و آثارها في تنمية الإقتصاد، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2014، ص 25.

[3] عبد السلام أبو قحف، نظريات التحويل (جدوى الإستثمارات الأجنبية)، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية، 2001، ص ص 63، 64.

الشكل(1-1):دورة حياة المنتج

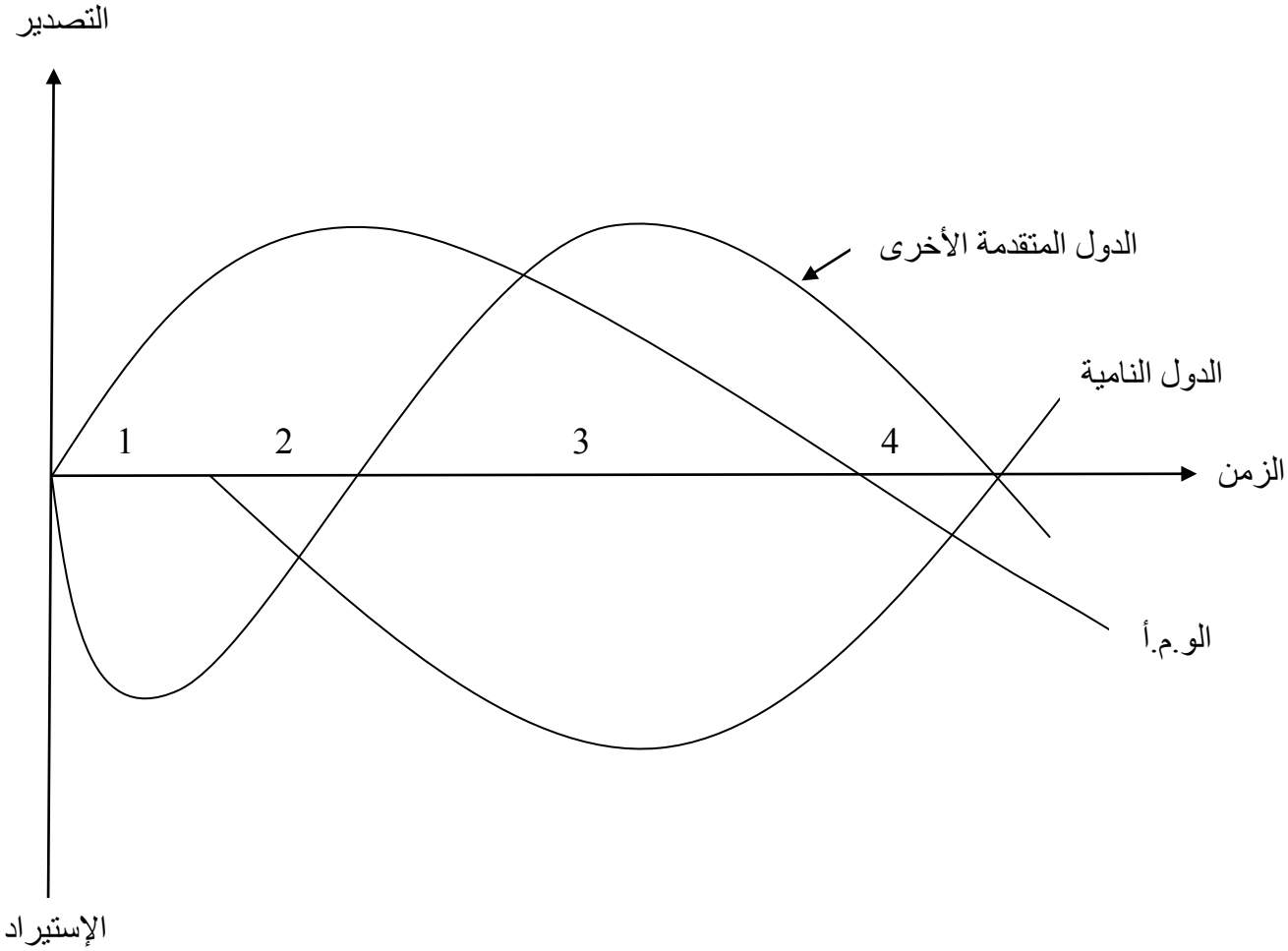

المصـــدر: عبـد الســلام أبــو قحــف، إقتصــاديات الأعمــال و الإســتثمار الــدولي، دار الجامعــة الجديــدة، الإسكندرية، 2003، ص 79.

- **المرحلة الأولى: مرحلة ابتكار المنتج:**هي مرحلة ابتكارالمنتج، أين نجد الدولة المخترعة، و هي الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بشروط الإبتكار من الموارد البشرية المؤهلة، تكنولوجيا عالية، طلب فعال، نفقات لازمة للبحث و التطوير، إتساع السوق الداخلي، كلها شروط تمكنها من ابتكار منتوج جديد، حيث يتم بعدها تسويقه داخليا عن طريق مختلف وسائل الترويج، وتشهد هذه المرحلة أيضا فرص تصدير لكميات إلى الدول المتقدمة. الفرص تكون أولا في الدول المتقدمة، حيث تكون أذواق و قدرات المستهلكين متشابهة مع المستهلكين في البلد الأم، و تبدأ الشركة المبتكرة في الجزء الأخير من هذه المرحلة بالإستثمار في الخارج.[1]

[1]رضا عبد السلام، محددات افستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب آسيا مع التطبيق على مصر)، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، 2007، ص 49.

- **المرحلة الثانية: مرحلة النمو**:في هذه المرحلة يزيد الطلب على المنتج بصورة كبيرة، و يتم الإقبال على شراء السلع في السوق المحلي، و تقوم الشركة بتصديره إلى الأسواق المجاورة للإستفادة من تقارب الأذواق و العادات و التقاليد، و يبدأ الطلب في الزيادة داخل السوق الخارجية، فتقوم الشركة بتحسين المنتوج، و تعمل الإيرادات و الأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة المنتوج، و تقوم الشركة بمضاعفة إنتاجها من خلال إقتنائها المزيد من الآلات الحديثة لتصنيع المنتج بطرق نمطية حديثة، و يتم زيادة الإنتاج استجابة لطلب السوق المحلي و الدولي، و تركيز الشركة في هذه المرحلة في حملاتها الترويجية على جودة السلعة و فوائدها.[1]
- **المرحلة الثالثة: مرحلة النضج**:تتميز هذه المرحلة بما يلي:

✓ التوقف عن استيراد هذا المنتوج من طرف الدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكنها من معرفة المعارف التكنولوجية المستخدمة في إنتاج ذلك المنتوج، و من ثم مقدرتها على إنتاجه محليا بحكم أنها أوضحت بأنها تمتلك الإمكانيات في شأن ذلك.

✓ صادرات الدولة المخترعة رغم ذلك تعرف نوعا من الإستقرار نظرا لتزايد الطلب على المنتوج من طرف الدول النامية المختلفة تتعدى حدود مرتفعة الدخل إلى متوسط الدخل.

✓ كل هذا يؤدي إلى تزايد المنافسة بين الدولة المخترعة و الدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكن هذه الأخيرة من تصديرها خارجيا.[2]

- **المرحلة الرابعة: مرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الناس**:تتميز بـ :

✓ الإنخفاض البارز في صادرات الدولة المخترعة بسبب شدة المنافسة حيث هذه الأخيرة تسببت في ازدياد التكاليف الإنتاجية فيها، مما أدى كل هذا إلى ارتفاع صادرات الدول المتقدمة الأخرى، و من ثم إنخفاض تكاليف إنتاجها.

✓ تتوجه الدولة المخترعة بعدها إلى توطين إنتاجها الخارج، و بالذات في الدول النامية، أو منح تراخيص الإنتاج... إلخمما يمكن الدول النامية من إنتاجه بتكلفة منخفضة بالمقارنة بتلك السائدة في الدولة الأصلية المخترعة الأولى.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، لإقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 402.

[2] إسمهان خاطر، دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 78.

✓ تبعا لذلك وبعد تمكن الدولة المخترعة من تجسيد إما التوطن في الدول النامية، أو التنازل عنه عبر منح الترخيص مثلا، و من ثم إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى الإنخفاض التدريجي في صادرات الدول المتقدمة الأخرى، لكون أن الدول النامية التي كانت تستوردة تصبح قادرة على إنتاجه محليا.

✓ و من ثم تتمكن الدول النامية بعد ذلك من تصديره إلى الدولة المخترعة نفسها، و إلى الدول المتقدمة الأخرى لتوافر عناصر الإنتاج اللازمة في الدول النامية.[1]

المطلب الثالث: نظرية الموقع:

هذه النظرية تركز على المحددات و العوامل الخاصة بالبيئة و الموقع، و التي تؤثر على قرار إقامة الإستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، نظرا لتأكيد هذه العوامل و ارتباطها بتكاليف إقامة المشروع، و إنتاجه، تشغيله، تسويقه، و إدارته و التي من بينها:

1. **عوامل مرتبطة بالتكاليف:**كالقرب من المواد الخام، المواد الأولية، و الأيدي العاملة، و بالذات ما يتصل منها بانخفاض الأجور و نوعية عنصر العمل المطلوب، و مدى توفر رأس المال، تكاليف النقل، و التسهيلات الإنتاجية الأخرى المرتبطة بالتكاليف و التي تؤدي إلى توجه مشروعات الإستثمار الأجنبي إلى الدول التي تنخفض فيها هذه التكاليف بدرجة أكبر من غيرها.
2. **العوامل التسويقة:**و المتمثلة بدرجة المنافسة في الأسواق، منافذ التوزيع، حجم الأسواق و معدل نموها، و الرغبة في المحافظة على المتعاملين، و احتمالات التسويق الخارجي، و ما إلى ذلك من عوامل تسويقية.
3. **الإجراءات الحمائية و ضوابط التجارة الخارجية:**مثل نظام الحصص، الضرائب الجمركية، و القيود الأخرى على الواردات و الصادرات.
4. **عوامل مرتبطة بالبيئة الإستثمارية:** مثل تقييد الإستثمارات الأجنبية، الإستقرار السياسي، القيود على الملكية، نظام الضرائب، تحويل العملات و استقرار أسعار الصرف.
5. الحوافز و التسهيلات التي تمنحها حكومات الدول المضيفة من أجل تشجيع الإستثمارات الأجنبية و جذبها.[2]

[1] إسمهان خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 80، 81.

6. عوامل أخرى مرتبطة بالأرباح، المبيعات المتوقعة، القيود على تحويل الأرباح و رؤوس الأموال، و مدى توفر الثروات الطبيعية، و غير ذلك.

و ما يستنتج من هذه النظرية أنها أشارت إلى بعض عوامل نشوء الإستثمار الأجنبي المباشر التي أهملتها النظريات الأخرى، غير أنها لم توضح أي العوامل أكثر تأثيرا في حدوث أو عدم حدوث هذا الإستثمار.[1]

المطلب الرابع: النظرية الإنتقائية:

يعتبر الإقتصادي الإنجليزي (J .DUNNING) أول من وضع الركائز الأولى لهذه النظريةفي إطار البحث الذي قدمه في ندوة نوبل في " استكهولم"، المتعلق بالمركز الدولي للنشاط الإقتصادي، حاول من خلاله وضع إطار علمي يمكن الإعتماد عليه في تحديد و تقييم العوامل التي تؤثر على القرار المبدئي للإنتاج في الخارج بالنسبة للشركات.

أوضحت هذه النظرية أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة في ثلاث متغيرات كما يلي:

أولا: المزايا الإحتكارية التي تمتلكها الشركة المستثمرة:

من أهم المزايا التي تتمتع بموجبها الشركة الأجنبية بقوى احتكارية في السوق، و تمكن من خلالها من التغلب على القيود المرتبطة بنقص أو عدم المعرفة الكاملة بظروف السوق المحلي للدولة المضيفة، و تعويضها عن التكاليف الخاصة بتأسيس و إقامة المشاريع و التكاليف المرتبطة بالعمليات الإنتاجية و التسويقية، نذكر ما يلي:

- ✓ أن يتوفر لديها خصائص احتكارية في سوق عناصر الإنتاج، يطلق عليها الأصول المولدة للعائد (التفوق التكنولوجي، مهارات إدارية، القدرة على الوصول إلى التمويل).
- ✓ أن يتوفر لديها خصائص احتكارية في أسواق السلع.
- ✓ القدرة على تحقيق اقتصاديات الحجم داخليا و دوليا.
- ✓ القدرة على الإنتشار و التنويع الجغرافي لأنشطتها.[2]

ثانيا: الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية (إحلال السوق):

[1] سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، – دراسة دول المغرب العربي–، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، 2011، ص 97.

[2]Benfreha Noureddine , les multinationales et la mondialisation en jeux et perspectives pour l'Algérie, édition Dahleb, Alger , 1999, p 59.

يعد الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية من أهم محددات الإنتاج الدولي، حيث يشير إلى أفضلية قيام الشركات متعددة الجنسيات بالإستفادة من المزايا الإحتكارية المملوكة من طرفها في ظل الشركات نفسها، بدلا من بيعها أو الإستخدامات البديلة الأخرى، و ذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ حماية حقوق الملكية الفكرية.
- ✓ القدرة على التمييز السعري لمنتجات الشركة.
- ✓ ضمان جودة المنتجات و القدرة على تنويعها.
- ✓ ضمان وفرة العرض من المدخلات الهامة للإنتاج.
- ✓ تقليل التكاليف المرتبطة بحالة عدم التأكد من ظروف الدول المضيفة.

ثالثا: المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة:

تشير هذه المزايا إلى المحددات المكانية التي تتمكن الشركة الأجنبية من خلالها من الإستفادة من مزايا الإحتكارية التي تمتلكها بنفسها بعيدا عن الإستخدامات الأخرى البديلة، و من بين هذه المحددات حجم السوق المحلي و النمو المتوقع له، جودة البنية التحتية، الإستقرار السياسي، الإقتصادي و القانوني، و العوامل الثقافية و الإجتماعية.

من خلال ما سبق فقد أيهمت النظرية الإنتقائية في تقديم قاعدة لتخاذ القرارات في الشركات، للإختيار ما بين الأنماط المختلفة للتحول إلى الأسواق العالمية، لتعظيم أرباحها من المزايا الإحتكارية المملوكة من طرفها، و تتمثل هذه القاعدة فيما يلي:[1]

الجدول رقم (1-2): قاعدة إتخاذ القرارات للدخول إلى السوق:

المزايا و البدائل المختلفة	المزايا الإحتكارية	مزايا للإستخدام الداخلي	المزاياالمكانية
الإستثمار الأجنبي	نعم	نعم	نعم
التصدير	نعم	نعم	لا
التراخيص	نعم	لا	لا

المصدر: جمال محمد عطية، تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي، دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري، 2003، ص 29.

[1] Hatem Fabrice, investissement international et politiques d'attractivité, Paris , 2004, p 76.

يلاحظ من الجدول السابق أن الشركة تلجأ إلى الإستثمار المباشر في الخارج في حالة تمتعها بمزايا إحتكارية، و استخدام داخلي لهذه المزايا، إلى جانب مزايا التوطن باقتصاديات الدول المضيفة، أما التصدير يكون أفضل في حالة توفر المزايا الخاصة بالتوطن، أما إذا لم يكن لديها سوى المزايا الإحتكارية فقط، فيمكنها الدخول إلى السوق العالمي من خلال التراخيص.

المبحث الرابع: الحوافز الممنوحة بغية جلب الإستثمارالأجنبي المباشر:

تتنافس الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لما له من أهمية في التنمية الإقتصادية، لذا قامت العديد من الدول النامية بوضع سياسات، و تصميم حزمة من الحوافز تهدف إلى جذب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر. و تبعا لهذا نتناول في هذا المبحث مفهوم هذه المحفزات و أنواعها، و دور سياسة هذه الأخيرة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر:

إن عقلانية الحفز الإستثماري في الإقتصاد تعود إلى نظرية " بيمو " 1920، و الخاصة بتصحيح فشل السوق و تشوهاته لكي يعكس المنفعة الكبيرة المتأتية من المؤثرات الخارجية على الإنتاج.[1]

أولا: تعريف حوافز الإستثمار:

يمكن تعريفها بأنها مجموعة إجراءات و ترتيبات ذات قيم إقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين، سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة، كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعمليات الإستثمار من خلال منح حوافز إستثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها.[2]

ثانيا: أهمية حوافز الإستثمار من وجهة نظر الشركات الأجنبية:

يمكن إبراز مكانة و أهمية حوافز الإستثمار التي تقدمها الدول المضيفة من وجهة نظر الشركات أو المستثمرين الأجانب من خلال بعض الدراسات التي أقيمت في هذا المجال و التي نذكر منها:

1- **دراسة Guisinger و زملائه:** من أجل تحديد مدى تأثير الحوافز المقدمة على جذب الإستثمارات المباشرة قام Guisinger و زملائه بإجراء دراسة شملت 30 شركة متعددة الجنسيات

[1] سرمد كوكب الجميل، الإتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 173.

[2] طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جانفي 2012، ص 316.

مسؤولة عن إدارة 74 مشروع إستثماري، تعمل في مجالات السيارات، أجهزة الكمبيوتر، و المنتجات الغذائية و البتروكيمياء، و قد أجريت هذه الدراسة في 10 دول منها دول متقدمة و دول نامية، و قد توصلوا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- يمكن أن تؤثر الحوافز التي تقدمها الدول المضيفة على مدى جاذبية هذه الدولة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن درجات هذا التأثير تختلف حسب كل نوع من أنواع الحوافز المقدمة.

ب- هناك تنافس كبير بين مختلف الدول على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك من خلال تقديم و تنويع الحوافز و الإمتيازات اللازمة لذلك.

ت- يمكن أن تقوم بعض الدول المضيفة بمنح حوافز و امتيازات لكل شركة أو مستثمر أجنبي على حدى.

رغم أن هذه الدراسات حاولت إعطاء رؤية توضيحية حول الحوافز المؤثرة في عملية جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنها لم تبين مدى تأثير الحوافز المختلفة كسياسة تربط بين أهداف الدول المضيفة، و دوافع الشركات متعددة الجنسيات في ظل المنافسة، و هذا ما سنحاول توضيحه من خلال الدراسة التالية.

2- **دراسة Padma Mallampally وKarl P.Saurant:** من أجل الوصول بمحددات الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر كمواقع جيدة و جاذبة للإستثمار، و ذلك انطلاقا من دوافع الشركات متعددة الجنسيات و فروعها، يرى الباحثان أنه و مع تشابه سياسات الإستثمار الأجنبي المباشر فإن هذه الدول المعنية بتشجيع تدفق هذه الإستثمارات إليها تركز على التدابير التي تيسر الأعمال، و التي تتمثل في ترويج الإستثمار، حوافز الإستثمار، و أيضا إتخاذ التدابير التي تخفض تكاليف إقامة المشروع.

بالرغم من أن هذه التدابير ليست بالجيدة، إلا أن التدابير الخاصة بخدمات ما بعد البيع تكتسي أهمية كبيرة من خلال تشجيع المستثمرين الحاليين على إعادة الإستثمار في الدولة المضيفة، كما أنهم يقومون بالدعاية للبلد المضيف مما يدفع إلى المزيد من الإستثمار. كما يتم استخدام حوافز مالية لجلب المستثمرين الأجانب، غير أن هذه الحوافز لا تظهر عادة في قرارات

المستثمرين بشأن اختيار مواقع الإستثمار، إلا عندما تكون المحددات الإقتصادية الأساسية قائمة.[1]

المطلب الثاني: أنواع الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تصنيف الحوافز التي تمنحها الدول النامية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أشكال نوجزها فيما يلي:

أولا: **الحوافز المالية و الضريبية:**

تتضمن هذه الحوافز كل ما يتعلق بالضرائب من خلال التنازل عن إلزامية دفع الضرائب المفروضة على المستثمر الأجنبي المكلف بدفعها، أي منح حق لهذا المستثمر بعدم دفع كل أو جزء من الضرائب خلال فترة زمنية معينة. و تأخذ هذه الحوافز عدة صور منها:

1- منح إعفاءات ضريبية على الواردات من الأصول الرأسمالية، و المواد الخام، و مستلزمات الإنتاج، و كذلك تسهيلات الإجراءات الجمركية المرتبطة بها.

2- إعفاء بعض المشاريع الإستثمارية من الضرائب على الأرباح بعد مرحلة التشغيل لمدة زمنية محددة قد تصل إلى 15 عاما من بدأ النشاط.

3- تخفيض الرسوم المتعلقة باستخدام و استغلال المرافق العامة كالكهرباء و الماء، أو الإعفاء النهائي منها.

4- إعفاء العاملين الأجانب من الضريبة العامة على الدخل سواء بالمناطق الحرة، أو المشاريع الأجنبية القائمة داخل البلد.

ثانيا: الحوافز التمويلية:

تتعلق هذه الحوافز بتوفير الأموال اللازمة مباشرة للمشروع الإستثماري الخاص بالمستثمر الأجنبي، سواء في شكل إعانات حكومية، أو عن طريق المشاركة في المشروع. كما تشمل هذه الحوافز أيضا على قيام الدولة بمنح تسهيلات للمستثمر الأجنبي لأجل الحصول على قروض من البنوك الوطنية، و أيضا تخفيض معدلات الفائدة على القروض. و يمكن أن تتضمن هذه الحوافز

[1] بو محروق خير الدين، دور السياسة الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل و الإستشراف الإقتصادي، جامعة جيجل، 2011، ص 93.

أيضا على تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث و الدراسات اللازمة من أجل تطوير و توسيع النشاط في المستقبل.[1]

ثالثا: الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر:

يمكن تصنيف الضمانات ضد المخاطر إلى 3 أنواع هي:

1- الضمانات المالية: تتمثل الضمانات المالية في حرية تحويل رأس المال و عوائده، أو أية مدفوعات أخرى متعلقة بالإستثمار.[2]

2- الضمانات القانونية: تتمثل في التعويض عن التأمين أو نزع الملكية، و ذلك بمرافقة إجراءات التأميم لأي سبب، بدفع تعويض عاجل و عادل و فعلي خلال مدة معقولة.[3]

3- الضمانات القضائية:تتمثل هذه الضمانت في توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالإستثمارات، و تشمل المسائل التالية:

أ- حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكيمية.

ب- القانون الواجب التطبيق.

ت- القيمة القانونية للقرار التحكيمي.[4]

رابعا: الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المختلفة:

تتمثل في جملة التسهيلات باختلاف أنواعها، و تعتبر هذه الحوافز في مجملها من الحوافز التمييزية التي تمنح إلى المشاريع التي تستمر في قطاعات معينة أو مناطق معينة، و ذلك منخلال عدم وضع قيود على تملك كامل للمشروعات الإستثمارية، سواء كان تملكا كاملا أو جزئيا.[5]

المطلب الثالث: المبادئ العامة لمنح الحوافز الإستثمارية:

وضعت منظمة الأونكتاد مجموعة من المبادئ العامة التي يجب على واضعي السياسات الوطنية في مجال الإستثمار مراعاتها، و هي كما يلي:

---

[1]عبد المجيد قدي، المدخل إلى الأساسيات الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 258، 259.

[2]كمال عليوش قربوع، قانون الإستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1999، ص 109.

[3]عبد القادر خديجي، دراسة الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، رسالة ماجستير، الجزائر، 2001، ص 78.

[4]ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 50.

[5]فاروق سحنون، قياس بعض أثر المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص 76.

المبدأ الأول: التعريف:

يكتسي تعريف الحافز أهمية بالغة في التنظيمات و الإتفاقيات المتعلقة بالإستثمار، و الإشكالية الجوهرية، و هي في اختيار التوسيع الواسع الذي يغطي كل أشكال الحوافز المحتملة، أو الأخذ بالتعريف الضيق، و الذي يقتصر على أنواع محددة من الحوافز.

و معيار التفرقة في التعريف، هو اختيار المبدأ العام، أو المبدأ الخاص، لأن مدى التعريف يؤثر على مدى تغطية المستثمر من جهة، و درجة جاهزية الدولةلي توجيهه، و تنفيذ سياستها المتعلقة بالحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي من جهة أخرى.

المبدأ الثاني: مبدأ عدم التمييز:

تقوم بعض البلدان المضيفة بمنح الحوافز للمستثمرين المحليين (الوطنيين) دون سواهم، الأمر الذي يعتبر استثناء لقاعدة المعاملة الوطنية (NT)، حيث تقوم الدولة بإعداد قائمة محدودة للشركات أو الصناعات الوطنيةالتي تستفيد من معاملة تفضيلية خاصة، و تقوم البلدان النامية بمنح بعض الإعانات الموجهة للصناعات الناشئة، و ذلك لحمايتها من المنافسة الشديدة التي تتعرض لها، و قد نادت الكثير من الدول النامية في حقها الشرعي لتنمية قدرات شركاتها المحلية، و تقويتها و تأهيلها حتى تتمكن من اكتساب المناعة الكافية، و القدرات اللازمة في مواجهة المنافسة ضد الشركات العاملة في السوق المحلي، سواء كانت أجنبية أو وطنية.

و يفرض العمل بمبدأ التمييزأن يعامل المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر الوطني، أو أية دولة ثالثة تتمتع بميزات الدولة الأولى بالرعاية (مبدأ المعاملة الوطنية و مبدأ الدولة الأولى بالرعاية)، و هذين الإلتزامين من المؤكد أنهما يمنعان الدولة المضيفة بالتفرقة في منح الحوافز على أساس جنسية المستثمر، و عليه يتوجب على الدولة تصميم برنامج الحوافز باستخدام معايير موضوعية، كقطاع النشاط و الأعمال، حجم و موقع الشركة، أو حجم راس مال المستثمر.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه من الممكن تضييق نطاق تطبيق مبدأ عدم التمييز في منح الحوافز من خلال العمل بما يسمى بالقائمة السلبية (negative list)، أو العمل بالقائمة الإيجابية (positive list).

المبدأ الثالث: مبدأ ربط الحوافز بشروط الآداء:

لا يمكن للبلدان المضيفة أن تربط منح الحوافز بشروط الآداء، و هي الشروط التي تمنعها إتفاقية "TRIMS"، و بخلاف ما هو متفق عليه و تلتزم الدولة بالتقيد به في إطار تلك الإتفاقية، تبقى الدولة المضيفة لها الحق في فرض شروط الآداء غير المرتبطة بالتجارة، و تتعلق تلك

الشروط بمجالات البحث و التطوير، الحد الأدنى من العمالة الوطنية، أو القيام بالمشروع في مناطق خاصة، أو تحويل قدر من التكنولوجيا للصناعة الوطنية.[1]

المبدأ الرابع: الشفافية:

تنص أغلب اتفاقيات الإستثمار الدولية على تطبيق مبدأ الشفافية في القوانين و التنظيمات، و اللوائح و الإجراءات الإدارية، و محتوى هذا المبدأ إلزام الأطراف المتعاقدة، أو الدول المضيفة بنشر المعلومات حول القواعد المرتبطة بموضوع الحوافز، و قد نص مشروع الإتفاق المتعدد الأطراف بشأن الإستثمار إلى أحكام خاصة تتعلق بموضوع الشفافية، و لكنها غير ملزمة، على اعتبار أن هذا الإتفاق لم يتم الإجماع بشأنه، و مهما يكن من أمر، فإن نشر مثل تلك المعلومات قد يكون بشكل طوعي من جانب الدولة المضيفة، و ذلك لتمكين المستثمرين من القدرة على اتخاذ القرارات و التنبؤ، و تقليل المخاطر من عدم التأكد، و كذلك معرفة المستثمرين ببرامج الحوافز و الشروط التي يستفيدون بموجبها من هذه الحوافز، كما يعتبر ذلك جزءا مهما من المناخ الداعم للإستثمار.

المبدأ الخامس: تصميم الحوافز التنافسية:

إشتد تنافس الدول حول الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و لا سيما بعد موجة العولمة، و التحرر الإقتصادي إلى درجة تحولت فيها الحلبة إلى ما يشبه "المزايدات" على إستقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية، و قد صاحب هذا التحول قيام العديد من الدول بتوفير حوافز سخية، قد ترهق كاهل الدولة الفقيرة، و لا تتحملها ميزانيات بعض الدول النامية، و لأنه لا ينظر لمثل هذه الحوافز في المحددات الرئيسية للمناخ الملائم للإستثمار، فإن الهدف في منحها و تقييمها بدون دراسة، قد يؤثر سلبا على مالية الدولة، و تعتبر عندئذ عبئا حقيقيا، و عليه فإن رسم و تصميم الحوافز الملائمة لأهداف التنمية هو الكفيل بتحقيق التوازن بين التكاليف التي يتحملها الإقتصاد المضيف و بين العوائد المحققة، و التي يجب أن تفوق تلك التكاليف.[2]

المطلب الرابع: دور سياسة الحوافز في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

إن دور و أهمية الحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب تختلف من مستثمر لآخر، فهناك مستثمرون أجانب يأخذون بعين الإعتبار الحوافز المالية و الضريبية من أجل اتخاذ قرار

[1]UNCTAD, « Incentives », New York, Venova, 2004, pp 11, 25.
[2]UNCTAD, op. cit , p 06

الإستثمار، بينما مستثمرون آخرون يركزون على الحوافز المتعلقة بتحويل العملات بين الدول المضيفة و الدولة الأم، كما نجد في بعض الأحيان أن قرارات الإستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على سياسات محددة و ليس على ما تضعه الدول المضيفة من حوافز مختلفة.

يوجد اختلاف كبير في أهمية الحوافز المقدمة للإستثمار الأجنبي بين الدول المتقدمة و الدول النامية، فمثلا الحوافز المالية و الضريبية في الدول المتقدمة لا تكون بنفس الأهمية التي تكتسبها في الدول النامية، و كذلك الحوافز التي تكون مهمة في دول متقدمة قد لا تكون كذلك في دول نامية.[1]

هناك اختلاف أيضا حول فعالية الحوافز المقدمة للإستثمار الأجنبي المباشر، و خاصة الحوافز الضريبية فنجد دول مثل أندونيسيا و كوريا قامت بتخفيض الحوافز الضريبة المقدمة للمستثمرين الأجانب، بينما دول مثل الصين و الهند و تايلاندا قد وضعت مجموعة جديدة من الحوافز الضريبية.

و مما لا شك فيه، أن هناك تأثيرات متباينة للأنواع الثلاثة للحوافز المذكورة سابقا، فالحوافز المالية و الضريبية تؤثر على الأرباح، و أيضا تدفق الأموال، إلا أن هذا التأثير يعتبر ضئيلا مقارنة بحجم السوق و معدلات النمو التي تلعب دورا كبيرا في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر، لكن رغم ذلك تبقى هذه الحوافز ضرورية بالنظر إلى المنافسة الشديدة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بين مختلف الدول.

و يمكن القول أنه في حالة توفر مناخ استثماري ملائم في دولة ما، فهذه الأخيرة ليست بحاجة إلى تقديم هذه الحوافز، و هذا لا ينطبق على الدول النامية التي لا تتوفر على الهيئة الإستثمارية المثالية.[2]

[1] بو محروق خير الدين، دور سياسة الضريبة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الإقتصادية (منظماتها، شركاتها و تداعياتها)، مرجع سبق ذكره، ص 214.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تعرضنا الى ماهية الإستثمار بصفة عامة و الإستثمار الأجنبي بصفة خاصة، فوجدنا ان هذا الأخير دور لا يستهان به في الإنتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم و الرقي و هو ما تسعى مجمل الدول النامية الى الوصول اليه.

و من خلال كل ما تحدثنا عنه نخرج بخلاصة مفادها ان الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحد الآليات الأساسية التي تلعب دورا هاما في تغيير مسار العلاقات الدولية الإقتصادية و السياسية القائمة بين الدول و التكتلات الإقتصادية في العالم.

و أخيرا يمكن القول ان الإستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد نقل الملكية من المحليين الى الأجانب و إنما هو ايضا آلية تمنح للمستثمرين الأجانب الحق في الإدارة و السيطرة على منشآت الدول المضيفة و في المقابل توليه هذه الأخيرة أهمية لما يكسبها من مزيد من الخبرات و الكفاءات و انتقال للتكنولوجيا.

الفصـــل الثانـــي:

دراسة تحليلية لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الساحـة الدوليـــة

المبحث الأول: مكانة الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الدولي

المبحث الثاني: واقع انسياب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي

المبحث الثالث: مظاهر تفعيل و تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد:

شهد العالم أثناء العقود الماضية زيادة هائلة في تدفقات رؤوس الأموال العالمية و تعزى هذه الزيادة في حجم التدفقات الإستثمارية في جزء كبير منها إلى حقيقة مفادها أن العديد من البلدان أصبحت تدرك الآن أهمية رأس مال الأجنبي و دوره الهام في دعم النمو و التنمية في معظم إقتصاديات دول العالم و منها الدول النامية، و فائدته لهذه الدول التي يستثمر فيها، و مع تزايد العجز في ميزان المدفوعات و نقص في الإنفاق الإستثماري للبلدان النامية مما دفعها الى إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بشكل إستثمارات أجنبية مباشرة و غير مباشرة لما لها من آثار إيجابية على هذه البلدان المضيفة فيما إذا تم توجيهها الى القطاعات السلعية و إستخدامها في تصحيح الإختلالات البونيوية المادية و غير المادية و هذا يتطلب خلق بيئة صحية لجذب رؤوس الأموال من خلال تقديم حوافز ضريبية و حماية حقوق الملكية الفكرية و المادية.

من خلال هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث تتمثل فيما يلي:

المبحث الأول: مكانة الإستثمار الأجنبي في الإقتصاد الدولي.

المبحث الثاني: واقع إنسياب الإستثمار الأجنبي المباشر الى دول المغرب العربي.

المبحث الثالث: مظاهر تفعيل و تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول: مكانة الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الدولي:

من خلال هذا المبحث، سنتطرق إلى آخر إحصائيات و تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في كل من العالم، الدول النامية و الدول العربية.

المطلب الأول: تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم:

شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال عام 2016 تراجعا ضعيفا بمقدار 28 مليار دولار، و نسبة 16% من 1774 مليار دولار إلى 1746 مليار دولار، و ذلك رغم إرتفاع صفقات التملك، و الإندماج عبر الحدود بمقدار 134 مليار دولار، و نسبة 18,2% إلى 869 مليار دولار خلال عام 2016. في حين استقرت أرصدة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم على ارتفاع لتبلغ 26,728 مليار دولار نهاية العام.

و حسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الإستثمار العالمي لعام 2017، فإن التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة ارتفعت بنسبة 49% إلى 1032 مليار دولار عام 2016 لتمثل إجمالي التدفقات العالمية، و ذلك نتيجة إرتفاع التدفقات الواردة إلى أمريكا الشمالية بنسبة 9% إلى 425 مليار دولار عام 2016، في مقابل إنخفاض التدفقات الواردة إلى الإتحاد الأوروبي بمعدل 5,8% إلى 533 مليار دولار عام 2016، و هذا مقارنة بالدول النامية التي شهدت تراجعا في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى إقتصاداتها بمعدل 14,1% إلى نحو 646 مليار دولار[1] و الشكل الموالي يوضح ذلك:

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، 2017، ص 13.

الشكل(2-1): أرصدة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لعام 2016:

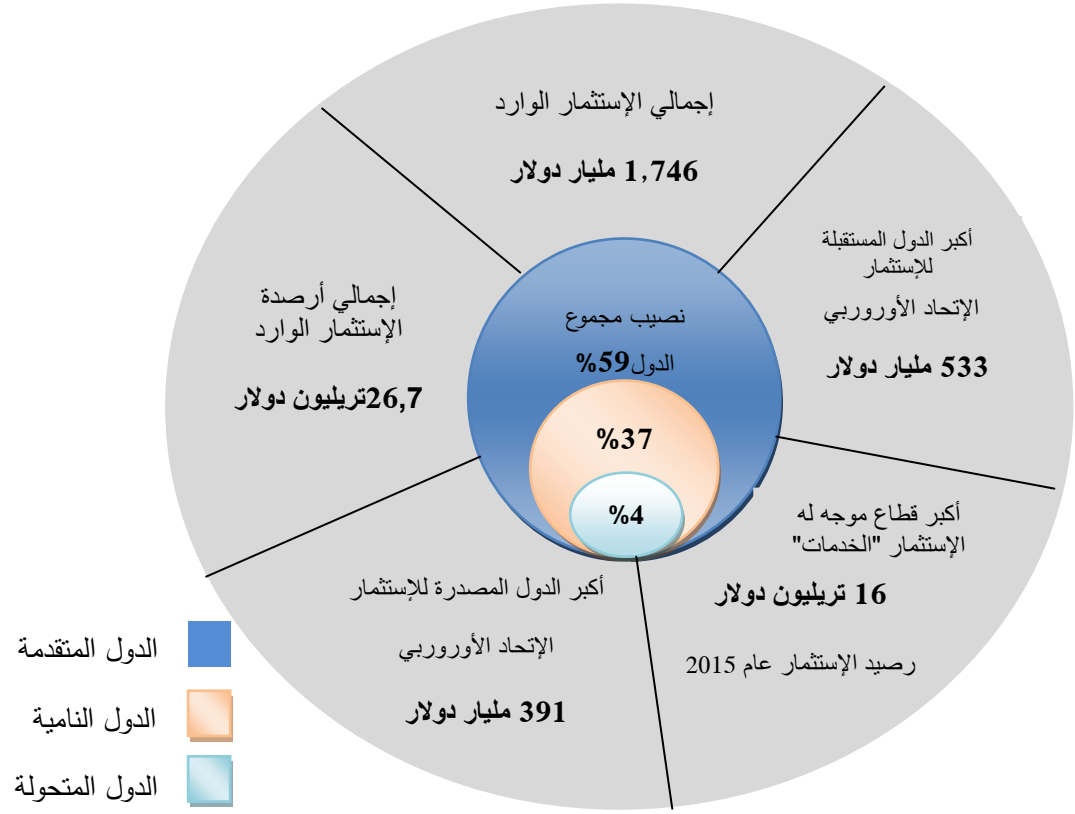

المصدر: الأونكتاد: تقرير الإستثمار في العام 2017.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن أكبر المناطق المستقطبة للإستثمار الأجنبي المباشر هي الإتحاد الأوروبي بقيمة 533 مليار دولار، اما القطاع الموجه له فهو قطاع الخدمات حيث بلغ مجموع أرصدة الإستثمار الوارد لعام 2016 بقيمة 1,746 مليار دولار.

و على صعيد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في العالم، تشير قاعدة بيانات أسواق الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets) التي أعددتها مؤسسة الفاينانشيال تايمز (Financial Times)، إلا أن عام 2016 شهد قيام نحو 11 ألف شركة بإطلاق أكثر من 18 ألف مشروع جديد في مختلف أنحاء العالم، قدرت تكلفتها الإستثمارية الإجمالية بنحو 919 مليار دولار بمتوسط 50,6 مليون دولار لكل مشروع، و قد ساهمت تلك المشروعات في توفير نحو 26 مليون وظيفة جديدة بتموسط 141 وظيفة من كل مشروع.

و مقارنة مع عام 2015، فقد شهد عام 2016 تراجعا طفيفا عن العام السابق في مؤشر عدد المشاريع و عدد الشركات المنفذة لها، فيما إرتفعت مؤشرات التكلفة الإستثمارية الإجمالية للمشروعات و الوظائف التي وفرتها.

أما خلال الفترة ما بين عامي 2003 و 2016 فقد شهد العالم قيام 81 ألف شركة بإطلاق نحو 229 ألف مشروع جديد في مختلف أنحاء العالم قدرت تكلفتها الإستثمارية الإجمالية بأكثر من 124 تريليون دولار بمتوسط 543 مليون دولار لكل مشروع، و قد ساهمت تلك المشروعات في توفير أكثر من 35 مليون وظيفة جديدة بمتوسط 153 وظيفة من كل مشروع[1] و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(2-2): المشاريع الإستثمارية الجديدة في العالم لعام 2016:

المصدر:قاعدة بيانات FDI Markets

نلاحظ من الشكل ان الولايات المتحدة الأمريكية أكبر بلد مصدر للإستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 245 مليار دولار، حيث بلغ إجمالي الإستثمار عام 2016 بـ 919 مليار دولار و كان أكبر قطاع موجه له هذا الإستثمار قطاع العقارات بقيمة 164 مليار دولار.

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، مرجع سابق، ص 13

المطلب الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:

جاء في تقرير الإستثمار العالمي لعام 2017، الصادر عن الأونكتاد، أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصادات الضعيفة هيكليا و الهشة و الصغيرة، إنخفضت في عام 2016، رغم أن بعض المجموعات كانت أقل تأثرا من غيرها. فقد سجلت التدفقات إلى أقل البلدان نموا تراجعا قويا بنسبة 13% لتصل إلى 38 مليار دولار، و انخفضت التدفقات في البلدان النامية غير الساحلية بنسبة 2% لتصل إلى 24 مليار دولار، بينما شهدت الدول الجزرية الصغيرة النامية تقلصا في التدفقات الواردة بنسبة 6% لتصل إلى 3,5 مليار دولار

و سجلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا و عددها 90 بلدا، إنخفاضا إلى أدنى مستوياتها على مدى سبع سنوات. و ظلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا الغنية بالسلع الأساسية في أفريقيا تنخفض، و تباطأت التدفقات إلى أقل البلدان نموا الواقعة في آسيا بعد أن سجلت مستوا قياسيا في عام 2015[1] و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل(2-3): أقل البلدان نموا: أكبر خمسة بلدان متلقية للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة.

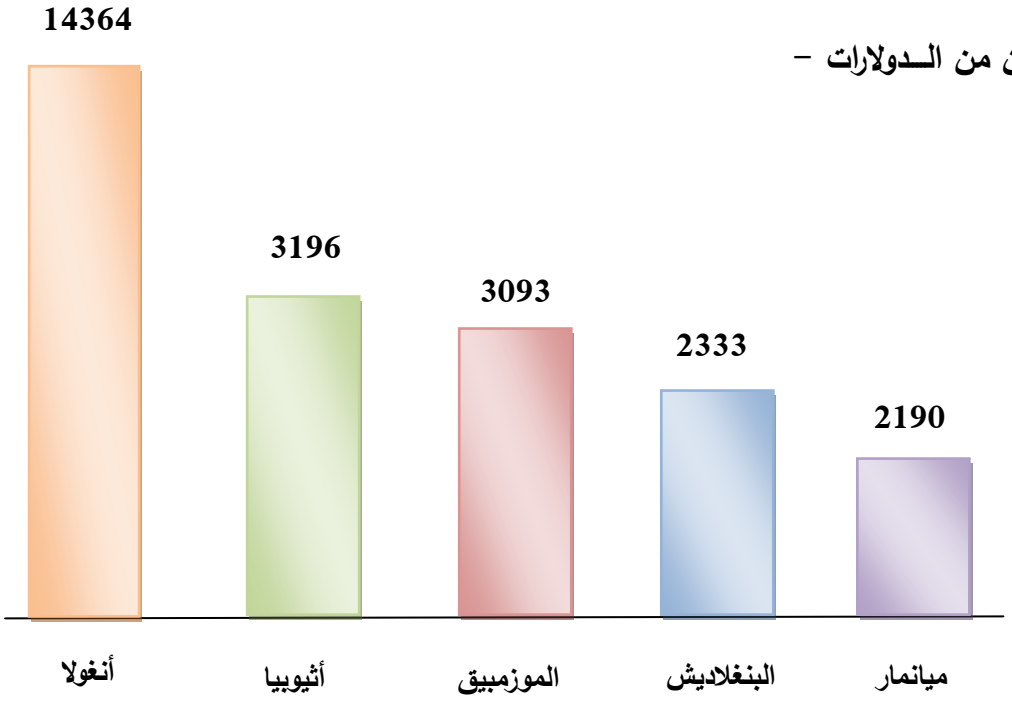

المصدر: الأونكتاد: تقرير الإستثمار العالمي 2017

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، التكامل الإقليمي و الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصادات النامية و الإنتقالية، مذكرة أعدتها أمانة الاونكتاد، جنيف، 2016، ص 15.

نلاحظ من الشكل أن البلدان الخمسة المتصدرة لقائمة البلدان المتلقية لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، هي: أنغولا التي اجتذبت قرابة 45% من مجموع التدفقات إلى أقل البلدان نموا بقيمة 14364 مليون دولار، تليها أثيوبيا بـ 3196 مليون دولار، لتحتل الموزمبيق المرتبة الثالثة بـ 3093 مليون دولار، و من ثم البنغلاديش بـ 2333 مليون دولار، و أخيرا ميانمار بـ 2190 مليون دولار.

أما فيما يخص البلدان النامية الغير الساحلية لا تزال تحتل مكانة هامشية في المشهد العالمي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، إذ تبلغ نسبة ما يرد إليها من تدفقات أقل من 2% من مجموع التدفقات العالمية الواردة أخذ الإستثمار يتحول في إتجاه الانشطة مثل البنية التحتية و الصناعة التحويلية، و هو ما يساعد في التخفيف من حدة الوضع الذي تعانيه هذه البلدان نتيجة لموقعها الجغرافي غير المواتي، و يستأثر المستثمرون من البلدان النامية، في حصة متزايدة من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المجموعة[1]. و الشكل الموالي يوضح أكبر خمسة بلدان نامية غير ساحلية متلقي لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة:

الشكل (2-4): البلدان النامية غير الساحلية: أكبر خمسة بلدان متلقية لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة.

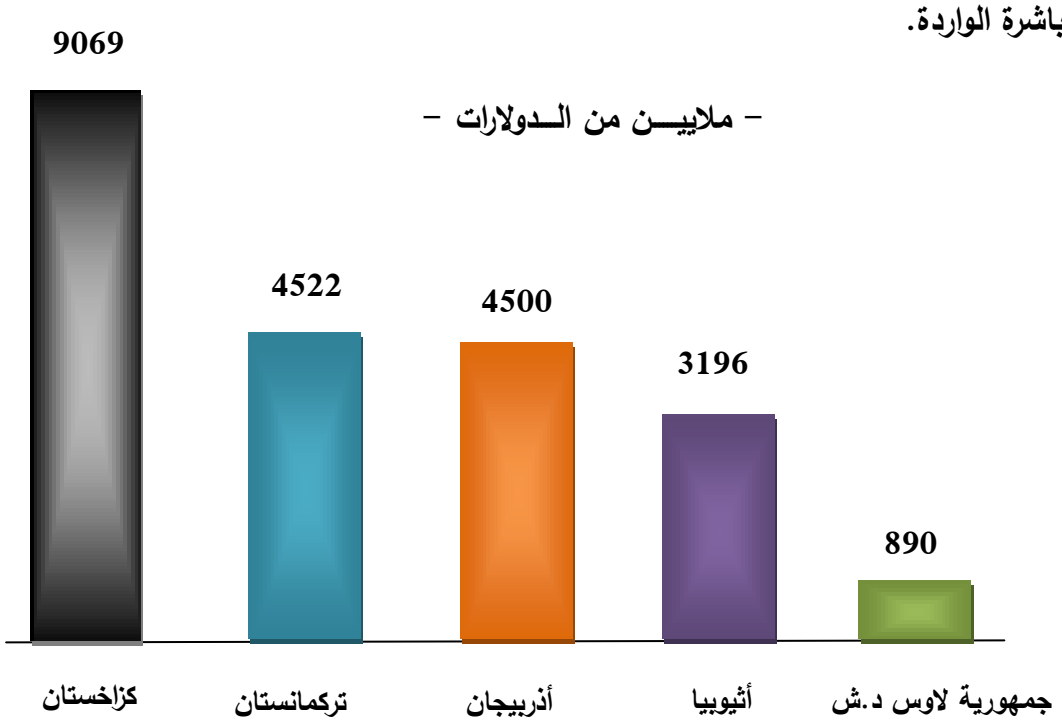

المصدر: الأونكتاد: تقرير الإستثمار العالمي 2017.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، نفس المرجع، ص 16.

من خلال الشكل نلاحظ انه في أعقاب إنخفاض حاد في عام 2015 سجلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير ساحلية و عددها 32 بلدا إنخفاضا في عام 2016، و كانت البلدان الخمسة التي تصدرت قائمة البلدان المتلقية هي: كزاخستان بقيمة 9069 مليون دولار تليها تركمانستان لتصل 4522 مليون دولار، بعدها أذربيجان بـ 4500 مليون دولار و إثيوبيا 3196 مليون دولار، و أخيرا جمهورية لاوس الديموقراطية الشعبية بيقمة 8980 مليون دولار. حيث إستأثرت هذه البلدان بما يزيد على 95% من مجموع تدفقات إلى هذه المجموعة من البلدان.

أما فيما يخص الدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد سجلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الهشة أصلا إليها مزيدا من الإنخفاض في عام 2016، حيث شكلت 5,2% فقط من مجموع التدفقات لعالمية.

و على الرغم من أن تدفقات الإستثمار إستعادت مسار نموها في بعض الإقتصادات التي تتصدر قائمة الإقتصادات المضيفة، فقد شهدت معظم الإقتصادات إنخفاضا متواصلا. و قد استأثرت البلدان الخمسة التي تصدر قائمة البلدان المتبقية، و هي جمايكا بقيمة 925 مليون دولار، تليها جزر البهاما بـ 522 مليون دولار، ثم المالديف بـ 448 مليون دولار، و موريشيوس بـ 349 مليون دولار، و أخيرا فيجي بـ 270 مليون دولار، بما نسبة 75% من مجموع التدفقات إلى هذه المجموعة من البلدان و هذا مايوضحه الشكل6.

الشكل(2-5): الدول الجزرية الصغيرة النامية: أكبر خمسة بلدان متلقية لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة.

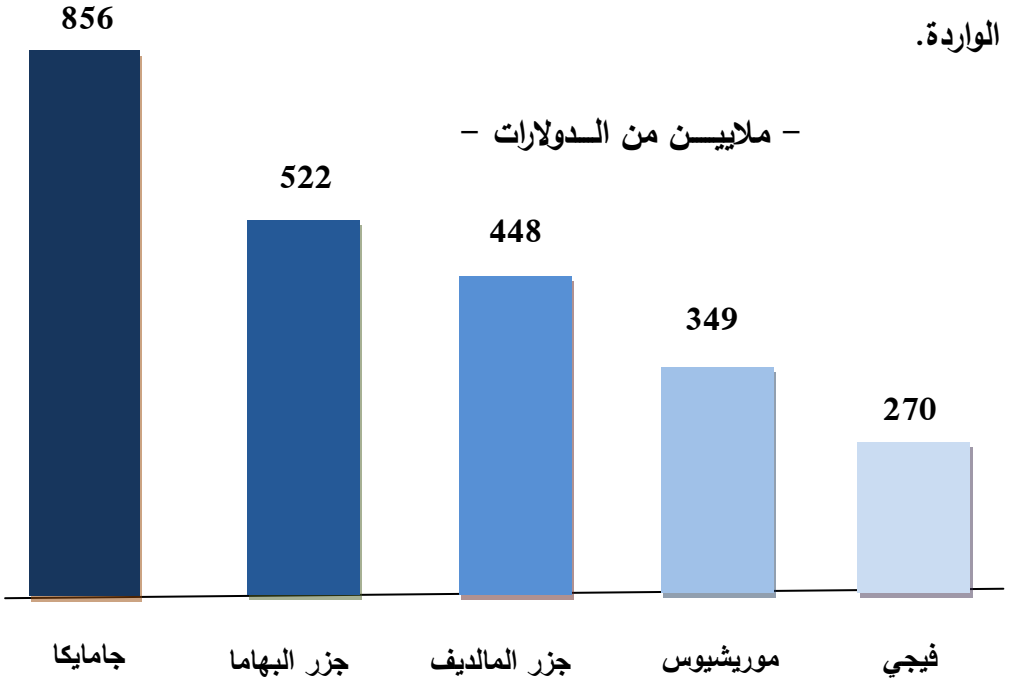

المصدر: الأونكتاد: تقرير الإستثمار العالمي 2017

و في غياب أي مشاريع كبيرة جديدة في الصناعات الإستخراجية، تظل آفاق إجتذاب المزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية قائمة. و ثمة أهمية متزايدة للإستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان النامية، و يتزايد في الدول الجزرية الصغيرة النامية كل من الإستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب، و أشكال الإستثمار غير السهمي[1].

المطلب الثالث: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية إرتفاعا بنسبة 25% من 24,6 مليار دولار عام 2016، إلا أنها لم ترق إلى ثلث قيمة التدفقات القياسية التي بلغتها عام 2008، و المقدرة بـ 96,3 مليار دولار.

و قد مثلت الإستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبة 18% من الإجمالي العالمي البالغ 1774 مليار دولار، و 48% من إجمالي الدول النامية البالغ 646 مليار دولار، و كانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية، حيث ارتفعت بشكل كبير من 0,4% عام 2000 إلى 6,6% عام 2009، و هو أعلى مستوى لها، ثم تراجعت مرة أخرى إلى 1,4% عام 2015، ليبلغ المتوسط العام خلال الفترة ما بين عامي 2000 و 2016 نحو 3,2%.

و قد تواصل خلال عام 2016 تركز الإستثمار الأجنبي المباشرالوارد في عدد محدودمن الدول العربية، حيث إستحوذت كل من الإمارات، مصر و السعودية على نحو 79,7% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، و تصدرت الإمارات بنحو 9مليار دولار و بحصة 29,2%، تليها مصر في المركز الثاني بقيمة 8,1 مليار دولار و بحصة 26,3%. كما جاءت السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 7,5 مليار دولار و بنسبة 24,2% من الإجمالي العربي، ثم حل لبنان رابعا بقيمة 2,6 مليار دولار و بحصة 8,3%، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 2,3 مليار دولار و بنسبة 7,5%.

و شهدت أرصدة الإستثمار الأجنبي الواردة إلى الدول العربية، إرتفاعا من 807 مليار دولار عام 2015 بمعدل 3%، لتبلغ 834 مليار دولار عام 2016، و مثلت الأرصدة الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 3,3% من الإجمالي العالمي البالغ 25,2 تريليون دولار عام 2016[2]. و الشكل الموالي يوضح ذلك:

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)، 2016، ص ص 1، 4.

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، نفس المرجع، ص 17.

الشكل (2-6): نصيب الدول العربية من مجموع أرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد

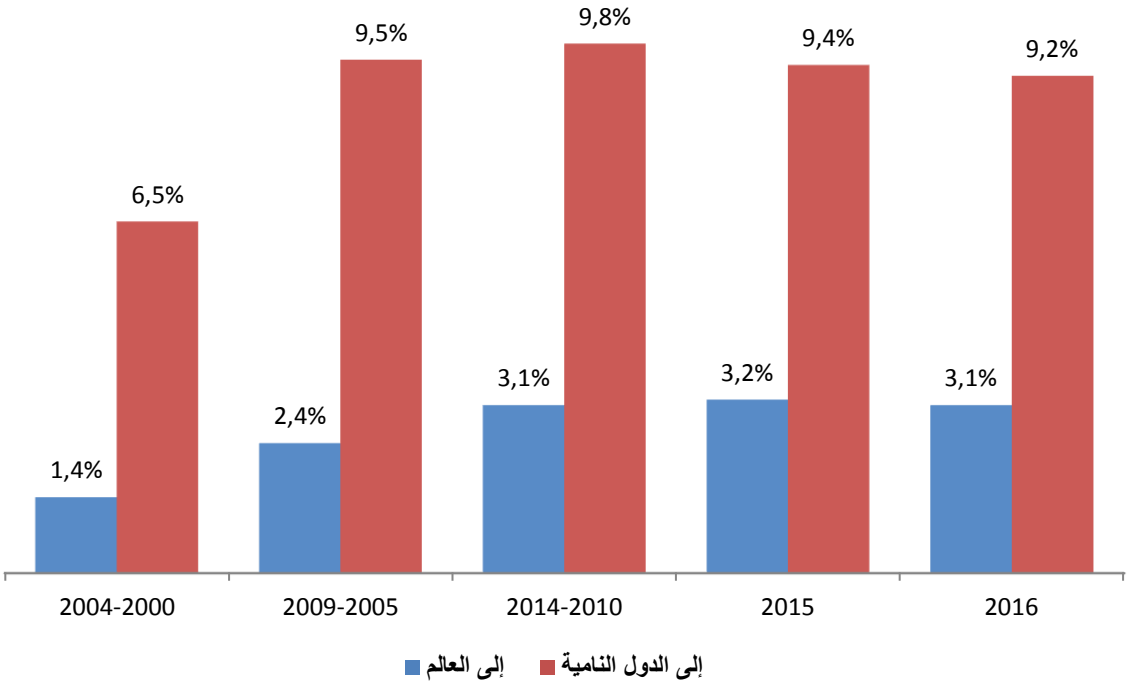

المصدر:قاعدة بيانات FDI Markets

و شأنها شأن التدفقات، تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول، حيث إستحوذت كل من السعودية و الإمارات و مصر على 54,2% من إجمالي الأرصدة الواردة للدول العربية. فقد تصدرت السعودية بقيمة 231,5 مليار دولار و بحصة 27,8%، ثم تلتها الإمارات في المركز الثاني بقيمة 118 مليار دولار و بحصة 14,1%، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 102,3 مليار دولار و نسبة 12,3% من الإجمالي العربي، ثم حل لبنان رابعا بقيمة 61 مليار دولار و بحصة 7,3%، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 54,8مليار دولار و بنسبة 6,6%.[1]

و انطلاقا من تحليل قاعدة بيانات أسواق الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets)، يمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات المهمة التي تبرز لنا مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2016، و المتمثلة في:

[1]. عبد الحق طير، جاذبية الدول العربية للإستثمار الأجنبي المباشر، نظرة جغرافية قطاعية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة التنمية الإقتصادية، العدد 06، جوان 2017، ص ص 150، 152.

- شهد عام 2016 إنشاء 773 مشروعا إستثماريا أجنبيا جديدا في الدول العربية بزيادة ضعيفة عن 2015، و تخص تلك المشروعات 616 شركة[1].

- حلت مصر في مقدمة الدول المستقبلة لمشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر لعام 2016 بقيمة 40,9 مليار دولار و تمثل 44,3% من الإجمالي، تلتها السعودية بقيمة 11,8 مليار دولار بحصة بلغت 12,8%، ثم الإمارات بقيمة 9,8 مليار دولار و بحصة 10,6%.

- تصدرت الصين قائمة أهم المستثمرين في المنطقة لعام 2016 بقيمة 29,5 مليار دولار و نسبة 31,9% من الإجمالي، تلتها الإمارات بقيمة 15,2 مليار دولار و بحصة بلغت 16,4%، ثم الولايات المتحدة بنحو 7 مليارات دولار و بحصة بلغت 7,6%.

- تاريخيا، إرتفع عدد مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من 460 مشروعا عام 2003 إلى 1325 مشروعا عام 2008، ثم شهد إتجاها عاما للهبوط مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية إعتبارا من عام 2009، حتى تراجع مرة أخرى إلى 769 مشروعا عام 2015.

- خلال الفترة ما بين عامي 2003 و حتى 2016، يقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 6946 شركة بنسبة تزيد على 8,5% من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم و المقدر عددها بأكثر من 81,65 الف شركة، كما تستثمر تلك الشركات فيما يزيد على 12 ألف مشروع في المنطقة العربية، و بنسبة تبلغ نحو 5,2% من إجمالي عدد الشركات الأجنبية القائمة في العالم و المقدرة بنحو 233 الف مشروع[2]. و الشكل الموالي يوضح ذلك:

[1] www.aljazeera.net/in/depth/2002/4/4-21-1-htm. Consulté le : 15/03/2018

[2] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص ص 16، 18.

الشكل (2-7): نظرة شاملة للمشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الدول العربية عام 2016.

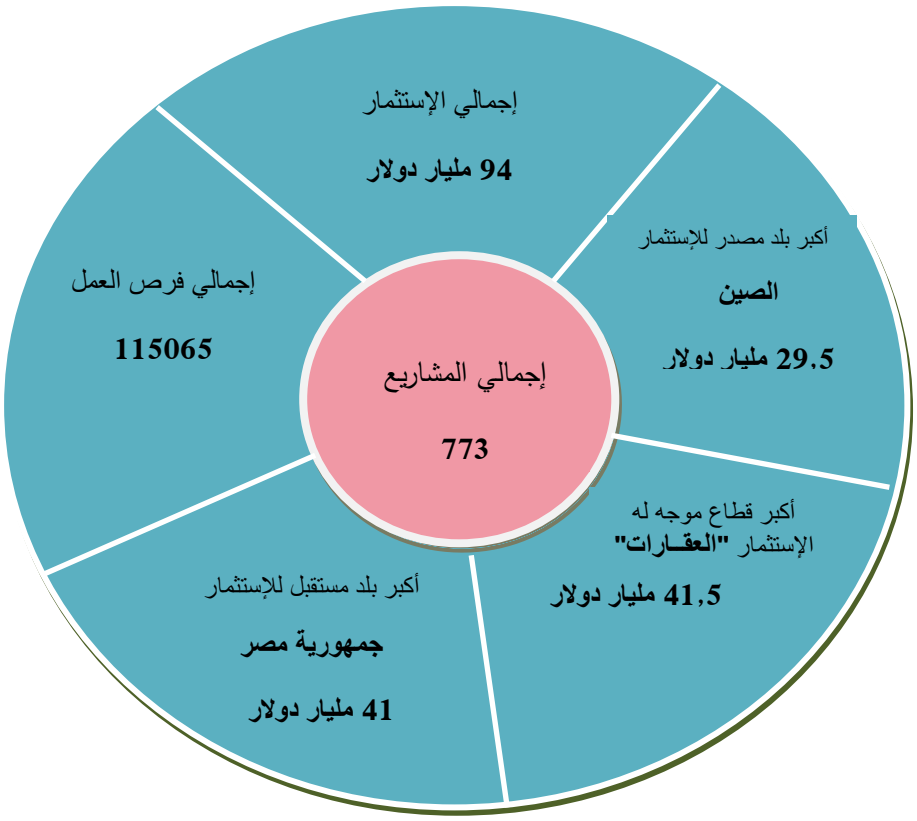

المصدر:قاعدة بيانات FDI Markets

نلاحظ من الشكل أن إجمالي الإستثمار بلغ 94 مليار دولار، في حين بلغ إجمالي فرص العمل 115065 منصب، و كان أكبر بلد مصدر للإستثمار هو الصين بـ 29,5 مليار دولار. في المقابل كان أكبر بلد مستقبل للإستثمار هو جمهورية مصر بـ 41 مليار دولار.

المبحث الثاني: واقع إنسياب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي

تهدف الحوافز و التسهيلات الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين بيئة الإستثمار عموما و إلى زيادة حجم التدفقات الواردة الى دول المغرب العربي.

و بهذا الصدد تناولنا في المطلب الأول حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى دول المغرب العربي و في المطلب الثاني التوزيع القطاعي، و أخيرا في المطلب الثالث مزايا و عيوب الإستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي.

المطلب الأول: تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي:

نجحت بلدان المغرب العربي خلال العقد الأخير في تحقيق إنجازات قياسية على صعيد جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، فقد زادت تدفقاتها الواردة الى هذا الأخير بنحو 1.66 مليار دولار سنة 2000، لتصل سنة 2008 الى مستوى قياسي بلغ 11.362 مليار دولار، و هو مايعني ان تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بلدان المغرب العربي تضاعفت حوالي 7 مرات عما كانت عليه سنة 2000[1].

و الجدول الموالي يوضح تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب المعربي خلال الفترة ما بين 2000 و 2016:

الجدول رقم (2-1) : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بلدان المغرب العربي خلال الفترة 2000-2016 (مليون دولار)

	الجزائر	تونس	المغرب	موريتانيا	ليبيا
2000	280,1	277,9	422	40	141
2001	1107,9	486,5	2807	77	-113
2002	1065	820,8	480,7	67	145
2003	638	583,6	2314,5	102	143
2004	882	163,9	689,4	392	357
2005	1145	178,3	4165	814	1,038
2006	1887,6	8330	5244,9	155	2,013
2007	1742,9	3161,6	2804,5	139	2,541
2008	2632,1	6275,8	1248,7	344	3,180
2009	2746,4	8168,7	7195,3	-3,072	3,310
2010	2301	1512,5	9157,3	131	1,909
2011	2581	1147,8	4256,8	589	-
2012	1499	2160,3	4272,8	45	1,425
2013	1691	1095,6	5335,8	236	702
2014	1488	1060,3	3582,3	500	50
2015	-587,3	1002	3200	495	726
2016	1,546	958	2,322	5,7	493

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)

[1]Unctad,"Manuel de statistique de la CNUCED", 2013- Nations Unies,Newyork et Genéve.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أنه من سنة 2001 أصبحت منطقة المغرب العربي تستقطب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ بدأت التدفقات في التزايد عموما و قد بلغت نسبة النمو 85% للسنتين 2004 و 2005. و الجدول يظهر أن التدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عرفت إنخفاضا بعد سنة 2008 و ذلك راجع بالأساس إلى تداعيات الأزمة المالية و ما نجم عنها من ركود إقتصادي الى تأثير الربيع العربي الذي طال بلدين هما ليبيا و تونس مند عام 2011[1].

كما شهدت المشاريع الإستثمارية الواردة الى تونس إنخفاضا آخر عام 2013 حيث بلغت 1177.2 مليون دولار لتستمر في الإنخفاض عام 2016 و سجلت رقما قدره 958 مليون دولار، و يرجع ذلك بدرجة كبيرة الى الأوضاع السياسية و الأمنية المتردية. أما الجزائر فقد عرفت سنة 2009 تزايد للإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة رغم الأزمة الإقتصادية العالمية كما سجلت قفزة نوعية عام 2012 لتصل 32052.2 مليون دولار وكان ذلك لدخول العديد من الشركات الأجنبية للسوق المحلية في العديد من القطاعات الإقتصادية. و لقد إنخفضت هذه التدفقات عام 2015 الى 587,3- مليون دولار و يعود ذلك إلى إنخفاض الإستثمار الأجنبي على المستوى العالمي، لكن بعد أن تم تسجيل تدفقات سلبية خلال 2015 إستطاعت الجزائر جلب 1,5 مليون دولار من الإستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك راجع جزئيا لتحسن السياسات الإستثمارية و التحسن الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي.

كما يتضح لنا من خلال قراءة أرقام الجدول أعلاه فقد سجلت التدفقات الإستثمارية في المغرب رقما قياسيا عام 2014 وصلت الى 3582,3 مليون دولار و هذا نتيجة للعديد من الإستثمارات التي قامت بها بعض الشركات الأجنبية مثل: الشركة السعودية ACWA و الشركتين الإسبانيتين ISC و ARIES في مجال الطاقة الشمسية بإستثمار قدر ب 618,5 مليون أورو و شركة " دانون " الفرنسية ب 550 مليون أورو، لكن إنخفضت هذه التدفقات سنة 2016 بنسبة 29% مسجلة 2,3 مليار دولار مقابل 3,2 مليار دولار سنة 2015 متأثرة بتراجع الإستهلاك في أوروبا الذي إنعكس سلبيا على الإستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير[2].

- و من الجدول نلاحظ أيضا أن تدفقات الإستثمار الأجنبي الواردة إلى ليبيا عرفت خلال الفترة 2003- 2009 إرتفاعا ملحوظا لكنها بعد ذلك لتصل الى 493 مليار دولار عام 2015 بانخفاض حاد بلغ

[1] ولد حام الطالب مصطفى، خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي (دراسة تحليلة)، جامعة نواكشط العصرية، ص ص 185، 186.

[2] لكحل محمد امين، جاذبية الإستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مجلة الإقتصاد و التنمية، جامعة يحي فارس، العدد 07، 2017، ص 12.

32% مقارنة بالعام الماضي، و يرجع ذلك إلى الثورة الشعبية الأخيرة التي عرفتها إضافة إلى مناخها الإستثماري الغير مشجع للمستثمر الأجنبي و الذي يدل عليه موقع ليبيا المتؤخر في بعض مؤشرات مناخ الإستثمار، و الذي بدوره إنعكس سلبا على تدني حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا مقارنة بالدول النامية الأخرى[1].

– أما فيما يخص موريتانيا فقد عرفت تذبذبا في التدفقات الإستثمارية الواردة إليها ما بين 2000 إلى 2008، كما سجلت قيما سالبة عام 2009 ب (3,072−) بسبب تأثرها بالأزمة العالمية، لكنها شهدت خلال السنوات الأخيرة تطورا لتصل عام 2016 الى 5,7 مليون دولار[2].

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي

تعد الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى بلدان المغرب العربي متنوعة و تتوزع على عدة قطاعات، حيث تتركز بالأساس في قطاع (الفحم و النفط و الغاز الطبيعي، العقارات و السياحة).

و يبرز التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان المغاربية تباينا واضحا بين هذه الدول، و الشكل الموالي يوضح ذلك[3].

الشكل (2-8): التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية الواردة إلى دول المغرب العربي

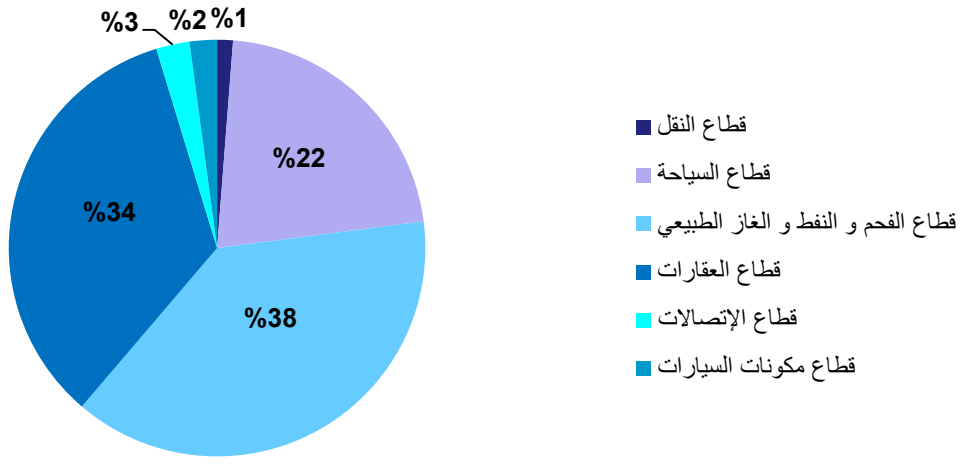

المصدر: من إعداد الطلبة، إعتمادا على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار 2016−2017.

[1] http://www.218TV.net. Consulté le :14/04/2018.

[2] http://www.noonppos.net. Consulté le :14/04/2018.

[3] ولد لحام طالب مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 12.

بالإعتماد على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار 2016 و 2017 و من خلال الشكل (2-8) نلاحظ أن قطاع الفحم و النفط و الغاز الطبيعي إحتل المرتبة الأولى من حيث الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى منطقة المغرب العربي بنسبة 38% كون هذه الدول غنية بالموارد الطبيعية بالإضافة إلى زيادة رخص الإستكشاف و التطوير في حقول النفط ما أثر إيجابيا على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في تونس و ليبيا و التي تعتمد هذه الأخيرة على قطاع النفط و الذي يصل الى 95% من ايجمالي إيراداتها التصديرية.

يليه قطاع العقارات و الذي أصبح أكثر جاذبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 34%، ثم قطاع السياحة بنسبة 22% كون دول المغرب العربي تقع في شمال إفريقيا و مطلة على البحر الأبيض المتوسط، لذلك أصبحت مستقطبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع خاصة منها تونس و المغرب. بينما لم يستقطب قطاع النقل، الإتصالات و مكونات السيارات الإستثمار الأجنبي المباشر بالشكل المطلوب، حيث بلغت نسبهم 1% و 3% و 2% على التوالي.

المطلب الثالث: مزايا و عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي

تتميز منطقة المغرب العربي بمزايا جعلت أنظار المستثمر الأجنبي تتجه إليها من أجل السعي إلى تحقيق أهدافه و رغباته، و رغم هذا فإن هذه الأخيرة لا تخلو من عيوب و عوائق قد تكون سببا في نفور المستثمر منها. و من بين هذه المزايا و العيوب سنذكر ما يلي:

أولا: المزايا:

- تتمتع منطقة المغرب العربي بميزة الموقع، فهي ملاصقة لأكبر منطقة تجارية في العالم، و هي الإتحاد الأروبي، كما أنها على مقربة من الشرق الأوسط الذي يموج بالنشاط.
- تتمتع المنطقة بميزة السكان الشباب، فعلى عكس العديد من دول أنحاء العالم الأخرى، هناك زيادة مستمرة في أعداد القوى العاملة المغاربية، و ستظل وفيرة لأعوام عديدة قادمة، و من ثم فإن أكبر ثروة تمتلكها المنطقة هي الثروة البشرية.
- ميزة المستوى التعليمي للسكان، فقد قطعت شوطا طويلا أيضا في تحسين نسبة الإلتحاق بالتعليم، و الخطوة التالية التي تسعى إليها المنطقة هي إتاحة التعليم لعدد أكبر من السكان و تحسين جودته، لضمان اتساق مهارات السكان مع فرص العمل المتاحة الملائمة لها.

و كإضافة، فإن على المغرب العربي أن يعمل جاهدا من أجل إستعادة الإستقرار السياسي أو الحفاظ عليه، لأنه يمنح لمنفذي قرارات الإستثمار أساسا متينا للتيقن من المسار المستقبلي و إمكانية التنبؤ به، و كذلك

الحفاظ على مسار السياسات السليمة من جانب المالية العامة، و الجانب النقدي، و الوقاية من المغالاة في تقييم سعر الصرف الحقيقي[1].

ثانيا: العيوب:

- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالإستثمار و عدم الشفافية.
- تعقد و طول الإجراءات و الوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع.
- بطء و بيروقراطية الجهاز القضائي، و عدم تخصص القضاة في مجال منازعات الإستثمار.
- صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة النشاط الإستثماري.
- تفشي ظاهرة القطاع الغير رسمي، و المنافسة الغير مشروعة.
- تعدد القوانين المنظمة للملكية العقارية الأراضي.
- الفساد و الرشوة على مستوى الخبراء القضائيين بصفة خاصة.
- نقص الإعلام و الشفافية، و قلة الخبرة في مجال المنازعات التجارية.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص، و هيمنة القطاع الحكومي على الحياة الإقتصادية.
- إرتفاع تكاليف العقار الصناعي، و قلة توفره في المناطق المطلوبة[2].

المبحث الثالث: مظاهر تفعيل و تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي

في هذا المبحث الذي يتناول دول مجلس التعاون الخليجي، قمنا بالإشارة الى أهم القضايا المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر، حيث في المطلب الأول تطرقنا الى تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، أما في المطلب الثاني التوزيع القطاعي و المطلب الثالث مقومات الإستثمار في هذه الدول.

المطلب الأول: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس التعاون الخليجي

منذ أوائل التسعينات، شهدت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، إصلاحات مستمرة و جيدة تهدف الى تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و خلق بيئة قانونية مواتية لصالح المستثمرين الأجانب و تشمل هذه التطورات المواتية، تحرير دخول المستثمرين و منحهم المزيد من الحوافز الإستثمارية، و خفض

[1] وهيبة بن داودية، مرجع سبق ذكره، ص ص 143، 144.

[2] ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 165، 166.

الضرائب، و توفير الضمانات و الحماية، و هناك حاليا العديد من الشركات الأجنبية التي تعمل و تمتلك مكاتب تابعة لها في دول مجلس التعاون الخليجي[1].

و الجدول الموالي يوضح تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ما بين 2000-2016:

الجدول رقم(2-2): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2016 (مليون دولار)

	السعودية	الإمارات	البحرين	الكويت	عمان	قطر
2000	183	-506	364	16	83	252
2001	504	1,184	80	-175	5	296
2002	453	1,314	217	4	122	624
2003	778	4,256	517	-68	494	625
2004	1,942	10,004	865	24	1,511	639
2005	12,097	10,900	1,049	234	1,688	1,298
2006	18,293	12,806	2,915	122	1,623	159
2007	24,318	13,253	1,756	123	2,377	1,138
2008	38,151	13,724	1,794	-6	2,952	3,779
2009	32,100	4,003	257	1,114	1,508	8,125
2010	28,105	5,500	156	319	2,333	4,670
2011	16,400	7,679	781	399	788	-87
2012	12,142	9,608	891	1,864	1,484	327
2013	9,298	10,488	989	2,329	2,626	-840
2014	8,012	10,066	957	4,86	1,180	1,040
2015	8,141	10,976	-1,463	293	822	1,071
2016	7,453	8,986	282	275	142	774

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالإعتماد على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار 2000-2017.

يلاحظ من الجدول أن السعودية إحتلت المرتبة الأولى من حيث تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها بقيمة 38,151 مليون دولار سنة 2008 حيث إرتفع بنسبة 39,9% مابين 2003 و 2008 و ذلك راجع للجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية بهدف تنويع إقتصادها. أما في السنوات الأخيرة عرفت إنخفاضا ملحوظ حيث بلغ سنة 2016 ما قيمته 7,453 مليون دولار.

[1] خاطر إسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 150.

أما الإمارات عرفت إرتفاعا خلال خلال 2005 الى غاية 2008 بنسبة 27% ليصل سنة 2008 الى 13,253 مليون دولار، و ذلك بفضل بيئة الأعمال الجاذبة و السياسات الإقتصادية المنفتحة و الموقع الجغرافي المتميز و الإستراتيجي، لكن بعدها عرفت تدبدبات و إنخفضات في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2009 و 2016 حيث بلغت سنة 2016 بقيمة 8,986 مليون دولار.

و من خلال الجدول أيضا نلاحظ ان الكويت و عمان عرفا إنخفاضا في تدفقات الإستثمار الأجنبي الوارد اليهما، حيث سجلت الكويت إنخفاضا بنسبة 54,5% في 2008 مقارنة ب 2007 و عمان عرفت إرتفاعا خلال الفترة 2005- 2010 حيث بلغت قيمة التدفقات سنة 2010 ب 2,333 مليون دولار، لكن بعدها شهدت إنخفاضا الى غاية 2016 بقيمة 142 مليون دولار، و ذلك على الرغم من أن كلا البلدين عملا على تخفيف القيود المفروضة على المشاركة الأجنبية.

ثم نجد أن الإقتصاد القطري عانى من معظلة تراجع مستوى الإستثمارات الواردة من 8,125 مليون دولار في 2009 الى 4,670 مليون دولار سنة 2010. و ترجع النسبة الجيدة التي حققت في 2009 الى السياسات الحكومية الرامية الى تسهيل اللوائح التنظيمية المطبقة على المشاركين الأجانب. لكن رغم هذا إستمر الإنخفاض في الإستثمار الأجنبي الوارد إليها الى غاية سنة 2016 بقيمة 774 مليون دولار.

من جهة أخرى، تدنت قيمة الإستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى البحرين من 257 مليون دولار في 2009 الى 156 مليون دولار في 2010، و استمر هذا الإنخفاض الى غاية سنة 2016 حيث بلغت قيمته 282 مليون دولار، في حين أنه شهدت قيمة الإستثمارات الأجنبية الواردة الى البحرين في سنة 2008 إرتفاعا حيث سجلت 1,794 مليون دولار مقارنة ب 1,756 مليون دولار في 2007.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي

سعت منطقة الخليج لجذب الإستثمارات الأجنبي المباشر من خلال تحسين بنية الأعمال و تطوير الأنظمة و المشاريع المشتركة، و قد تركز الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع العقارات و الفنادق و السياحة و الخدمات الموجهة الى السةق المحلية.

و يوضح الشكل التالي القطاعات المستهدفة من الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة ما بين 2012 و 2016:

الشكل(2-9):توزيع الإستثمار الأجنبي المباشر حسب أهم خمس قطاعات في دول مجلس التعاون الخليجي 2012-2016

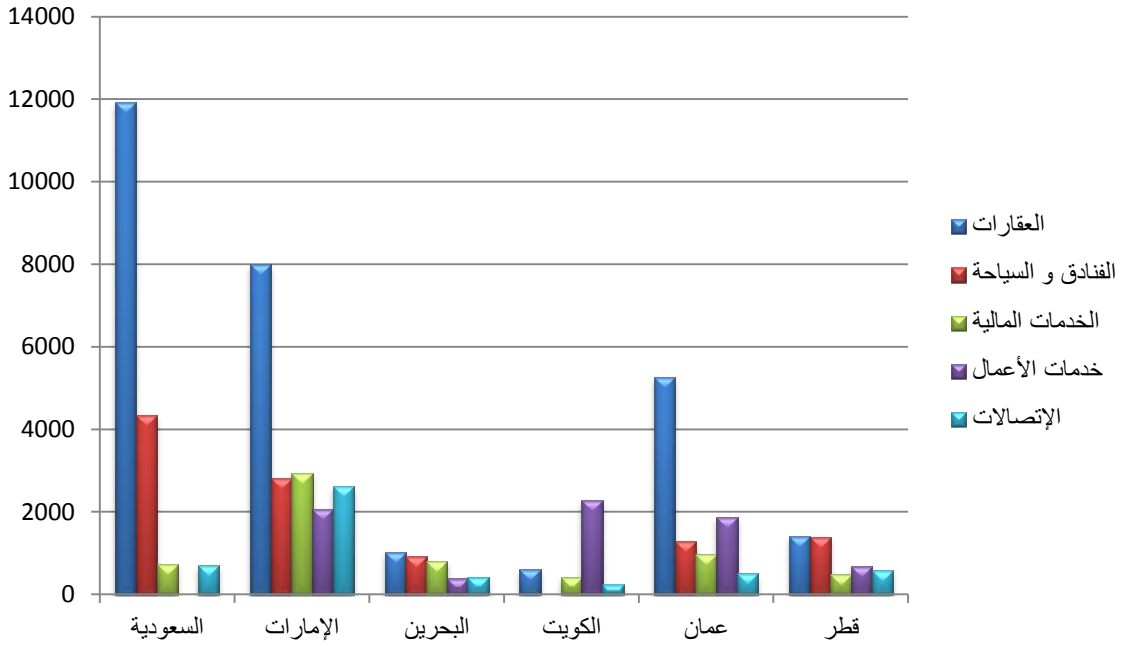

المصدر: من إعداد الطالبتين، إعتمادا على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار 2017.

نلاحظ من الشكل أن قطاع العقارات و الفنادق و السياحة قد إستحوذا على النصيب الأكبر من الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة في المملكة العربية السعودية والإمارات. أما قطاع الخدمات المالية و خدمات الأعمال و الإتصال شهدت إخفاض خلال هذه السنوات الأخيرة في دول مجلس التعاوت الخليجي ماعادا الإمارات، مما يستلزم الإنتباه لهذا الأمر و العمل على جذب الإستثمارات لهذه القطاعات، و تدليل الصعوبات التي تواجهها من خلال القيمة المضافة التي تقدمها في مساهمتها في الناتج المحلي و التوظيف، و ذلك لأهمية الدور الذي تلعبه هذه القطاعات في تنويع الصادرات و إستقطاب الأيدي العاملة الوطنية، و خلق المنافسة على الصادرات حتى تحقق الأهداف الحقيقية للإستثمار الأجنبي المباشر[1].

[1] صلاح الصعري ، الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، إدارة الأبحاث الإقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، 2012، ص 2.

المطلب الثالث: مقومات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي:

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بجميع المقومات من أجل نجاح الإستثمار، و التي من شأنها تشجيع جذب الإستثمار، و توفير فرص إستثمارية مريحة لرجال الأعمال المستثمرين الأجانب، و تتمثل هذه المقومات فيما يلي:

أولا: توافر الأمن و الإستقرار السياسي، و الإجتماعي و الإقتصادي:

تتميز دول المجلس جميعها بالإستقرار السياسي و توفر الطمأنينة لكافة زوارها من رجال الأعمال و غيرهم، و تحمي ممتلكاتهم و أموالهم الخاصة، و ترتبط دول المجلس بعلاقات صداقة سياسية مستقرة مع معظم دول العالم، مما يساهم في خلق مناخ إقتصادي و سياسي مستقر يعمل على جذب المستثمر الأجنبي.

ثانيا: البيئة التشريعية:

تلعب التشريعات دورا هاما في قرارات المستثمرين نحو الإستثمار من عدمه، حيث أن التشريعات و القوانين تساهم في تعريف المستثمر الأجنبي بالمناخ الإستثماري السائد و تحديد الإلتزامات و توضيح المزايا و الضمانات و فرص و مجالات الإستثمار و مدى الكفاءة و المرونة التي تتمتع بها هذه القوانين و التشريعات[1].

ثالثا: الموقع الإستراتيجي:

يعطي الموقع المتوسط لدول المجلس بين قارتي آسيا و إفريقيا ميزة إستراتيجية لها في المجال الإستثماري، حيث تقع في وسط خط الملاحة الدولية، و توجد فيها منافذ بحرية و سواحل ممتدة عبر مياه الخليج و البحر الأحمر مما يزيد فرصها لأن تصبح مركزا جيدا للقيام بالأعمال و الأنشطة الإستثمارية المختلفة.

رابعا:الحوافز المادية:

تتمثل في مجموع الحوافز المساعدة التي تقدمها الدول لخلق بيئة ملائمة لجذب الإستثمارات و من بينها:

1) توفير الأيدي العاملة المؤهلة اتسيير التكنولوجيا في مجالات العمل و الإنتاج المختلفة.
2) توفير مصادر التمويل المختلفة و تقديم القروض الميسرة للمشروعات الإستثمارية.

[1] سلمى أسامة فوزى، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تلبية متطلبات التنمية الإقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة الدكتوراه، تخصص فلسفة الإقتصاد، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، مصر، 2015، ص 30.

3) الإعفاء الضريبي و الجمركي على الواردات من الآلات و المعدات الرأسمالية و على أرباح أو إيردات المشروعات.

4) حرية التصدير و تقديم حوافز لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات.

5) مدى سهولة إجراءات الحصول على تراخيص الإستثمار[1].

خامسا: برامج الترويج للإستثمار:

على دول مجلس التعاون الخليجي زيادة الإهتمام بتنفيد برامج تكون مصممة لإجتذاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، كذلك من المهم الإهتمام بالبرامج التي تساهم في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة و نقل إقتصاد المعرفة و الأساليب التسويقية و التنظيمية المتطورة بما يخدم خطط التنمية.

سادسا: البنية التحتية:

إستطاعت دول المجلس خلال العقود الماضية بناء بنية تحتية جيدة مستفيدة بذلك من الإيرادات النفطية التي تحققت لها من حصيلة بيع من النفط الخام و الغاز الطبيعي، وقد جعلت هذه الدول من تطوير البنية التحتية و تحسينها في مجالات الطرق و و سائل الإتصال و المناطق الصناعية الحرة و توفير الخدمات المالية و المصرفية و غيرها وفقا لأحدث التقنيات و أفضل المستويات النوعية على راس أولويتها الإقتصادية للعمل على تهيئة الظروف الملائمة لزيادة الإستثمارات المحلية و الأجنبية، لتشارك بفعالية في عملية التنمية الإقتصادية و تنويع بنية هيكلها الإقتصادي[2].

سابعا: إتباع نظام الإقتصاد الحر:

يعتمد الإقتصاد الخليجي على آليات السوق في تخصيص الموارد الإقتصادية، فلا توجد قيود على حرية الأفراد و المؤسسات على ممارسة الأنشطة الإقتصادية في التجارة و الإستثمار طالما أنها تعمل في إطار الأنظمة و الضوابط الهادفة إلى ضمان سلامة هذه الممارسات في ضوء المصالح العليا لهذه الدول[3].

ثامنا: توفر المواد الأولية:

رغم توافر عناصر الطاقة و البترول و الغاز الطبيعي في دول المجلس إلى انها توفر الفرصة لإقامة المشاريع المكثفة لإستخدام الطاقة، تتوافر هذه الدول على العديد من الموارد الطبيعية الأخرى مثل الذهب

---

[1] نورية عبد الله محمد، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الإستثمار المحلي العربي (دراسة تحليلية لبعض دول الخليج العربي للفترة 1992-2010)، أطروحة دوكتوراه في فلسفة العلوم و بحوث العمليات، جامعة سانت كليمتس، 2012، ص 97.

[2] بسيوني، محمد سعيد، أثر الإستثمار الاجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، المجلد 21، العدد الثاني، 2013، ص 98.

[3] نورية عبد الله محمد، نفس المرجع، ص 102.

و الفوسفات و النحاس و الحديد و المواد البتروكيمياوية و غيرها، و التي تشكل مجالا حصينا و رحبا للإستثمار المحلي و الأجنبي[1].

تاسعا: توافر العمالة:

تتوفر في دول المجلس الأيدي العاملة الوطنية و الأجنبية المؤهلة و المدربة القادرة على المشاريع الإستثمارية بمختلف أنواعها بكفاءة و فعالية عالية، و على الرغم من أن الأولوية تعطى للمواطنين في التوظيف، إلا أن الأنظمة و القوانين العمالية السارية تسمح باستيراد العمالة المؤهلة الماهرة و غير الماهرة الآتية لتشغيل المشروعات من أي دول العالم مما يتيح فرصة للحصول على العمالة المطلوبة من مصادرها الرخيصة[2].

[1] تأميم محمد سلوم جابوري، أثر الأستثمار الاجنبي في التنمية الإقتصادية العربية: أقطار عربية مختارة، 2000، ص 233.

[2] لأمانة العامة لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، معوقات الإستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، المملكة العربية السعودية، 2007، ص ص 3، 8.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي تعاظم، حيث أصبحت من أهم مصادر تمويل الإستثمارات في الدول النامية، حيث شهدت العشرية الأخيرة من القرن الماضي تزايد من حدة المنافسة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة للحصول على المزايا المرتقبة أما التواضع في حدب الإستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية راجع إلى ان بيئة الأعمال العربية مازالت بعيدة عن مستوى الجاذبية و التنافسية بإستثناء بعض دول الخليج العربي التي تعتبر وضعيتها أفضل بباقي الدول كما أن الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول المغرب العربي تميز بعدم الإستقرار و التباين حيث تأرجح بين الإنخفاض و الإرتفاع من سنة إلى أخرى.

الفصـــل الثـــالث:

دراسة مقارنة لواقع الإستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائـــر و الإمـــارات

المبحث الأول: المناخ الإستثماري في الجزائر و الإمارات

المبحث الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و الإمارات

المبحث الثالث: المعوقات التي يواجهها الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات

المبحث الرابع: آثار و آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

تتسابق معظم الدول في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال توفير البيئة الإستثمارية المناسبة لإستقطابه و تقديم العديد من الحوافز و التسهيلات للمستثمر الأجنبي و هذا ما قامت به كل من الجزائر و الإمارات من أجل دفع عجلة النمو الإقتصادي.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة واقع الإستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية من خلال إجراء مقارنة بين الجزائر و الإمارات للوقوف على العوامل التي عززت قدرة هاتين الدولتين لأن تكون مناطق جاذبة للإستثمار الاجنبي المباشرة الإستعانة بما ينتج عن هذه التحليلات في محاولة لإستغلالها بهدف التحسين في بيئتها الإستثمارية و زيادة تدفقات الإستثمار، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث كمايلي:

المبحث الأول: المناخ الإستثماري في الجزائر و الإمارات.

المبحث الثاني: تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات.

المبحث الثالث: المعوقات التي يواجهها الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات.

المبحث الرابع: آثر و آفاق الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات.

المبحث الأول: المناخ الإستثماري في الجزائر و الإمارات

في ظل الإهتمام المتزايد بالإستثمارات الأجنبية المباشرة تعتمد كل من الجزائر و الإمارات إصدار تشريعات و قوانين عديدة و متلائمة في سبيل تشجيع و جذب هذه الأخيرة، و على هذا الأساس و على هذا الأساس تطرقنا من خلال هذا المبحث الى مختلف التشريعات القانونية التي انتهجتها الدولتين لجذب هذا الإستثمار و ماهي خصائص المناخ في كلا البلدين، و وضع بلدي الدراسة في بعض مؤشرات قياس المناخ الإستثماري.

المطلب الأول: مكانة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات

في هذا المطلب سنستعرض أهم التشريعات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر منذ الإستقلال بصفة عامة و من 2001 الى 2016 بصفة خاصة، كما أن الإمارات رغم توفرها على العوامل الجغرافية و الفرص الإستثمارية الملائمة إلا أنها تتميز بعدم وجود تشريع يمنع او يحكم عملية الإستثمار بشكل كامل.

أولا: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

إن المتتبع لسياسة الجزائر في معالجة الإستثمار الأجنبي و كيفية التعامل معه في إطاره القانوني منذ الإستقلال إلى حد الآن يقف على عدة مراحل، حيث تنفرد كل مرحلة عن الأخرى بتغيرات سياسية و إقتصادية، و بمأن الفترة المخصصة لدراستناهي (2001-2016)، فإننا سنقوم بعرض موجز لأهم القوانين التي سبقت هذه الفترة و نركز على قوانين الفترة محل الدراسة و التحفيزات المقدمة من خلال هذه القوانين.

أ- **المرحلة الأولى:** تمتد هده المرحلة من الستينات الى غاية النصف الأول من الثمانينات و رغم أن هذه الفترة قد شهدت نظام إقتصادي موجه يغلب عليه القطاع العام في النشاط الإقتصادي إلا أنها شهدت 4 قوانين و هي:

- ✓ قانون 227/63 المؤرخ في 26 جويلية 1963.
- ✓ قانون 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 (المعدل للقانون السابق).
- ✓ قانون 13/82 المؤرخ في 28 أوت 1982[1].

[1] زرقين سورية، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الإقتصادية للدول النامية (دراسة حالة الجزائر 1999-2006)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، نقود و مالية، بسكرة، 2007-2008، ص 107.

ب- المرحلة الثانية: قامت الجزائر في فترة التسعينات بالتخلي عن نظام الإشتراكي و التوجه نحو الإنفتاح على إقتصاد السوق، و بذلك فتحت صفحة جديدة للتعامل مع الإستثمار الأجنبي المباشر، و فيمايلي عرض لأهم القوانين:

- ✓ قانون القرض و النقد 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990.
- ✓ القانون 12/93 المؤرخ في 5 جويلية 1993 (الخاص بترقية الإستثمار)[1].

ت- المرحلة الثالثة: تمتد من 2001 إلى 2016، تميزت هذه الفترة بعودة الإستقرار السياسي و الامني و تحسن في الأوضاع الإقتصادية مما إستلزم مواكبة هذه الاوضاع الجديدة بصدور حزمة كبيرة من القوانين و المراسيم و الأوامر، و قد مست كل القطاعات بدون إستثناء و من بين التشريعات التي عالجت موضوع الإستثمار مايلي:

- ✓ **الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار**:جاء هذا الأمر من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الإستثمارات في الجزائر، حيث تم إلغاء الأحكام السابقة المخالفة له و يرتكز هذا القانون على المبادئ التالية:
  - تسيير صندوق دعم الإستثمار.
  - التأكد من إحترام الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء[2].
  - **الشباك الوحيد:** تم إنشاء هذا الشباك كجهاز لامركزي لتوفير التسهيلات الخاصة بعمليات الإستثمار و من أجل رفع العوائق و الصعوبات الإدارية التي تعيق المستثمرين المحليين و الأجانب، فمن خلال هذا الجهاز تقوم الوكالة الوطنية للإستثمار بإبلاغ المستثمرين بمختلف القرارت لاسيما تلك التي تتعلق بالمزايا في اجل لا يتعدى 30 يوما، كما تقوم بإستلام كل الوثائق المطلوبة لأإنجاز المشاريع[3].
  - **صندوق دعم الإستثمار** (CSI):من أجل دعم الإستثمار تم إنشاء هذا الصندوق، قصد التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للمستثمرين، و لا سيما منها النفقات المتعلقة بأشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار.
- ✓ **الامر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003**:تم صدور هذا الأمر في 26 أوت 2003، و أهم ما جاء في هذا الامر فيما يخص تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر نذكر:

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلولة، الجزائر بين الازمة الإقتصادية و الأزمة السياسية، مطبعة دحلب، 1993، ص ص 173، 174.

[2] المادة 21 من الامر 01-03، المعدل و المتمم، ص 7.

[3] منشورات الوكالة الوطنية للإستثمار، متاح على الموقع التالي: www.andi.dz. consulté le 1/05/2018.

- يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك و مؤسسات مالية لوحدهم.
- السماح بتحويل المداخيل و الفوائد و إعادة تحويل رؤوس الأموال[1].

✓ **الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل و المتمم لأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار:** في 15 جويلية 2006 تم إصدار نص جديد لتشجيع الإستثمار يعدل و يتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001. و فيمايلي إيجاز لأهم الحوافز الضريبية و شبه ضريبية و الجمركية:

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للإستثمار الأجنبي و إلغاء أي نوع.
- المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب.
- إلغاء التمييز ما بين القطاع العام و الخاص[2].

كما إستحدث هذا الامر أجهزة جديدة لتنظيم الإستثمار و هي:

- **المجلس الوطني للإستثمار(CNI):** و هو جهاز إستراتيجي لدعم و تطوير الإستثمار يرأسه رئيس الحكومة و يتولى المجلس بالخصوص المهام التالية:
- يقترح إستراتيجية تطوير الإستثمار و أولويتها.
- يقترح تدابير تحفيزية للإستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.
- يفصل في الإتفاقيات المذكورة في المادة 12 من القانون 01-03.

يعد المجلس الوطني للإستثمار من أهم ما جاء به الامر 01-03 فهو مكون من أكبر وصاية للدولة، و قد كلف مباشرة بتطبيق التشريعات المتعلقة بالإستثمار مما جعله بعيد نوعا ما عن الواقعية، بالإضافة إلى أن سلطاته لها أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر[3].

- **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار** (ANDI)**:** نصت عليها (المادة 06) من الامر 01-03 المعدل و المتمم، و هي عبارة عن مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، و جاءت اتخلف و كالة ترقية و دعم الإستثمار و تعمل تحت سلطة المجلس الوطني للإستثمار و تتولى المهام التالية:
- تقدم خدمة الإستقبال و المعلومات للمستثمرين.

---

[1] الأمر 03-11، المؤرخ في 26 اوت 2003، المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية العدد 52، الصادرة في 27 اوت 2003، ص 3.

[2] حمدي فلة، حمدي مريم، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني و الواقع المعيق، مجلة الفكر، العدد 06، الجزائر، 2010، ص ص 337، 338.

[3] منصوري الزين، تشجيع الإستثمار و أثره على التنمية الإقتصادية، دار الراية للنشر، الأردن، 2007، ص 7.

- ترقية الإستثمارات و تطويرها و متابعتها و منح مزايا خاصة للمستثمرين.

✓ **الامر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009:** يتضمن هذا الأمر قانون المالية التكميلي لسنة 2009، و قد حدد هذا القانون بعض الأحكام المتعلقة بالإستثمار و الشراكة و التي يجب إحترامها من قبل المستثمرين و من بينها:

- تخضع الإستثمارات الأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات قبل إنجازها إلى التصريح بالإستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.
- لا يمكن إنجاز الإستثمارات الأجنبية المنجزة إلا في إطار الشراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية نسبة 51% على الاقل من رأس المال الإجتماعي.
- يجب أن يخضع كل إستثمار أجنبي مباشر أو إستثمار بالشراكة إلى دراسة مسبقة من قبل المجلس الوطني للإستثمار.
- يتعين على الإستثمارات الأجنبية المباشرة او الإستثمار بالشراكة تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة قيام المشروع[1].

✓ **الامر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010:** جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2010 بعدة إجراءات تعدل و تتمم الامر رقم 01-03 و قد نص هذا القانون على مايلي:

- يقدم الموثق المكلف بتحرير عقد التنازل طلب الشهادة إلى المصالح المختصة و يحدد فيه سعر التنازل و شروطه و هذا السعر يحدد على أساس الخبرة.
- يمكن رفع الإعفاء من 3 سنوات غلى 5 سنوات بالنسبة للإستثمارات الني تنشئ أكثر من 100 منصب عمل عند إنطلاق النشاط.
- تتوفر الدولة و كذا المؤسسات العمومية بحق الشفعة عن كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب.
- كما تطبق هذه الاحكام على الإستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار إبتدءا من 26 جويلية 2009 الممنوحة و فق هطا الامر[2].

➢ **النظام العام:** يتم منح الإمتيازات في هذا النظام على أساس مرحلتين و هي كمايلي:

- **مرحلة بدء إنجاز الإستثمار:** حيث تستفيد الإستثمارات في هذه المرحلة من المزايا التالية:

[1] الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، العدد 44، ص 12.

[2] الامر رقم 10-01 المؤرخ في 26 اوت 201، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد 49، ص 5.

1) الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة و المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.

2) الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا و التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.

- **مرحلة بدء الإستغلال:** تمتد هذه المرحلة لمدة 3 سنوات بعد معاينة الشروط في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

➢ **النظام الإستثنائي:**أيضا وفق هذا النظام يتم منح الإمتيازات من خلال مرحلتين هما:

- **مرحلة بدء الإنجاز للإستثمار:** حيث تستفيد الإستثمارات المعنية من المزايا التالية:

1) الإعفاء من دفع حقوق الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار.

2) الإفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة و غير المستثناة.

3) تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0,2% فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال.

- **مرحلة إتطلاق الإستغلال:** تمنح خلال هذه المرحلة المزايا الضريبية التالية:

1) الإعفاء لمدة عشرسنوات من النشاط المعفي من الضريبة على أرباح الشركات.

2) الإعفاء لمدة عشر سنوات إبتداءا من تاريخ الإقتناء من الرسم العقاري على الممتلكات العقارية[1].

✓ **الأمر رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016:** جاء هذا المرسوم بهدف تحديد النظام المطبق على الإستثمارات الوطنية المنجزة في النشاطات الإقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات، و قد حدد هذا القانون جملة من المزايا تستفيد منها كل الإستثمارات ما عدى الإستثمارات التي تتضمنها القوائم السلبية:

المزايا المشتركة لكل الإستثمارات القابلة للإستفادة:

- زيادة التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية و الجمركية.
- يخضع منح المزايا لفائدة الإستثمارات التي تساوي مبلغها أو تفوق 5 ملايين دج.

المزايا الإستثائية لفائدة الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني:

- يؤهل المجلس الوطني للإستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات لحقوق او الضرائب او الرسوم بما في ذلك على القيمة المضافة على أسعار السلع المنتجة.

[1] الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل المتمم للأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار، ص 15.

- تستفيد من المزايا الإستثنائية للإستثمارات التي تكتل اهمية خاصة للإقتصاد الوطني و المعدة على أساس إتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر و الوكالة التي تتصرف بإسم الدولة[1].

ثانيا: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات:

لعل النصوص التي تحكم المناخ الإستثماري في دولة الإمارات تتمتع بخصوصية تكمن في مظهرين:

1) المظهر الاول: إن المناخ الإستثماري الذي يسود و يختلف من إمارة إلى أخرى، فالإستثمار في دبي يختلف عنه في مدينة أبوظبي، تبعا لعوامل جغرافية، و الفرص الإستثمارية المتاحة.

2) المظهر الثاني: عدم و جود تشريع جامع و مانع للإستثمار يحكم تنظيم عملية الإستثمار بشكل كامل، إلا أن نصوص تتناثر هنا و هناك وفقا للقواعد العامة لممارسة الأنشطة المختلفة و التي تتضمنها التشريعات التالية:

أ- **القانون الإتحادي رقم 8 لسنة 1984:** و هو ينظم الشركات التجارية و تسري أحكامه على كل شركة تؤسس في الدولة.

ب- القانون الإتحادي رقم 18 لسنة 1993: ينظم المعاملات الجارية و تسري أحكامه على التجارة و الأعمال التجارية، و يبين تنظيم الإلتزامات و العقود التجارية و الرهن التجاري، و العمليات المصرفية و الشيك و الإفلاس.

ت- القانون الإتحادي رقم 37 لسنة 1992: ينظم المعاملات التجارية من حيث: تسجيلها، تشطيبها، و إنتقال ملكية العلامة، و رهنها و عقود الترخيص و العقوبات.

ث- القانون الإتحادي رقم 40 لسنة 1992: يقوم بحماية المصنفات الفكرية، و حقوق المؤلف و هو يتضمن نطاق الحماية للمصنفات الفكرية.

ج- القانون الإتحادي رقم 44 لسنة 1992: و هو متعلق بتنظيم و حماية الملكية الصناعية لبراءات الإختراع، و الرسوم و النمادج الصناعية.

ح- القانون الإتحادي رقم 18 لسنة 1981: يفرض على كل من يزاول أعمال الوكالة التجارية خلافا لأحكام هذا القانون.

خ- القانون الإتحادي رقم 4 لسنة 1977: و هو ينظم المناقاصات و المزايدات و المستودعات و هو يبين التعاقد بطريق المناقصة أو المزايدة.

د- القانون الإتحادي رقم 8 لسنة 1980: بشأن تنظيم علاقات العمل و تحديد ساعات العمل...إلخ

[1] الامر رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 2016/46، ص 18.

ذ- القانون الإتحادي رقم 4 لسنة 1979: بشان قمع الغش و التدليس في المعاملات التجارية.

ر- القانون الإتحادي لاقم 5 لسنة 1975: المتعلق بشأن السجل التجاري و يتولى شؤون السلطة المختصة بقيد أسماء التجار من المواطنين و الأجانب.

ز- الضوابط التي أصدرتها إمارة أبوظبي خلال 1997: حيث تم إصدار هذه الضوابط بشان تداول أسهم الشركات الوطنية، و منح موافقات أولية لترخيص المستثمرين الخليجين عبر الفاكس و البريد دون حاجة لحضورهم شخصيا.

س- إتفاقيات تشجيع و حماية و ضمان الإستثمار: و قد وقعت الإمارات هذه الإتفاقيات ضمن إطارالمؤسسة العربية لضمان الإستثمار أو الوكالة الدولية لضمان الإستثمار[1].

المطلب الثاني: خصائص المناخ الإستثماري

تتميز الجزائر و الإمارات بمزايا تجعلها مصدر جذب للإستثمار و تتميز عن باقي الدول من حيث البيئة الإستثمارية، فمن خلال هذا المطلب سنقوم بعرض أهم الخصائص للمناخ الإستماري في كلتى البلدين.

أولا: خصائص المناخ الإستثماري في الجزائر:

تتميز البيئة الإستثمارية في الجزائر بجملة من المواصفات و الخصائص حيث سيتم عرض ملامحها اللصيقة بالإستثمار الأجنبي المباشر من خلال مايلي:

1) تحتل الجزائر موقعا جغرافيا متميزا للأعمال و الإستثمار أمام الأسواق الأوروبية و الإفريقية بحيث تقع على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، فهي جزء من المغرب العربي الكبير، تأتي في المرتبة التاسعة من حيث شساعة مساحتها على المستوى العالمي، و في المرتبة الأولى على المستوى الإفريقي و العربي و في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بمساحة تقدر بحوالي 2.382.741 كلم²، و بشريط ساحلي يقدر بـ1200كلم[2].

2) تعد الجزائر إحدى أهم البلدان النفطية في إفريقيا و البحر الأبيض المتوسط من حيث أهمية إحتياطها من النفط و الغاز و موقعها خاصة مع أوروبا، إذ تحتل الجزائر المرتبة 15 في مجال الإحتياطات العالمية البترولية و المرتبة 18 في إنتاج البترول و المرتبة 12 المصدرة للبترول و 7 عالميا في مجال الموارد المؤكدة من الغاز و المرتبة 5 كمنتج للغاز و 3 كمصدر للغاز، و أول بلد منتج و مصدر للبترول و الغاز

[1] عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الإستثمار في الدول العربية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الاردن، 2008، ص ص 101، 104.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، نقل من الموقع الإلكتروني: http://www.andi/d3/index.php/ar. consulté le: 02/05/2018

الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط و 3 ممون للطاقة للإتحاد الأوروبي، إضافة إلى موارد أخرى كالفوسفات و الزنك، الحديد و الأورانيوم[1].

3) يعد التعليم في الجزائر إجباريا و مجانيا لمدة 9 سنوات، حيث أعطت للدولة أولوية خاصة للتعليم، ومن بين الإنجازات التعليمية في الجزائر أيضا محو الأمية الذي جعل من معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة يرتفع.[2]

4) يعتبر العامل السياسي اكثر العوامل أهمية في إتخاد مختلف القرارات الإستثمارية الخاصة بل و العامة نظرا لما تتمتع به من دور مهم في قائمة العوامل المشكلة للبيئة الإستثمارية في أي بلد، كون العامل السياسي يشكل مخاطر عدة في عملية الإستثمار منها التأميم، مصادرة الملكية الخاصة و التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي هذا مايؤثر سلبا على بناء المشاريع الإقتصادية و يضع جملة عراقيل أمام جذب الإستثمار الأجنبي، و بالنسبة للجزائر و حسب تقارير عدة هيئات دولية فإن درجة العنف السياسي لا تزال تتراجع خاصة منذ الإنتخابات الرئاسية التي تمت في أفريل 2004، كما أن المقاربة الثنائية للحكومة من اجل الحد من التهديد الإرهابي و ذلك عن طريق المشاركة العسكرية و كذا مخطط المصالحة الوطنية قد أعطت نتائج معتبرة مما أدى إلى تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر[3].

5) البنى التحتية و التي تعتبر من أهم محددات إختيار شركة ما توطين مشاريعها الإستثمارية في بلد ما، و ذلك على مدى توفر البلد المستهدف على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية و البحرية و الجوية، و شبكة إتصالات تواكب التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي، لذلك كان حرص الجزائر واضحا في ترقية بيئة الإستثمار من خلال تحسين هيكلها القاعدية و تطوير إمكانيتها و يمكن عرض أهم هذه الهياكل التي تمتلكها الجزائر على النحو التالي:

- **شبكة المواصلات:** تتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الأكبر في إفريقيا إذ تقدر بـ 107324 كلم، إلا أن هذه الشبكة تفتقر للصيانة العامة الدائمة، فنسبة كبيرة منها في حاجة إلى التجديد، كما تعتبر تكلفة النقل و التوزيع مرتفعة نسبيا نظرا لإتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى و المدن الداخلية، و يبقى الحل هو الإسراع في إنجاز الطريق السريع شرق– غرب الذي تبلغ مسافته أكث من 1200 كلم، أما شبكة النقل بالسكك الحديدية فتعتبر جد متأخرة في الجزائر فهي في الغالب شبكة موروثة منذ الحقبة

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار "مناخ الإستثمارفي الجزائر"، إستثمر في الجزائر، 201، ص 16.

[2] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 260.

[3] يحي سعيدي، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية و نقود، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 176.

الإستعمارية، و على الرغم من أن الشبكة تبلغ 4500 كلم إلا أن نسبة ضئيلة من نقل البضائع يتم عبر هذه الشبكة و هو الأمر الذي زاد من كثافة إستعمال النقل البري و ما يصاحب ذلك من مخلفات سلبية تتمثل في زيادة التكاليف و زيادة الوقت و حجم التلوث البيئي، و بالمقارنة مع الدول المجاورة يبقى على الجزائر العمل من اجل تجديد و تحديث شبكة النقل بالسكك الحديدية و ربطها بأهم المناطق الصناعية و بالموانئ، اما فيما يتعلق بهياكل النقل الجوي في الجزائر يتضح أنها أكثر تطورا و نموا، حيث تمتلك الجزائر 35 مطارا، 13 منها ترقى للمقاييس الدولية، أما شبكة النقل الجوية الداخلية فهي جد متطورة، و لقد تدعم النقل الجوي بعد أن أزيل إحتكار شركة الخطوط الجوية الجزائرية للقطاع العام، و فتح مجال الإستثمار فيه أمام القطاع الخاص المحلي، كما أن الجزائر و على إمتداد طول الساحل فهي تمتلك حوالي 40 ميناء، 11 منها للصيد و التجارة و المحروقات، و مينائين مختصين في المحروقات (ميناء سكيكدة و ميناء أرزيو)، غير أن عجز قدرات الإستقبال و المداولة لهذه الموانئ و كثرة التعقيدات الإدارية و الإجراءات فيها، التي تؤدي إلى زيادة تكاليف النقل الناتجة عن تأخر تفريغ الحاويات عن فتراتها[1].

- **تكنولوجيا الإعلام و الإتصال:** تعد الجزائر من بين الدول النامية التي ماتزال متأخرة نسبيا في إستخدام التكنولوجيا الحديثة (الأنترنيت)، كما أن أغلب المؤسسات الوطنية تفتقر إلى مولقع خاصة بها و لا تجيد إستعمال هذه الشبكة في الترويج لمنتجاتها و ربط علاقات شراكة بينها و بين الشركات الاجنبية، أما بالنسبة لشبكة الإتصالات الهاتفية فقد شهدت تحسنا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة لفتح القطاع للإستثمار الأجنبي[2].

6) إلتزمت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات في إطار برامج التصحيح الهيكلي حتى تضمن الإنتقال إلى إقتصاد السوق و ذلك من خلال تحرير الأسعار و التحكم في السياسة المالية و تحرير التجارة الخارجية بهدف زيادة قدلرة الإنفتاح على العالم الخارجي[3].

ثانيا: خصائص المناخ الإستثماري في الإمارات:

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من الوجهات الإستثمارية المفضلة عالميا و إقليميا، لتوفرها على عدة خصائص التي تعتبر محفزة على دخول المستثمر الأجنبي إلى سوق الإمارات و من بينها:

---

[1] ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 224.

[2] عمار زودة، محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الإدارة المالية، قسنطينة، 2008، ص 231.

[3] عميروش محند شلغوم، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012، ص 231.

1) موقع فريد و إستراتيجي: تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بموقعها الإستراتيجي بين قارات العالم، حيث تبلغ مساحتها 83600 كلم²، و موقعها هذا أهلها ان تكون حلقة وصل بين المناطق الرئيسية العالمية النشطة إنتاجا أو إستهلاكا، فهي تتوسط دول إتحاد جنوب شرق آسيا و اليبان النشطة إقتصاديا و إنتاجا، و بين منطقة الشرق الاوسط التي تكتل سوقا إستهلاكيا كبيرا فضلا عن قربها من دول الإتحاد الأوروبي و جزء من إفريقيا.

2) موارد بشرية مؤهلة: على الرغم ان عدد سكان الدولة قليل نسبيا حيث قدر سنة 2016 ب 9.27 مليون نسمة، و كاد أن يكون عقبة أمام التطور و التنمية الإقتصادية، فإن السياسات الحكومية الرشيدة قد تجاوزت هذه المشكلة بفتح الباب أمام الخبرات البشرية المتطورة و المؤهلة من مختلف دول العالم و بمختلف التخصصات العلمية و الفنية الضرورية لرفد عجلة التنمية[1].

3) مناطق حرة و مدن صناعية: عملت دولة الإمارات على تحفيز الإستثمار الأجنبي و المحلي من خلال إنشاء المناطق الحرة و الصناعية، التي يمكن إقامة و تملك المشاريع فيها بنسبة (100%)، و الإستفادة من التسهيلات و الخدمات المقدمة، و منها أصبح إسمها متداولا على المستوى الدولي كالمنطقة الحرة في جبل "علي دبي".

4) تحتوي الإمارات على كميات هائلة من النفط إذ يحتل النسبة الاكبر من إجمالي الناتج المحلي و إجمالي الصادرات، كما تتوفر لديها كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، فوجود هذه المصادر المهمة للطاقة تعتبر عامل مهم لجذب الإستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى وجود المؤسسات المالية و التي تسهل حركة رؤوس الأموال و محدودية ضرائب الإمارات على السلع الإستهلاكية و الرأسمالية ساهمت في جذب المستثمر الاجنبي[2].

5) تعد البنية التحتية من أحد مقومات النمو الإقتصادي في الإمارات، إذ تعتبر من أبرز العوامل التي شدت المستثمر الأجنبي، فالإمارات العربية المتحدة تحتوي على بنية أساسية ممتازة و ذات جودة عالية، و يتضح ذلك عبر قنوات الإتصال و المطارات الحديثة...إلخ.

---

[1] علي سيف علي مزرعي،إلياس نجمة، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي(دراسة تطبيقية على الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990–2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، سوريا، العدد 109، المجلد 34، 2012، ص ص، 5، 6.

[2] محمد سعد عميرة، إقتصاد دولة الإمارات الإنجازات المحققة و التطلعات المستقبلية، مجلة التعاون بين الدول الإسلامية، 2002، ص 3.

6) يعتبر الإستقرار الأمني و السياسي و الإقتصادي الذي تتمتع به الإمارات العربية المتحدة من أكبر العوامل التي أدت إلى جذب المستثمر الأجنبي، و أيضا الإتفاقيات الدولية التي عقدتها دولة الإمارات سواء كانت إقليمية او دولية و دخولها كعضو في منظمة التجارة العالمية، سهل حركة رؤوس الأموال بين دول الأعضاء، و إمتلاك دولة الإمارات لمقومات تجعلها في حالة أمان و إستقرار من خلال جهود حكومة الإمارات الرشيدة، و التي على تفاهم مستمر مع مواطنيها، حيث ان هذا الإستقرار تحظى به الإمارات حعلها الوجهة الأولى في إستقطاب المستثمرين الأجانب[1].

المطلب الثالث: وضع البلدين في بعض مؤشرات قياس المناخ الإستثماري

لمعرفة مستوى فعالية و ملائة مناخ الإستثمار و مدى إنخفاض مستوى المخاطر في كل من الجزائر و الإمارات يجب دراسة موقع هذين الأخيرين في مؤشرات قياس مناخ الإستثمار، فحسب بعض المؤسسات الدولية.

أولا: وضع الجزائر و الإمارات في مؤشر الحرية الإقتصادية: يمكن توضيح مكانة الجزائر و الإمارات في هذا المؤشر من خلال الجول التالي:

[1] ألهيتي نعمان، الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون (الوضع القائم و الفرص الواعدة)، مجلة أراء حول الخليج، العدد 34، ص 13.

الجدول رقم(3-1): مكانة الجزائر و الإمارات ضمن مؤشر الحرية الإقتصادية خلال الفترة 2001-2016

	الجزائر		الإمارات	
	التنقيط	الترتيب	التنقيط	الترتيب
2001	3,10	79	2,15	32
2002	3,25	94	2,20	36
2003	(-)	(-)	3,10	(-)
2004	(-)	100	(-)	42
2005	53,2	118	65,2	48
2007	(-)	(-)	60,79	74
2008	55,7	102	(-)	(-)
2009	56,6	107	64,7	54
2010	56,9	105	67,3	47
2011	52,9	132	47	67
2012	51	140	69,3	35
2013	49,6	145	71,1	28
2014	50,8	146	71,4	28
2015	48,9	157	72,4	25
2016	(-)	154	72,6	25

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على بيانات:

- موقع أطلس بيانات العالم .http//ar.Knoema.com/atlas consulté le 05/05/2018
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار لسنة 2004، ص 82.
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار لسنة 2001، ص 82.

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة مؤشر الحرية الإقتصادية بالنسبة للجزائر يتراوح ما بين (50-59,9)، و هذا يدل على أن الجزائر تتميز بحرية إقتصادية ضعيفة، و قد سجلت دلاجة الحرية الإقتصادية في الجزائر سنة 2015 ب 48,9 نقطة مئوية و هو رصيد أقل من كل المتوسطات الإقليمية و العالمية مما جعل الإقتصاد الجزائري في المرتبة 157 و الرتبة ما قبل الأخيرة بين الدول العربية. و يرجع ذلك إلى إنخفاض ملحزظ في حرية الإستثمار و إدارة الإنفاق العام. أما بالنسبة للإمارات فمن خلال الجدول نلاحظ أنها إحتلت مكانة مرموقة خلال الفترة (2002-2016) في هذا المؤشر إذ حلت عام 2005 المرتبة 48 و بتقييم 65,2 ثم حلت عام 2010 بالمرتبة 47 و بتقييم 67,3 نقطة بحرية إقتصادية متوسطة و حافظت على مكانتها في هذا المؤشر سنتي 2013-2014 لتصل إلى المرتبة 25 عالميا عامي 2015 و 2016 و في هذه الفترة التي تتمتع فيها دولة الإمارات بحرية إقتصادية شبه كاملة.

ثانيا: وضع الجزائر و الإمارات في مؤشر التنمية البشرية:

الجدول رقم(3-2): تقييم الجزائر و الإمارات في مؤشر التنمية البشرية ما بين(2001-2015)

	الجزائر		الإمارات	
	التنقيط	الترتيب	التنقيط	الترتيب
2001	0,704	107	(-)	45
2005	0,680	105	(-)	41
2007	0,691	104	0,868	39
2010	0,710	84	0,815	32
2012	0,713	99	(-)	41
2015	(-)	83	0,825	41

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على بيانات:

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار لسنة 2002.
- برنامج اللأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003.

http://www.investdiw.gov.iq/investdiw.php?id=950report. consulté le : 08/05/2018

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر التنمية في الجزائر سجل إرتفاعا معتبرا مابين 2001-2012 مما جعلها تصنف ضمن الدول التي لها تنمية بشرية متوسطة حيث إستقر هذا المؤشر في 0,613 سنة 2012 كما واصلت الجزائر طريقها نحو النمو و التطور فيما يخص التنمية البشرية محرزة نتائج قوية مما أهلها لتحسين مرتبتها التي وصلت إلى 83 عام 2015. أما فيما يخص مؤشر التنمية البشرية في الإمارات فقد جاء ترتيبها في العالم عام 2004 في المرتبة 49 ليتحسن وضعها في العام التالي لتحتل المرتبة 41 قبل أن تتراجع إلى ترتيبها السابق في عام 2006، ثم تحسين الترتيب عامي (2007-2009)، و قد حلت عام 210 المرتبة 32 بتقييم 0,815 ثم إحتلت المرتبة 40 عام 2014-2015 و بإعتبار أن الرصيد إنخفض و لا يزال فوق 0,800 فإن الإمارات لم تتغير من وضعيتها و بالتالي فهي من الدول ذات التنمية البشرية العالمية[1].

[1] حفيظ إلياس، مقال في جريدة الخبر، مناخ الإستثمار في الجزائر من سيء إلى أسوأ مناخ، على الموقع الإلكتروني: http//www .elkhabar.compress/article93488 consulté le: 09/05/2018

ثالثا: وضع الجزائر و الإمارات في مؤشر سهولة أداء الاعمال:

الجدول رقم(3-3): المكانة العالمية لكل من الإمارات في مؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة (2001-2016)

السنوات	الجزائر	الإمارات
2001	128	67
2002	134	65
2003	125	63
2004	123	68
2005	128	69
2006	116	69
2007	125	77
2008	132	68
2009	134	46
2010	136	33
2011	136	35
2012	150	33
2013	151	26
2014	153	23
2015	154	30
2016	163	31

المصدر: إستنادا على المعطيات:

- مجموعة البنك الدولي، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر، 2015 من الموقع الإلكتروني http://arabic.doingbusinesss.org/datcs/exploreeconomies/algeria. consulté le :09/05/2018
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، النشرة الفصلية الرابعة 2005، ص 23، النشرة الفصلية الثالثة 2006، ص 12، النشرة الفصلية الثالثة 2008، ص 15، النشرة الفصلية الرابعة 2010، ص 159.
- تقارير ممارسة الأعمال للفترة 2010-2016.

من خلال قرائتنا لأرقام الجدول رقم (3-3) نلاحظ أن الجزائر قد تراجعت في الترتيب العالمي لممارسة الأعمال من 128 عام 2005 إلى 136 عام 2011 اي تدهورت ب 8 مراتب، و حسب تقرير 2016 فقد تراجعت الى المرتبة 163 عالميا و هذا ما يدل على أن مناخ الاعمال في الجزائر يعاني من تحديات و عراقيل كبيرة، و أن بيئة الاعمال تزداد تعقيد عام بعد عام.

وحسب أحد المصادر الإعلامية فإن الهيئة الدولية لم تسجل تغيرات فغنها شهدت تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2007-2016 إذ غنتقلت من توفر أفضل بيئة لجذب الإستثمارات العالمية. أما فيما يخص وضعية البلدين في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الاعمال فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة آداء الأعمال خلال الفترة (2005-2016):

السنوات	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل ملكية الأصل العقاري	الحصول على الإئتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الإعسار
البلد	ج إ	ج إ	ج إ	ج إ	ج إ	ج إ	ج إ	ج إ	ج إ	ج إ
2005	115 -120	79 – 117	65 – 118	8 – 152	117 – 117	118 -60	3 – 169	10 – 109	112 – 61	137 – 41
2006	158 -131	38 – 108	57 – 93	8 – 156	115 – 155	107 – 64	4 – 157	24 – 114	164 – 117	139 – 45
2007	113-141	41 – 112	47 - 118	11 – 152	68 – 135	130 – 70	4 – 166	14 – 118	145 – 126	141 – 49
2009	58-141	38 – 112	65 – 118	8 – 162	115 – 131	24 – 118	107 – 70	4 – 166	144 – 126	139 – 49
2010	44-148	27 – 110	50 – 122	7 – 160	71 – 135	5 – 122	119 – 73	4 – 168	144 – 123	143 – 51
2012	42-153	12 – 118	10 – 164	6 – 167	78 – 16	122 – 127	7 – 79	5 – 164	134 – 122	151 – 59
2013	(-) -159	13 – 136	7 – 139	12 – 174	83 – 126	5 – 131	128 – 95	1 – 174	40 – 128	101 – 61
2014	(-) - 147	(-) - 139	(-) - 150	(-) - 156	(-) - 169	(-) - 123	(-) - 174	(-) - 131	(-) - 120	(-) - 94
2015	(-) - 141	(-) - 127	(-) - 147	(-) - 157	(-) - 171	(-) - 132	(-) - 176	(-) - 131	(-) - 120	(-) - 97
2016	(-) - 145	2 – 122	1 - 130	10 - 163	(-) - 174	10 - 174	1 - 169	(-) - 167	(-) - 106	(-) - 73

المصدر:- قاعدة بيانات آداء الأعمال 2008/ مجموعة البنك الدولي.

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار: تقرير مناخ الإستثمار لسنة 2007، ص 106.

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار: تقرير مناخ الإستثمار لسنة 2006، ص 180-186

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول (3-4)، أن الجزائر تحتل في معظم المؤشرات مراكز متأخرة عالميا، كما ان ترتيب الجزائر قد تراجع بصفة شبه كلية في جميع المؤشرات الفرعية. و قد حافضت على ترتيبها العالمي في مؤشري التجارة عبر الحدود و تنفيد العقود سنتي 2015-2016.

و من خلال تحليل مكونات المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال، يتبين أن مناخ الإستثمار غير ملائم و غير محفز لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية و تعقيدها و إرتفاع تكلفتها سواء عند تأسيس المشروع الإستثماري (بدأ المشروع، إستخراج التراخيص، تسجيل الملكية) أو عند دخوله حيز الإستغلال و التنفيد (الحصول على الإئتمان، دفع الضرائب، عمليات التجارة الخارجية)، إذ ساهمت هذه العراقيل في تدني أحجام الإستثمارات الاجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.

و من خلال الجدول أيضا نلاحظ أن الإمارات قد تبوأت المراتب مهمة عالميا في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال، حث حلت بالمرتبة الأولى في كل من مؤشر الحصول على الكهرباء و دفع الضرائب في 2016 و المرتبة العاشرة في مؤشر حماية المستثمر و تسجيل ملكية الأصل العقاري، كما إحتلت مراتب متقدمة في باقي المؤشرات خلال الفترة 2009-2013 و يعود هذا التقدم في المراتب إلى جهود شركة الإتحاد للمعلومات الإئتمانية و من خلال الجدول أيضا نلاحظ أن الإمارات قد تبوأت لمراتب مهمة عالميا في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال، حيث حلت بالمرتبة الأولى في كل من مؤشر الحصول على الكهرباء و دفع الضرائب في 2016 و المرتبة العاشرة في مؤشر حماية المستثمر و تسجيل ملكية الأصل العقاري، كما إحتلت مراتب متقدمة في باقي المؤشرات خلال الفترة 2009-2013 و يعود هذا إلى جهود شركة الإتحاد للمعلومات الإئتمانية وذلك في تسهيل فريق عمل الشركة لعملية مشاركة المعلومات الإئتمانية المقدمة للمصارف و المؤسسات المالية في الدولة، و في مجال إستخراج تراخيص البناء فقد قامت بتقليل تكلفة إستخراج التراخيص و تقليص الزمن المستغرق لإصدارها، أما في محور تسجيل الممتلكات فيعود الفضل إلى خطوة جديدة إتخدتها دائرة الاملاك و الأراضي و هي تطوير عملية تحديث المعلومات و الخرائط و إتاحتها للعملاء على الموقع الإلكتروني لدائرة الأراضي و الاملاك في دبي، اما محور تسوية حالات الإعسار فيعود هذا التقدم الملحوظ لرصد التقرير لقانون الإفلاس الذي تم إصداره[1].

رابعا: وضع الجزائر و الإمارات في مؤشر الشفافية: تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر مدركات الفساد لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفاقية

[1]www.alkhaleej.ae/mob/detailed/a9224b-3d18 consulté le: 11/05/2018.

و جهود محاربة الفساد. حيث يبرز الجدول الموالي وضعية الجزائر و الإمارات ضمن التصنيف السنوي لمنظمة الشفافية الدولية خلال الفترة 2011-2016:

الجدول رقم(3-5): تصنيف الجزائر و الإمارات ضمن مؤشر الشفافية للفترة 2004-2016

	الجزائر		الإمارات	
	التنقيط	الترتيب	التنقيط	الترتيب
2004	2,7	97	(-)	29
2005	2,8	97	(-)	30
2007	3	99	5	34
2011	2,8	112	(-)	27
2012	3,4	105	(-)	26
2013	3,6	94	6,9	26
2014	3,6	100	7	23
2015	3,6	88	6,4	23
2016	3,4	108	6,6	24

المصدر: إعتمادا على بيانات منظمة الشفافية الدولية من الموقع الإلكتروني:

www.transparency.org - consulté le :13/05/2018

- تقرير مناخ الإستثمار لسنة 2004-2005.

من خلال الجدول نجد أن الجزائر مصنفة ضمن مجموعة البلدان ذات درجة اللون الأحمر في مؤشر الشفافية و هي البلدان المتأخرة في مجال محاربة الفساد[1]، بحيث يظهر ذلك من خلال ترتيبها 112 عام 2011 و برصيد يقدر ب 2,8 درجة، و 108 عام 2016 مع العلم أنها شهدت تحسنا في هذا الرصيد خلال الفترة 2005-2007 و لكن رغم هذا تبقى و ضعيتها دون المتوسط في مجال الشفافية، أما الإمارات فقد تحصلت إلى 6,9 نقطة مما جعلها تحتل المرتبة 26 عالميا سنة 2016 فقد تحصلت على المرتبة 24 بتقييم 6,6 نقطة، ومن خلال النظر إلى وضعية الإمارات بالنسبة لهذا المؤشر، فإنها تتمتع ببيئة إقتصادية أكثر شفافية في أداء الأعمال.

خامسا: وضعية الجزائر و الإمارات في مؤشر الشفافية: تعتبر المؤشرات الخاصة بالتنافسية من أهم و أحدث المؤشرات العالمية المعتمدة من طرف المستثمرين في الحكم على مناخ الإستثمار حيث تمكن هذه

[1] كريمة فرحي، أهمية الإستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراة العلوم الإقتصادية، الجزائر، 2012-2013، ص 233.

المؤشرات الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تمكنها من الإستفادة من مزايا الإنتقال إلى بلد ما[1]. سنحاول من خلال هذا الجدول توضيح مكانة الجزائر و الإمارات في هذا المؤشر.

الجدول رقم (3-6): تطور مؤشر التنافسية في الجزائر و الإمارات للفترة 2005-2016.

	الجزائر		الإمارات	
	التنقيط	الترتيب	التنقيط	الترتيب
2005	3,46	78	(-)	18
2006	3,06	76	4,67	29
2008	(-)	81	4,5	37
2010	4	83	4,9	25
2011	3,96	87	4,9	25
2012	3,7	110	(-)	24
2013	3,7	110	5,1	19
2016	3,2	87	4 ,99	16

المصدر: إعتمادا على معطيات:

www.weforum.com. consulté le : 15/05/2018

-تقرير مناخ الإستثمار لسنة 2005، ص 136 .

- تقرير مناخ الإستثمار لسنة 2007، ص 103.

- تقرير مناخ الإستثمار لسنة 2010، ص 161.

نلاحظ من الجدول تراجع الجزائر يقدر ب 3,67 نقطة عام 2004 إلى 3,46 عام 2005 إلا أن رصيدها في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة 2006-2013 تحسن بحيث وصل هذا الرصيد إلى 3,70 عام 2013،[2] و قد إحتلت المرتبة 87 عام 2016 مقارنة بسنة 2013 حيث كانت في المرتبة 110، و رغم هذا التحسن فلا يزال مناخها الإستثماري يشهد العديد من الصعوبات.

أما دولة الإمارات فقد حققت مراتب مهمة و متقدمة في هذا المؤشر إذ إحتلت المرتبة 18 عام 2005 و المرتبة 23 عام 2009 بتقييم 92,4 نقطة، كما انها قد تحصلت على 5,1 نقطة عام 2013،و أحتلت المرتبة 16 عام 2016 و هذا ماجعلها تصنف من ضمن الإقتصاديات التي بلغت مرحلة الإعتماد على التطور و الإبتكار و التي تحدد مقومات المنافسة.

[1] حسين ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[2] World economic forum ,"the global competitivenessreport 2011-2012", opcit, p94.

سادسا: وضع الجزائر و الإمارات في مؤشر المركب للمخاطر القطرية: يمكن معرفة وضعية الجزائر و الإمارات في مؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة 2001-2015 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): ترتيب الجزائر و الإمارات في مؤشر المركب للمخاطر القطرية

	الجزائر	الإمارات
	درجة المخاطرة	
2001	62,3	82,5
2002	63,8	81,8
2003	66,3	84,3
2004	75,5	84,3
2005	77.3	84,8
2006	78,5	84,8
2007	77,8	85,0
2008	76,8	83,8
2009	70,8	76,8
2010	72,0	81,3
2011	72,0	82,8
2012	72,0	(-)
2015	67,3	(-)

المصدر: إعتمادا على بيانات: تقرير مناخ الإستثمار لسنة 2001-2016.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر منذ 2001 إلى 2003 جاءت ضمن مجموعة الماطر المعتدلة، لتتراجع مع بداية سنة 2004 حتى 2016 أين كانت ضمن مجموعة المخاطر المنخفضة بإستثناء سنة 2015 حيث تراوحت بين 70 و 79,5 و هذا ما يدل على إستقرار المناخ السياسي و الغقتصادي في الجزائر. اما فيما يخص الإمارات فإنها قد سجلت مخاطر منخفضة جدا حيث تراوحت بين 80 إلى 100.

- من خلال هذا المبحث و بمقارنة المناخ الإستثماري في الجزائر و الإمارات توصلنا إلى ان الجزائر قد قامت بعدة تعديلات على قوانينها منذ الستينات إلى غاية الألفية الجديدة، حيث قامت بإصدار قوانين لتشجيع المستثمرين و فتح الأبواب الموصدة امامهم و إنشاء الهيئات المكلفة بدعم و ترقية الإستثمار و ذلك لإخراج البلاد من الأزمة و تكييفها مع المتطلبات الدولية الجديدة، و في المقابل فإن قوانين الإستثمار في دولة الإمارات كانت أكثر تحفيزا و ذلك من خلال إتباع نهج التحريرو الإنفتاح على الإقتصاد العالمي من خلال التسهيلات و الإعفاءات الضريبية و المناطق الحرة.

أما فيما يخص المناخ الإستثماري، فإن لكل بلد ميزة خاصة تجعله أكثر إستقطابا للإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتوفر الجزائر على مقومات طبيعية و مالية ناتجة عن رأس المال المتأتي من قطاع

المحروقات و تحريرها للتجارة الخارجية بهدف زيادة قدرتها للإنفتاح على العالم الخارجي، لكن رغم الجهود المبدولة يبقى أداء الجزائر منخفض مقارنة بالإمارات التي تتميز بقوة بشرية هائلة و بالإضافة إلى تمتعها بالإستقرار السياسي و الأمني اللذان يعتبران من أهم الأسباب الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر.

أما بالرجوع إلى مقارنة مكانة كل من الجزائر و الإمارات في بعض مؤشرات قياس المناخ الإستثماري نجد أنا الجزائر صنفت ضمن المراتب الأخيرة في معظم المؤشرات و هذا راجع لإنتشار الفساد و عدم الشفافية و البيروقراطية و قلة العدل على عكس الإمارات التي إحتلت المراتب العشرة الأولى عالميا في التصنيف نتيجة البيئة الإستثمارية التي تتمتع بها.

المبحث الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و الإمارات

نسعى في هذا المبحث إلى تحليل تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر و الإمارات من خلال عرض لتطور هذه التدفقات و توزيعها القطاعي و الجغرافي خلال الفترة 2001-2016.

المطلب الأول: تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

أولا: تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:

كانت الجزائر تتبع سياسة مغلقة على الإستثمار الأجنبي المباشر، و يظهر ذلك من خلال التشريعات و القوانين المذكورة سابقا، لكن مع منتصف التسعينات و بإتباع برنامج التكيف الهيكلي، بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الإقتصادي، كذلك الإرتفاع الإستثنائي لأسعار النفط، كل هذا ساهم في زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، و فيمايلي تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة 2001-2016 مبينة في الجدول التالي:[1]

[1] زرقين سورية، مرجع سبق ذكره، ص 116.

جدول رقم (3-8):تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بالمليون دولاربين 2001-2016

السنوات	حجم التدفقات
2001	1196
2002	1065
2003	634
2004	882
2005	1081
2006	1795
2007	1662
2008	2593
2009	2746
2010	2264
2011	2571
2012	1484
2013	1692
2014	1506
2015	(5873)
2016	154

المصدر:مؤتمر الأممالمتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) من2001-2016.

من خلال الجدول رقم(3-8) نلاحظ أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر شهدت إرتفاعا خلال سنة 2001 و 2002 حيث سجلت 1196 مليون دولار لتحتل بذلك المرتبة الثالثة إفريقيا حيث تزامن هذا الإرتفاع مع صدور القانون 03/01 و ما تضمنه من حوافز و ضمانات مقدمة للمستثمر الأجنبي أما سنة 2002 فقد سجلت حوالي 1065 مليون دولار و هذا راجع إلى بيع رخصة الهاتف التقال للشركة أوراسكوم و خصخصت شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية. و في سنة 2003 إنخفضت هذه التدفقات لتبلغ 634 مليون دولار و يرجع هذا إلى إنخفاض المشاريع الاجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر القطاع الأول في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية، رغم هذا الإنخفاض إلا انه بعد سنة 2003 عرفت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إرتفاعا أين وصلت إلى 882 مليون دولار بسبب بيع الرخصة الثالثة للشراكة الكويتية، لتسجل بعد ذلك رقما قياسيا طوال مسيرة الإصلاحات التي قامت بها الدولة حيث بلغت 2746 مليون دولار سنة 2009، هذا يدل على ان الإقتصاد الوطني تحمل أثر الصدمة بسبب تحسن الوضعية

المالية الخارجية،[1] لكن خلال الفترة 2012-2014 عرفت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إنخفاضا و هذا راجع لتراجع التدفقات الإستثمارية على المستوى العالمي بنسبة 18% و فرض قاعدة 49/51 على الإستثمارات الأجنبية، أما في سنة 2015 فقد شهدت الإستثمارات الأجنبية المابشرة قيمة سلبية قدرت بـ 5873 بسبب تأثر الإقتصاد بالصدمة البترولية التي كانت في بدايتها، كما سجل الإستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2016 إرتفاعا بقيمة قدرت بـ 1546 مليون دولار و حسب المحللين فإن العودة القوية للجزائر راجعة إلى تحسن السياسات الإستثمارية و التحسن الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي.[2]

ثانيا: التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

إستقطبت الجزائر خلال الفترة 2002-2016 مشاريع إستثمارية بلغت 822 مشروع بقيمة 2216699 مليون دينار جزائري و من المتوقع أن توفر 119525 منصب شغل، و الجدول الموالي يوضح توزيع هذه المشاريع حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم (3-9): التوزيع القطاعي لمشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2016:

القطاع	عدد المشاريع	%	القيمة(مليون دج)	%	مناصب الشغل	%
الفلاحة	14	1,7	4373	0,20	618	0,52
البناء	137	16,67	77661	3,50	23040	19,28
الصناعة	495	66,22	1783922	80,48	70793	59,23
الصحة	6	0,73	13572	0,61	2196	1,84
النقل	25	3,04	14820	0,67	1727	1,44
السياحة	14	1,70	113772	5,13	6309	5,28
الخدمات	130	15,82	119139	5,37	13342	11,16
الإتصالات	1	0,12	89441	4,03	1500	1,25
المجموع	822	100	2216699	100	119525	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، بيانات التصريح بالإستثمار 2002-2016.

من خلال قراءة أرقام الجدول نلاحظ ان معظم المشارع الإستثمارية تركزت في قطاع الصناعة الذي إستحوذ على مايقارب 60,22% من قيمتها المالية، و من المنتظر ان يوفر نسبة 59,23% منصب شغل

[1] خيالي خيرة، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي بالدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، الجزائر، 2015-2016، ص 101.

[2] تقرير الندوة الأممية للتجارة و الإستثمار لسنة 2017.

من إجمالي مناصب الشغل التي ستوفرها مجمل هذه المشاريع الصناعية و تركزت معظم هذه المشاريع في قطاع المحروقات لما يتميز به هذا القطاع من درجة مخاطر قليلة و مردودية مرتفعة مقارنة بباقي القطاعات، يليه قطاع البناء الذي أخد ما يقارب 16,67% من مجموع المشاريع ثم قطاع الخدمات بنسبة 15,82% ما يمكن ملاحظته أيضا ان الجزائر إلى الآن غير قادرة على توجيه الإشتثمارات الأجنبية إلى القطاعات المهمة و الحساسة مثل قطاع الفلاحة و الصحة و بدرجة أقل في السياحة، و هذا دليل على أن عملية الترويج لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الآن غير فعالة في هذا المجال.

ثالثا: التوزيع الجغرافي لتدفقات الإستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2016:

الجدول الموالي يوضح لنا أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016:

الجدول رقم (3-10): التوزيع الجغرافي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2016:

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دج	مناصب الشغل
أروبا	437	955161	71010
الإتحاد الأروبي	313	677209	42649
آسيا	98	163102	10567
أمريكا	19	68163	3755
الدول العربية	236	997528	30199
إفريقيا	05	5686	209
أستراليا	01	2974	264
متعددة الجنسيات	26	24085	3521
المجموع	1135	2893908	162174

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2002-2016.

فالملاحظ ان الجزائر نجحت في إستقطاب نحو 1135 مشروع يتم تنفيذها من قبل شركات أجنبية و أخرى عربية، كما كانت تكلفة هذه المشاريع في حدود 2893908 مليون دينار جزائري، كما من المتوقع أن توضف حوالي 11 ألف عامل و جاء توزيع هذه المشاريع جغرافيا من كل مختلف دول العالم، حيث كانت الإمارات العربية و مصر من بين أهم الدول العربية، و فرنسا و سويسرا ، إسبانيا من بين الدول الأوروبية، و الولايات المتحدة الامريكية و الصين و الفيتنام في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر. و الشكل التالي يوضح نسبة مساهمة كل منطقة من مناطق العالم في الإستثمار في الجزائر:

الشكل رقم (3-1): نسب التوزيع الجغرافي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2016.

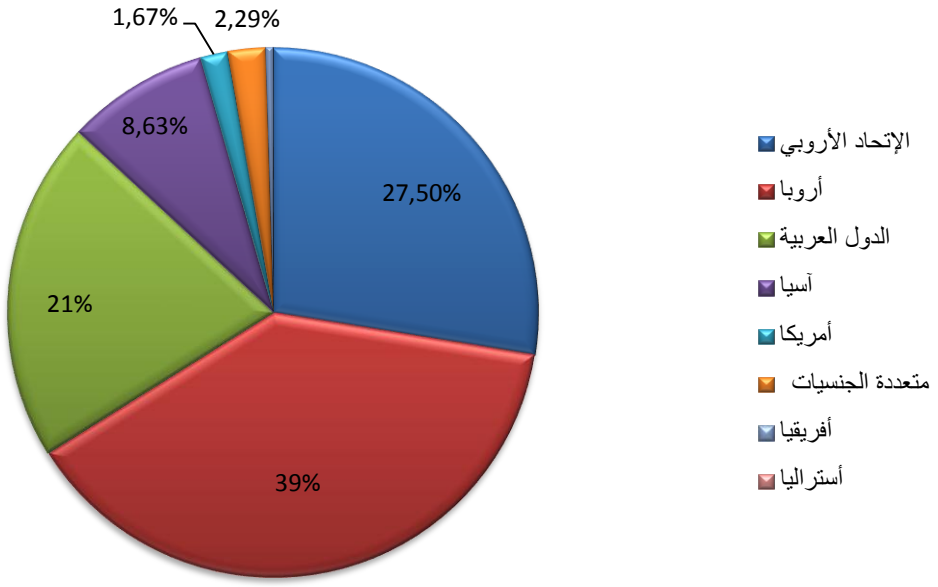

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالإعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

و الملاحظ أن أوروبا هي أكبر مستثمر في الجزائر خلال الفترة 2002-2016 بنسبة 38,5% ثم الإتحاد الأوروبي بنسبة 27,5% خلال نفس الفترة.

المطلب الثاني: تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر فيالإمارات

سنحاول من خلال هذا المبحث مناقشة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2016 و كيفية توزيع هذه الإستثمارات على مختلف القطاعات و التوزيع الجغرافي لها.

أولا: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة:

شهد الإستثمار الأجنبي المباشر تطورا كبيرا في الإمارات العربية المتحدة، حيث يزداد تدفق الإستثمار الأجنبي عاما بعد عام، و ذلك لجهود الإمارات الدائمة و المتميزة لتوفير البيئة الإستثمارية المناسبة، و الجدول الموالي يوضح تطور تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر في دولة الإمارات للفترة الممتدة ما بين 2001-2016:

الجدول رقم(3-11): تطور تدفقاتالإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإمارات خلال الفترة 2001-2016

السنوات	حجم التدفقات
2001	1,184
2002	1,314
2003	4,256
2004	10,004
2005	10,900
2006	12,806
2007	13,253
2008	13,724
2009	4,003
2010	6,500
2011	7,679
2012	9,608
2013	10,488
2014	10,066
2015	10,976
2016	8,986

المصدر: من إعداد الطالبتين، إعتمادا على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار2008-2017.

نلاحظ من خلال الجدول أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر شهدت إرتفاعا ملحوظا في الإمارات سنة 2008 حيث سجلت ما قيمته 13,724 مليون دولار مقارنة بالسنوات السابقة، و يرجع ذلك للعوامل المحفزة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر و على رأسها الإستقرار السياسي و الأمني و الموقع الإستراتيجي المتميز و توافر البنية التحتية و التشريعية... إلخ، و حسب مؤشر الإستثمار العالمي سنة 2015، صنفت الإمارات ضمن المركز الأول إقليميا و 22 عالميا و أصبحت الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتخد أكثر من 25% من اكبر 500 شركة عالمية من دولة الإمارات مقرا لعملياتها الإقليمية بالشرق الأوسط و شمال إفريقيا.

كما صنفت الإمارات حسب تقرير الإستثمار الأجنبي المباشر لعام 2015 الصادر عن الأونكتاد بالمرتبة الأولى بين البلدان الأكثر جاذبية للإستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2014 في منطقة الشرق الأوسط و إقريقيا و في المرتبة الثانية في منطقة غرب آسيا بعد تركيا و أستقطبت نحو 10,066 مليون دولار من الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2014 ليصل سنة 2015 إلى 10,976 مليون دولار،

لكن في سنة 2016 عرف تراجع في حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 19% لتبلغ قيمتها 8,986 مليون دولار.

ثانيا: التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الإمارات خلال الفترة 2001-2016:

تستقطب القطاعات الإقتصادية الإمارتية تدفقات هائلة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تفاوتت مبالغها من قطاع لآخر، و فيمايلي الشكل (3-2) يوضح توزيع الإستثمارات الأجنبية على القطاعات الإقتصادية خلال الفترة 2003-2016:

التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارات لسنة 2003-2016

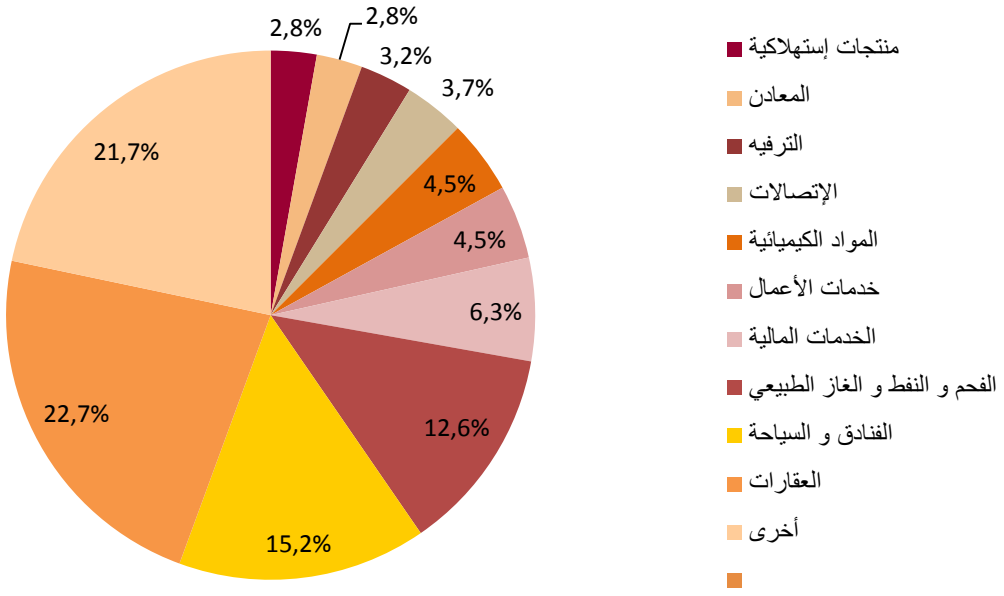

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار 2015.

نلاحظ من الشكل أن أهم القطاعات المستثمر فيها بالإمارات هي إستثمارات تدخل ضمن قطاع العقارات الذي يمثل 22,7% يليه قطاع الفنادق و السياحة الذي يمثل 15,2% و قطاع الفحم و انلفط و الغاز الطبيعي بنسبة 6,3%، وهناك قطاعات أخرى بنسبة 21,7% و هناك قطاعات أخرى ذات إستثمارات أجنبية مباشرة أقل، كقطاع خدمات الاعمال و قطاع المواد الكيميائية اللذان يمثلان كلا منهما 4,5%، قطاع الإتصالات يمثل 3,7% و قطاع الترفيه 3,2% اما قطاع المعادن و المنتجات الإستهلاكية كلاهما يجذبان 2,8% من الإستثمار الأجنبي المباشر. و الجدول الموالي يوضح توزيع الإستثمارات حسب أهم القطاعات للفترة ما بين 2003-2016:

الجدول رقم (3-12): الإستثمارات الواردة إلى الإمارات حسب التوزيع القطاعي ما بين 2003-2016:

الترتيب	نوع القطاعات	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	القيمة بالمليون دولار	% من الإجمالي
1	**العقارات**	120	150	86,178	32,284	23
2	**الفنادق و السياحة**	114	176	28,751	21,591	15
3	**الفحم و النفط و الغاز الطبعي**	65	71	6,380	18,055	13
4	**الخدمات المالية**	382	498	12,309	8,925	6
5	**خدمات الأعمال**	598	677	19,382	6,378	4
6	**المواد الكيميائية**	65	78	9,909	6,371	4
7	**الإتصالات**	182	210	11,790	5,309	4
8	**الترفيه**	27	34	12,062	4,570	3
9	**المعادن**	96	105	18,958	3,967	3
10	**منتجات إستهلاكية**	144	184	33,814	3,925	3
	أخرى	1,426	1,679	112,676	30,887	2
	الإجمالي	**3,219**	**3,880**	**352,209**	**142,262**	**100**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار 2015.

و من الجدول نستنتج ان أهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارات هي إستثمارات تابعة لقطاع الخدمات تمثل أكثر من إجمالي الإستثمارات، و منه يمكن القول ان إقتصاد الإمارات لا يعتمد على الصناعة.

ثالثا: التوزيع الجغرافي: يمكن توضيح أهم الدول المستثمرة في الإمارات في إطار الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها خلال الفترة 2003-2016 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-3): أهم الدول المستثمرة في الإمارات ما بين 2003-2016:

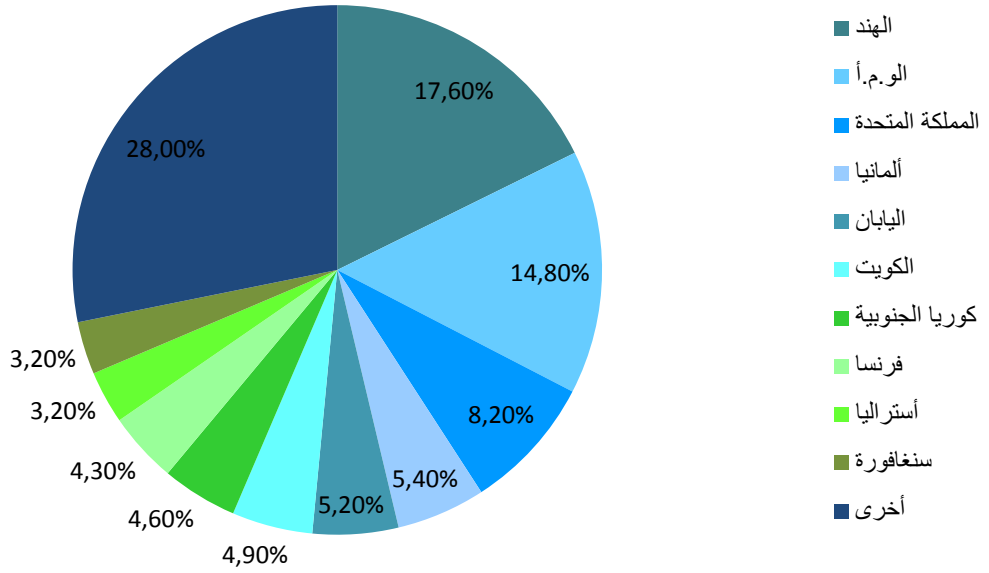

المصدر:إعتمادا على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار 2015.

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن معظم الإستثمارات في الإمارات من طرف الدول المتقدمة حيث تمثل 32,7% من الإستثمارات المباشرة الواردة إليها، حيث تمثل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستثمر من بين الدول المتقدمة الأخرى، حيث وصلت عدد مشاريعها إلى 880 مشروع ما بين الفترة 2003-2016 و بنسبة 22,68% من المشاريع الإجمالية كما أنها جلبت 53007 وظيفة خلال هذه الفترة.

كما نلاحظ ان الهند تعتبر أكبر دولة مستثمرة في الإمارات حيث بلغت نسبتها 17,6% من الإستثمارات الاجنبية الوافدة إلى الإمارات، في حين بلغت عدد مشاريعها 339 مشروع أي 8,73% من إجمالي المشاريع، وهناك دول أخرى لها أهمية كبيرة في جلب المزيد من المشاريع الإستثمارية إلى الإمارات كفرنسا بنسبة 4,3% و كوريا الجنوبية بنسبة 4,6% و ألمانيا بنسبة 5,40%.

- على ضوء دراستنا لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في هذا المبحث و بمقارنة البلدين نلاحظ ان الجزائر لم تتاثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، و رغم النتائج المحققة خلال هذه الفترة إلا أنها في سنة 2015 شهدت إنخفاضا محسوسا نتيجة لتدهور أسعار البترول، كما عرفت الجزائر إقبالا من العديد من البلدان كانت على رأسها أوروبا و الإتحاد الأوروبي و ذلك من اجل تجسيد مشاريعهم الإستثمارية و التي تركزت في القطاع الصناعي يليه قطاع البناء. أما الإمارت العربية المتحدة فهي على عكس الجزائر فقد تأثرت بالأزمة المالية إلا أنها نجحت بعد ذلك في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة. إذ يتضح أن هناك

إقبالا كبيرا على القطاع العقاري و الفنادق و السياحة من قبل مجموعة من الدول تصدرتها الهند، الولايات المتحدة الامريكية و المملكة المتحدة.

المبحث الثالث: المعوقات التي يواجهها الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات

نظرا لما تتمتع به كل من الجزائر و الإمارات من إمكانيات إقتصادية و جغرافية هائلة لتكون من الدول المستقطبة للإستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها لا تخلو من عراقيل تقف أمام المستثمر الاجنبي.

المطلب الأول: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم ما تتوفر عليه الجزائر من مناخ إستثماري ذو خصائص إيجابية، و بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مطلع التسعينات و بداية الألفية الثالثة في المجال القانوني و المجال الإقتصادي، و بالرغم من المزايا و التسهيلات إلا أنه مازالت هناك صعوبات يواجهها المستثمر الأجنبي و على هذا الأساس سنقوم بعرض مختلف هذه العوائق كمايلي:

أولا: العوائق الإقتصادية و المالية:و تتمثل فيمايلي:

- ✓ ضعف السياسات الإقتصادية التي أدت إلى نشوء أسواق موازية و التي أدت إلى بروز ظاهرتي الفساد و المنافسة غير المشروعة.
- ✓ قلة التشريعات المصرفية سواء من الناحية القانونية او من الناحية التقنية.
- ✓ عدم توفر خريطة للمشروعات الإستثمارية و الفرص المجدية و المتاحة للإستثمار.
- ✓ عدم توفر بيئة إستثمارية كسوق العمالة غير المؤهلة و غير المرنة، و إضافة إلى ذلك إرتفاع تكلفة الخدمات.
- ✓ تعثر إجراءات الخوصصة، حيث تعتبر الخوصصة عنصر مؤثر على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و ذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب.
- ✓ صعوبة الحصول على العقار الصناعي، على الرغم من أنه غير ممنوع للمستثمرين الأجانب، و هذا راجع لكثرة التعقيدات منها كثيرة الإجراءات الإدارية و تعدد النصوص القانونية و ارتفاع أسعارها حيث تصل مدة الحصول على العقار الصناعي في الجزائر مدة سنة.[1]
- ✓ تأخر او طول مدة دراسة الملف الطلبي لقطعة الأرض.
- ✓ التكلفة الباهضة للأراضي المخصصة للإستثمار.

[1]عبد القادربابا، سياسة الإستثمارات ة تحديات التنمية في ظل التطورات الراهنة، أطروحة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2004، ص 251.

- ✓ تخلف كبير في الهياكل القاعدية.
- ✓ صعوبة الحصول على التمويل[1].

ثانيا: المعوقات الإجتماعية و السياسية:هناك عدة عدة عراقيل إجتماعية و سياسية أثرت سلبا على الإستثمار في الجزائر نذكر منها:

- ✓ إنخفاض الوعي الإدخاري و الإستثماري لدى اغلب أفراد المجتمع، و عدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الإدخار المختلفة و البورصة و مجالات الإستثمار بشتى أنواعها.
- ✓ ضعف السياسات التكوينية و التعليمية المنتهجة، لما لها من أثر بالغ على القوة العاملة المستخدمة في القطاعات الإقتصادية.[2]
- ✓ المشاكل السياسية و الأمنية التي عاشتها الجزائر في العشرية الأخيرة إبتداءا من سنة 1988، كإنفجار المظاهرات الشعبية الشاملة و هي تعبر عن حالة أزمة سياسة نتجت عن ممارسة البيروقراطية للإدارة و صاحبتها مشاكل ندرة التموين في السوق و مشاكل تفشي البطالة.
- ✓ أحداث الإرهاب إبتداءا من عام 1992 و التي أثرت سلبا على الإقتصاد الوطني و خاصة الإستثمار السياحي.[3]

ثالثا: العوائق القانونية و الإدارية:و من بينها:

- ✓ غياب التنسيق بين أجهزة الإستثمار.
- ✓ الكثير من التشريعات المتعلقة بالإستثمار لم تتضمن نصوص صريحة تبين العلاقة بين الإستثمار و البيئة.
- ✓ عدم إستقرار قوانين الإستثمار و غموضها.
- ✓ تفشي الرشوة و البيروقراطية و الروتين في إنجاز الملفات.
- ✓ نقص الخبرات الفنية و الغدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الإستثمارية مع قلة مكاتب الإستثمارات.
- ✓ غياب المحاكم المتخصصة في القضايا ذات الطابع التجاري و الإقتصادي.
- ✓ عدم إمكانية سيادة القانون بسبب تعفن أجهزة الإدارة الجزائرية و سيطرة الفساد.

---

[1]كمال قربوع عليوش، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[2]عبد القادر بابا، مرجع سبق ذكره، ص 252.

[3]أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 69.

✓ عدم قدرة النظام القضائي على تنفيد القوانين و التعاقدات خاصة فيما يتعلق بحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية[1].

المطلب الثاني: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية المتحدة

يمكن إيجاز أهم العوامل التي تعرقل الإستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات في النقاط التالية:

1) قواعد ملكية الأجانب للعقارات:يواجه المستثمرون الأجانب الراغبون في توظيف أموالهم في مجال تطوير العقارات الحديثة عوائق قانونية عديدة، حيث إشترطت الإمارات على ملاك العقارات و الوحدات السكنية التي تخولهم بالدخول إلى أراضيها أن لا تقل قيمة العقار المملوك عن مليون درهم، و أن يكون لصاحب العقار دخل ثابت و لا يقل عن 10 آلاف درهم او ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

2) الروتين الحكومي: يعد الروتين الحكومي أحد أبرز المخاطر الرئيسية التي تواجه الإستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات، فبالرغم من التحسن في أغلب الوظائف خلال العقود الأخيرة إلا أن الروتين الحكومي ما زال موجودا في أغلب المرافق الحكومية. و مابين روح الطموح وراء الوقت من جهة القطاع الخاص، و تمييع الوقت في بعض مرافق القطاع الحكومي، ينكويقطاع الأعمال بيروقراطية الجهات الحكومية أحيانا كثيرة، و يذعن لها مستسلما خاصة في تلك الجهات الحكومية الخدمية التي تمس خدماتها قطاع الأعمال بشكل مباشر.

3) قانون الوكالات التجارية: حيث يعتبر أحد العراقيل التي تقف في وجه المستثمر الاجنبي إذ ينص على عدم إنهاء الوكالة التجارية حتى و لو كانت محددة المدة دون أسباب جوهرية تقتنع بها لجنة الوكالات التجارية أو صدور حكم نهائي من القضاء أو بموافقة الوكيل نفسه أو عدم قيام الوكيل بتجديدها لفترة ستة و دفع الرسوم خلال هذه السنة من تاريخ إنتهاء مدة الوكالة.

4) الإستثمار قصير الأجل أدى إلى فقدان الدور التنموي الذي تلعبه الإستثمارات قصيرة الاجل، كما أدت الإستثمارات قصيرة الأجل إلى مضاربات واسعة في سوق الأسهم أضرت بهذه الأسواق و هو ما يتضح في أزمة الأسهم الأخيرة عام 1998.

5) الرسوم و المصاريف الحكومية المفروضة على المستثمرين الأجانب.

6) لا يحق للمستثمر الأجنبي المطالبة بأي مبالغ بعد دخوله الدولة و اكتشاف أي مرض يمنعه من البقاء بالدولة.

[1] فاروق سحنون، مرجع سابق، ص ص، 76، 77.

7) في حالة تقديم الموافقة الامنية لدخول المستثمر الدولة و ترفض من قبل جهاز الأمن لأسباب امنية أو غيرها من الاجهزة الامنية الأخرى يخصم على المستثمر مبلغ قدره 440 دولار أمريكي من إجمالي المبلغ المدفوع و يسترد باقي المبلغ للمستثمر.

8) تحديد ملكية المستثمرين الأجانب بنسبة 49%[1].

مما سبق توصلنا إلى أن الجزائر تعاني من عدة عوائق تجعل بيئتها الإستثمارية غير جاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر حيث تعاني من إنعدام الإستقرار السياسي كأحداث أوكتوبر 1998 و أحداث تيقنتورين 2013 تليها أحداث عين صالح 2016، و التي كانت لها آثار وخيمة تسببت في إفساد صورة الجزائر على المستويين الإقليمي و الدولي، إضافة إلى كثرة القوانين و عدم إستقرارها طيلة العشرية الأخيرة في حد ذاته يعتبر عامل طارد للمستثمرين، و أننا نعلم ان المستثمر يرغب في ممارسة نشاطه في ظل إطار قانوني واضح و ثابت. كما عانى الإقتصاد الوطني من عملية إنتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق التي لم تتم بالشكل اللآزم، هذا العائق أدى إلى تخوف المستثمرين من توطين مشاريعهم في بيئة إقتصادية تتسم بعدم الإستقرار.

أما بالرجوع إلى الإمارات العربية المتحدة فنجدها تكاد تخلو من العوائق نظرا لكون بيئتها الإقتصادية مستقرة و قوانين عادلة و إضافة إلى الإستقرار الامني و السياسي الذي تتمتع به، هذا لا ينفي من عدم وجود عراقيل تقف في وجه المستثمر كقواعد ملكية الأجانب للعقارات و قانون الوكالات التجارية و غيرها...

المبحث الرابع: آثار و آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر:

إن للإستثمار الأجنبي المباشر عدة آثار على العديد من المتغيرات، كما أن له عدة آفاق مستقبلية تسعى الدول لتحقيقها، و عليه سنقسم هذا المبحث في دراسة النقاط التالية:

- الإستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الإقتصادية في كل من الجزائر و الإمارات.
- آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات.

المطلب الأول:آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الإقتصادية:

سنحاول تبيان أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات و النمو الإقتصادي، و التشغيل خلال الفترة 2001- 2016.

[1] صوفيا قصراوي، الإستمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2004، ص 84.

أولا: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على بعض الالمتغيرات افقتصادية في الجزائر:

1) أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي:

يظهر أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي من خلال الآثار الجانبية التي يتركها على الإنتاجية و الإستثمار المحلي، عن طريق المحاكاة و التقليد التي تمكن الشركات المحلية من منافسة الشركات الأجنبية.

جدول رقم(3-13): تطور الناتج المحلي الإجمالي و معدلات نموه خلال الفترة 2001-2016.

البيان	الناتج الداخلي الخام PIB (مليون دولار)	معدل النمو الحقيقي
2001	4260,8	2,1
2002	4537,7	4,7
2003	5247,5	6,9
2004	6135,9	5,2
2005	7544,1	5,1
2006	8463,5	2,0
2007	8389,6	3,0
2008	11043,7	2,4
2009	9968,0	1,6
2010	11991,6	3,6
2011	14519,8	2,8
2012	15843	3,3
2013	16,570	2,8
2014	17,731	3,8
2015	16,702	3,8
2016	17,406	3,5

المصدر:

- 2004-2007—2011-2012 les annexes statistiques من الموقع :

www.ons.dz. Consulté le 18/05/2018

-أطلس بيانات العالم ar.knoema.com.consulté le : 18/05/2018

-البنك الدولي www.albankdouali.org.consulté le 19/05/2018

باعتبار أن النمو الإقتصادي يقاس بالناتج المحلي، نلاحظ أن الجزائر سجلت معدلات نمو إيجابية خلال السنوات من 2001 إلى 2016، بعد فترة من الإنكماش التي شهدتها خلال فترة التسعينات، و هذا ناتج عن عدم الإستقرار الزمني[1].

إرتفاع معدلات النمو المحققة في قطاع المحروقات بفعل ارتفاع اسعار النفط، أدى إلى تطورات معدلات النمو، حيث سجلت سنة 2003 نسبة 6,9%، و ارتفاع معدلات النمو يؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطنين من خلال رفع الأجور، و بعد سنة 2005 عرفت معدلات النمو تراجع أين بلغت أدنى مستوياتها في سنة 2009 أي سجلت 1,6%، و هذا راجع إلى انهيار أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، و بعد هذه السنة لوحظ أن معدلات النمو في تزايد باستثناء سنة 2015[2].

بالموازاة مع تطور معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي حققت الجزائر معدلات نمو إيجابية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على طول الفترة ما بين 2001 إلى غاية 2016. يرجع السبب إلى ارتفاع العائدات من المحروقات باعتباره اهم مصادر الدخل في الجزائر، باستثناء سنة 2009 أين سجل معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام انخفاضا ليصل غلى 11,37%، و ذلك راجع إلى انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:[3]

[1] بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة الشلف، العدد الثاني 2012، ص 246.

[2] حفان منى، أثر الإستثمار الأجنبي الباشر الوارد على النمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم إقتصادية، تخصص مالية و نقود، الجزائر 2009 ،2010، ص 68.

[3] لوعيل بلال، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، بومرداس، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص 142.

الجدول رقم (3-14): متوسط الفرد من إجمالي الناتج المحلي:

السنوات	متوسط نصيب الفرد منPIB (مليون دولار)	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من PIB(%)
2001	1,7028	1,14
2002	1,7426	5,60
2003	2,0563	14,61
2004	2,5500	15,46
2005	3,0387	21,17
2006	3,3914	10,64
2007	3,8458	8,16
2008	4,7895	16
2009	3,7713	-11,37
2010	4,3496	18,09
2011	5,2716	18,83
2012	5,3098	7,07
2016	(-)	3,89

المصدر:البنك الدولي www.elbankdouali.org. Consulté le 20/05/2018

لوحظ أن معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي قد شهدت إرتفاع في الفترة 2003، إذ وصلت إلى نسبة 14,61% نتيجة إرتفاع معدلات المحروقات، و بدأت في الإنخفاض إلى أن وصلت سنة 2009 إلى 11,37-% (إنخفاض حاد)، و هذا راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات ي الأسواق العالميةنتيجة للأزمة المالية.

و يمكن إبراز العلاقة بين إجمالي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر و إجمالي الناتج المحلي في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-15): علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2016.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر	معدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر	نسبة الإستثمار المحلي من إجمالي PIB	إجمالي تكوين رأس المال من إجمالي PIB
2001	4260,8	2,1	92,34	180,15	2,16	26,84%
2002	4537,7	4,7	84,86	-8,10	1,87	30,65%
2003	5247,5	6,9	49,06	-42,18	0,93	30,34%
2004	6135,9	5,2	63,55	29,53	1,03	33,26%
2005	7544,1	5,1	79,21	24,64	1,05	31,65%
2006	8463,5	2,0	130,39	64,61	1,54	30,17%
2007	8389,6	3,0	115,16	-11,68	1,37	34,46%
2008	11043,7	2,4	167,46	45,41	1,51	37,34%
2009	9968,0	1,6	199,48	19,12	2	46,87%
2010	1199,16	3,6	168,40	-15,58	1,4	41,43%
2011	14519,8	2,8	187,52	11,35	1,29	37,97%
2012	15843	3,3	115,06	-38,64	0,72	39,09%
2013	16,570	2,8	97,6	13,93	2,7	43,38%
2014	17731	3,8	132,5	-10,99	4,3	45,60%
2015	16702	2,8	97,6	-138,97	0,4	(-)
2016	17406	3,5	122,03	(-)	0,9	(-)

المصدر:

- أطلس بيانات العالم ar.knoema.com. consulté le 20/05/2018
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الالإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة، و هذا راجع إلى ضعف قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. فبالرغم من ارتفاعها في سنة 2001 حيث وصلت إلى 2,16% عاود الإنخفاض في سنة 2003 ليبلغ0,93%، و يبقى في حدود النسبة خلال السنوات التالية، باستثناء سنة 2009، ليواصل تذبذبه خلال الفترة 2010-2013 ليصل إلى أعلى نسبة سنة 2014 بـ 4,3%.

أما بالنسبة إلى إجمالي رأس المال سجلت إرتفاع سنة 2009 عن باقي السنوات بلغت 46,87% إلا أنه في سنة 2010 تراجعت الإستثمارات العربية سنة 2010 بمعدل 15,58- و بالنسبة لمعدلات الناتج المحلي الأجمالي ففي سنة 2010 شهد إرتفاعا ملحوظا أن وصل سنة 2016 إلى 3,5، أما معدلات

الإستثمار الأجنبي سجل إنخفاضا بعد سنة 2010 إلى أن وصل إلى 138,97- سنة 2015 أي خروج الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الجزائر.

و تبين الإرقم السابقة أن الدور الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر في اللإقتصاد الجزائري لايزال ضعيفا على الرغم من انه من الضروري أن نأخد بعين الإعتبار تأخر الإنفتاح الحقيقي للإستثمار الاجنبي المباشر، حيث لا تزال هناك إمكانيات هائلة غير مستغلة للإستثمار في الجزائر[1].

2) أثر الإستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:يمكن توضيح أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2016 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-16): عجز و فائض في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي من 2001إلى2016:

	رصيد الحساب الجاري (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (1)(2) %
2001	-	54,75	15,7
2002	43,60	56,76	(10,1)
2003	88,40	76,86	(15,7)
2004	11,12	85,33	12,53
2005	21,18	103,20	20,52
2006	28,95	117,03	24,73
2007	30,60	134,98	22,67
2008	34,45	137,05	20,11
2009	0,41	171,00	0,29
2010	12,16	161,00	7,50
2011	19,80	299,39	9,93
2012	12,29	209,01	5,83
2013	0,84	209,70	0,40
2014	(9,64)	213,52	(4,51)
2015	(30,96)	166,84	(17,68)
2016	(25,34)	156,60	(16,2)

المصدر:بالإعتماد على بيانات: - صندوق النقد الدولي أوكتوبر 2016.

- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار 2001-2015.

[1] مطاي علي، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دوره في التنمية الإقتصادية، دراسة حالة الجزائر(2000-2014)، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2010، 2011، ص 48.

بالرجوع إلى بيانات الجدول، نستنتج أنه هنالك تحسن كبير في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انه خلال الفترة 2002-2013 لم يشهد أي عجز، و في سنة 2008 سجلت اعلى نسبة لمؤشر ميزان المدفوعات ب 34,46 إلا ان الجزائر تفقد فائض في الحساب الجاري في سنة 2015 و هي أدنى سنة بنتيجة (30,96) مليار دولار و ذلك لخروج الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

و على العموم يمكن القول أن نسبة مساهمة الإستثماراتالأجنبية المباشرة ضئيلة لأن معظم هذه الإستثمارات تتجه نحو قطاع المحروقات و بالتالي فهي إستثمارات غير منتجة[1].

3) أثر الإستثمار الاجنبي المباشر على التشغيل:تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم و في مقدمتها الدول النامية و على رأسها الجزائر و ذلك بمعدلات مختلفة و متزايدة، إذ يلعب الإستثمار الاجنبي دورا هاما في التقليل من هذه المشكلة خاصة مع الإصلاحات الإقتصادية التي يأمل منها الكثير، و لإبراز ذلك سنقوم بمقارنة ما وفرته إجمالي هذه الإستثمارات من مناصب شغل معما تم توظيفه في المساريع الإستثمارية الأخرى بالجزائر إنطلاقا من الجدول التالي:

الجدول رقم (3-17): مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل خلال الفترة 2002-2016:

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الإستثمار المحلي	62982	%99	10584134	%83	1018887	%90
الإستثمار الاجنبي	822	%1	2216699	%17	119525	%10
المجموع	**63804**	**%100**	**1280834**	**%100**	**1138412**	**%100**

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب العمل قدرت بـ 10% من إجمالي مساهمة الإستثمار في توفير مناصب عمل خلال الفترة 200-2016، و هي نبسة ضعيفة إذا ما قورنت بنسبة مساهمة الإستثمار المحلي في توفير مناصب العمل و التي قدرت بـ 90%، و هذا دليل على أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة خلال الفترة 2002-2016 إستطاعت ان تخلق جو من المنافسة سمحت بظهور عدد كبير من الإستثمارات المحلية مما يساهم في تطوير الإقتصاد الوطني و حمايته من تداعيات إنسحاب الإستثمارات الاجنبية المباشرة من السوق الجزائرية.

[1]مراد بودية محمد جميل، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية، جامعة تلمسان، المجلة الجزائرية للإقتصاد و الإدارة، العدد 05، أفريل 2014، ص 38.

ثانيا: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرات الإقتصادية الكلية في دوولة الإمارات العربية المتحدة:

1) على النمو الإقتصادي:

تدرك الإمارات أهمية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في تنويع القاعدة الإنتاجية، و زيادة الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي، و بالتالي تحسين مستوى رفاهية الشعب الإماراتي، حيث يوضح الشكل أدناه علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2001-2016.

الشكل رقم (3-4): علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2001-2016.

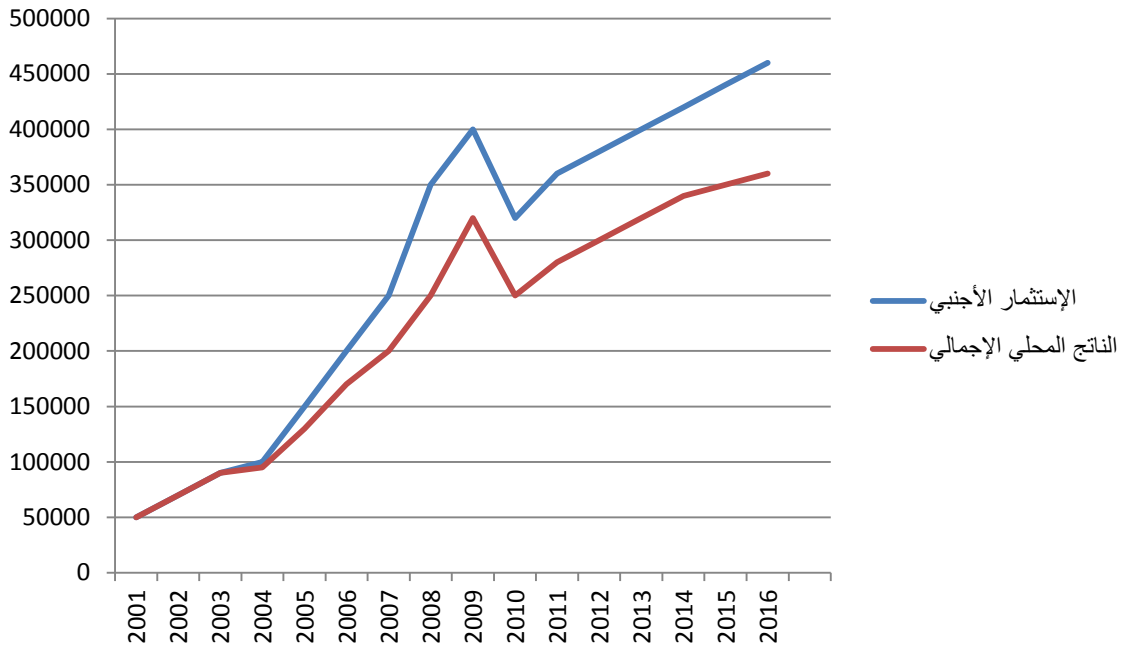

المصدر:

- UNCTAD, Statistics Database Online

يتبين من الشكل أن الإستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات يرتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن ارتفاع الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2001-2016، أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي باستثناء سنة 2009، وذلك تأثرا بالأزمة العالمية. و يدل زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي خلال هذه الفترة على أن الإمارات استطاعت أن تحافظ على جاذبيتها، كما استمرت في تقديم الخدمات المميزة التي

تشكل عامل جذب رئيسي في تدفق الإستثمارات، و ضخ مزيد من رأس المال في مشاريع كبرى، مما عاد ذلك بالنفع على الناتج المحلي الإجمالي، و أدى إلى ارتفاعه[1].

2) آثاره على ميزان المدفوعات:شهد ميزان المدفوعات الإماراتي فائضا خلال الأعوام التالية أكثر من العجز، بسبب الزيادة المهمة في الحساب الجاري، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-18): عجز و فائض في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة 2005-2016 (الوحدة: مليار دولار):

	رصيد الحساب الجاري (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	نسبة الحساب الجاري غلى الناتج المحلي الإجمالي (1) (2) %
2005	31,49	180,62	17,43
2006	49,91	222,12	22,46
2007	32,31	257,92	12,55
2008	22,28	315,48	7,06
2009	7,85	253,55	3,09
2010	7,24	286,06	2,53
2011	50,95	347,45	14,66
2012	79,56	373,43	21,32
2013	71,38	387,19	18,43
2014	54,63	399,45	13,67
2015	9,78	339,09	2,88
2016	4,24	330,01	1,13

المصدر: - الإعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

- الموقع الإلكتروني:

http://ar.actualitix.com/country/are/ar-unted-arab-emarates-balance-of-payments.php. consulté le 21/05/2018

-المؤسسة العربية لضمان الإستثمار 2001-2005

يظهر من خلال الجدول رقم (3-18) أن الحساب الجاري يعد من أهم الموازين الفرعية التي يتكون منها ميزان المدفوعات للدولة، الذي هو حصيلة الميزان التجاري و ميزان الخدمات، و صافي التحويلات بدون مقابل حقق فائضا مستمرا خلال السنوات 2005-2016، و كانت أعلى قيمة له عام 2012 حيث قدر بنحو 146 مليار درهم بنمو قياسي بلغت نسبة 102% خلال السنوات الخمس الماضية، مقابل 72

[1] فجر عبد الله صالح، مرجع سابق، ص ص 10-12.

مليار درهم في 2007، و يرجع هذا التذبذب خلال الفترة 2007 إلى 2012 إلى الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم، و كانت أقل قيمة له عام 2016، حيث انخفضت إلى 7,24 مليار دولار، لكن رغم هذا لم يسجل عجزا.

3) **آثاره على التشغيل:** تسعى الإمارات العربية المتحدة بالإستثمار الأجنبي المباشر إلى المساهمة في تخفيض حدة البطالة، إذ أن وجود الشركات المتعددة الجنسيات يساعد على زيادة فرص العمل، كما له دور كبير في تأهيل و تطوير العمالة الوطنية، مما يجعلهم قادرين على المنافسة في السوق المحلي و العالمي، و يوضح الشكل أدناه ارتباط تطور الإستثمار الأجنبي المباشر مع قوة العمل في الإمارات العربية المتحدة:

الشكل رقم (3-5): تطور الإستثمار الأجنبي المباشر مع قوة العمل في الإمارات العربية المتحدة (2001-2016):

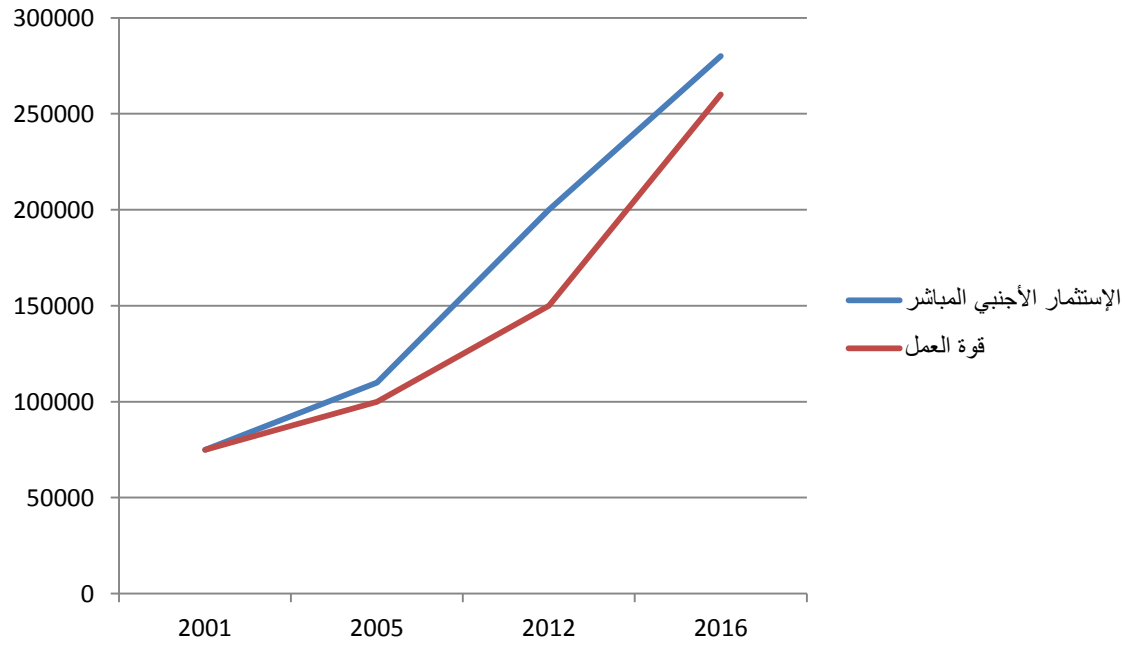

المصدر:

- UNCTAD, Statistics Database Online

يلاحظ من خلال الشكل أن تدفق الأجنبي المباشر في ارتفاع مستمر، إلا أن قوة العمل مرتفعة، و لكن بشكل أخف في عام 2005-2012، و يدل ذلك على أن الشركات المتعددة الجنسيات لم تستطع امتصاص الفائض من البطالة وتوظيف نسبة كبيرة من العاطلين، حيث أن خلال هذه الفترة كانت الإمارات

لديها معدل البطالة مرتفع، بسبب اعتمادهم الكبير على العمالة الأجنبية، مما جعل الشركات المتعددة الجنسيات غير قادرة على استيعاب جميع العاطلين و توظيفهم[1].

المطلب الثاني: آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و الإمارات

سنتطرق في هذا المطلب إلى الآفاق المستقبلية لكلا البلدين و يمكن توضيحها فيمايلي:

أولا: آفاق الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:

إن اللآفاق المستقبلية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مرتبطة بمدى نجاح عمليتي إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق تدفقانت الإستثمار ثم تدعيمه و تعزيز الثقة بين الجزائر و المتعاملين الأجانب، و هذا لا يكون إلا إذا كرست السلطات الجزائرية كل جهودها لإزالة العراقيل التي ذكرناها سابقا و التي تقف عائقا أمام نجاح هذه السياسة[2]، فيجب إتخاد كل التدابير اللازمة لإنجاح الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

فنظرا للموقع الإستراتيجي الذي تتميز به من حيث قربها من معظم الدول الأوروبية و اعتبارها كبوابة رئيسية لإقريقيا إضافة إلى تنوع تضاريسها و إتساع مساحتها و وفرة و تنوع مواردها الطبيعية و تعدد اليد العاملة بها كلها تعد عوامل جيدة بل ممتازة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر شريطة توفر المناخ الملائم لذلك. إن من أهم الأسباب التي تؤثر على إتخاد قرار الإستثمار في الجزائر هي توفر على الأقل مايلي:

1) دعم الشفافية و القضاء على البيروقرلطية و الفساد بكا أنواعه.
2) تبسيط إجراءات تأسيس الشركات.
3) تحسن البيئة التشريعية و القانونية.
4) حماية المنافسة و مواجهة الإحتكار.
5) تحديث الأساليب الإدارية.
6) تهيئة بيئة أعمال متفتحة و فعالة.
7) تحقيق الإستثمار بالمعنى الشامل.

و من أجل تدعيم السياسات الداخلية و التدفقات الإستثمارية الاجنبية إلى الجزائر، إلتزمت هذه الاخيرة بإنجاز برنامج إستثماري يهدف إلى تحسين المناخ الإستثماري في الجزائر نذكر:

---

[1] فجر عبد الله الصالح، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق ، ص 148.

– تطوير إقتصاد المعرفة و دعم البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة و ذلك لمواجهة المنافسة الحادة.

– دخول االمفاوضات من أجل الإنضمام إلى المنظمة العربية للتجارة.

– المحافظة على الإستقرار الأمني و الحريات الشخصية.

– دعم فكرة الإنتعاش الإقتصادي و التنمية الإقتصادية و رسوخ فكرة الإستثمار الاجنبي[1].

– تنشيط و توضيح الإجراءات القانونية و التنظيمية المتعلقة بالإستثمار و ذلك على كل المستويات.

– وضع سياسة عقارية تتماشى مع إقتصاد السوق.

– تطوير إنتاجية العمل و البحث على تناسق بين عرض اليد العاملة و الحاجة الخاصة بالمؤسسات[2].

ثانيا: آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات:

يتمثل التحدي الأهم أمام دولة الإمارات العربية المتحدة حاليا بالتوجه التقليدي القائم على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إتجاه مقاربة ديناميكية حديثة. و بينما يقوم التوجه الأول أساسا على إقامة المناطق الحرة مع منح المزيد من المزايا المحددة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، يتطلب التوجه الجديد لتهيئة عامة تساعد على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر العالي الجودة، و يتطلب ذلك امورا عدة يمكن تلخيصها فيمايلي:

- إجراء مراجعةشاملة لأنظمتها المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر، فالتوجه المقترح لا يقوم على إعتبار أن الأدوات الأنجح لإجتذاب الإستثمار الاجنبي المباشر هي التسييرات الضريبية أو الأشكال الأخرى للمعاملة التفضيلية الممنوحة للإستثمارات الأجنبية، و إنما يعني أن هناك ضرورة لإرساء نظام ضريبي يتسم بالمعقولية و الشفافية و الإستقرار لجذب الإستثمارات الاجنبية المباشرة الحديثة و هو ما لا ينطبق على الضرائب الشديدة الإنخفاض او المعاملة الخاصة.
- سن قانون من شأنه النهوض بالإستثمار في دولة الإمارات العربية و تنظيم الحاجات من الإستثمار الأجنبي، و لابد أن يكفل هذا القانون للمستثمرين الأجانب مناخا إستثماريا أكثر إستقرارا و وضوحا بما يزيد إنفتاح الدولة على المستثمرين الأجانب، و هو ما سيعود بدوره بمزايا إقتصادية.
- مراجعة عاجلة لمتطلبات الوكيل و مواد القانون التجاري و شروط الإقامة. و بالتزامن مع النظر في تخفيف معظم تلك القيود على حكومة دولة الإمارات العربية إلغاء مزايا معينة ممنوحة للشركات الوطنية.

[1] إلياس حناش، أثر تحفيز الإستثمار الاجنبي المباشر في دعم التنمية الإقتصادية في البلدان العربية، دراسة حالة الجزائر في الفترة (1994–2011)، مذكرة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة تبسة، 2010–2011، ص 152.

[2] ANDI,programme Qunquennal :Algerie2010,pp9-20.

- تعزيز السياسة المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر من خلال إرساء إطار قانوني لهذا النوع نت الإستثمار بما يتماشى و الممارساتالدولية. و على الحكومة الإمارتية إعادة صياغة النظام المعني بالإستثمار الأجنبي المباشر لصالح هذا النوع من الإستثمار، إنطلاقا فحسب من الحاجة الملحة إلى أن يكتسب النظام الحالي المزيد من التنافسية التي تمكنه من إستقطاب قدر أكبر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.
- إصدار تشريع إتحادي خاص يضمن قيام بيئة خالية من الفساد، و يشمل جميع الإجراءات الإدارية و القضائية المطلوب تطبيقها سواءا على المستوى الإتحادي او على مستوى كل إمارة وحدها.
- التحول من الملكية الكاملة إلى الملكية التدريجية التي تتراوح بموجبها نسبة الملكية ما بين 50% و 100% بحسب قدر التقنية المنقولة و نوع النشاط أو الشركة.
- إرساء نظام موحد على مستوى الدولة في مجالي الملكية و الضرائب بما من شأنه إستقطاب المزيد من الإستثمار الاجنبي المباشر و حفز الصادرات، و رفع كفاءة الإقتصاد الإمارتي.
- منح المهنيين المؤهلين و المستثمرين الأجانب تأشيرات دخول طويلة الأجل أو دائمة بناءا على نوع المشروع و المؤهلات المتوافرة[1].

- من خلال هذا المبحث و بمقارنة آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الإقتصادية الكلية توصلنا إلى أن الجزائر حققت نتائج إيجابية نوعا ما، إلا أنه في سنة 2015 أين عرفت خروج الإستثمارات الاجنبية المباشرة فقد أثر ذلك سلبا على كل من ميزان المدفوعات و النمو الإقتصادي و التشغيل مقارنة بالإمارات التي عرفت إرتفاع في معدلات النمو الإقتصادي و تحقيق فائض في كلا من ميزان المدفوعات و الحساب الجاري ما أدى بطبيعة الحال إلى زيادة العمالة الوافدة إليها.

[1] سلطان احمد الجابر، تحليل الإستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث، الطبعة الأولى، 2008، ص 90.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تم إستعراضه في هذا الفصل توصلنا إلى أنه بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على مختلف قوانينها المنظمة للإستثمار الأجنبي المباشر و التعديلات الجدرية على المصالح المكلفة بإدارة و تنظيم الإستثمارات بأنواعها، و بالمقابل و منح حوافز و ضمانات للمستثمرين الأجانب إلا انه هناك عراقيل و صعوبات تواجه مختلف قطاعاتها مما تجعل المستثمر الأجنبي و المحلي على السواء الإبتعاد و النفور منها.

بالمقابل نجد ان الإمارات مدركة و بشكل كبير على مدى أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر و تنويع قاعدتها الإنتاجية لذلك قامت هذه الأخيرة بتقديم العديد من التسهيلات و الحوافز لجلب العديد من الإستثمارات إلى مختلف قطاعاتها و سن قوانين و تشريعات لا تقف عائق في وجه المستثمر الأجنبي.

خاتمـــــة

الخاتمة:

يعتبر الإستثمار الاجنبي المباشر ظاهرة إقتصادية ظهرت في العديد من الدول كما انه حظي بإهتمام كبير من طرف الإقتصاديين، كما تنوعت أشكاله و يمثل ضرورة في جذب المزيد من المستثمرين الأجانب من ناحية و زيادة العوائد الممكن تحقيقها من قبل الدول المضيفة من ناحية أخرى، إن دور الإستثمارات الاجنبية في التمنية أصبح من الامور المسلم بها كما أنه صار بمثابة الخطوة التي يمكن تجاهلها رغم إستفادة بعض الدول منه دون الأخرى.

و قد كانت دراستنا في شكل مقارنة بين الجزائر و الإمارات من حيث المناخ الإستثماري و حجم التدفقات و القطاعات المستقبلة لها، و رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في السياسات الإصلاحية و تقديم العديد من الحوافز إلا أن كل المؤشرات تؤكد على ان الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر لم يتقدم ولم يحقق الاهداف المرجوة، على غرار دولة الإمارات التي أصبحت من الوجهات الإستثمارية المفضلة عالميا و إقليميا و ذلك راجع إلى سياستها الفعالة في مختلف الجوانب.

أولا: إختبارالفرضيات: لقيام بالدراسة تم وضع ثلاث فرضيات كانت نتائج إختبارها كالآتي:

الفرضية الأولى: هذه الفرضية مؤكدة و تشير إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يحقق معدلات نمو إيجابية على الإقتصاد الوطني، هذا ما برهن عليه في الفصل الثالث المبحث الرابع.

الفرضية الثانية: هذه الفرضية مؤكدة، حيث أصبحت الإمارات الوجهة المفضلة للإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لما تتمتع به الدولة من عوامل للجذب، و على رأسها الإستقرار السياسي و الأمني، الموقع الإستراتيجي، توافر البنية التحتية، و هذا ما برهن عليه في المبحث الأول من الفصل الثالث.

الفرضية الثالثة: هذه الفرضية أيضا مؤكدة، حيث يعتبر الإستقرار في البيئة التشريعية و غياب البيروقراطية من الخصائص الواجب توفرها لتحقيق مناخ ملائم يساعد على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و هو ما تفتقده الجزائر مما أدى إلى إنخفاض تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مقارنة بالإمارات.

ثانيا: نتائج الدراسة: في ضوء ما تقدم يمكن إستخلاص النتائج التالية:

الإستثمار الأجنبي المباشر ليس دائما نعمة قد يتحول إلى نقمة إذ لم تقم الدولة بالتوجيه الانسب له و من بين سلبياته: تحويل الاموال، إرتفاع معدلات التضخم و زيادة الإستهلاك.

- ✓ إن ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية لقياس مناخ الإستثمار يعكس عجزها في إنتهاج السياسات الملائمة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

- ✓ لا تزال الإمارات الوجهة المفضلة للإستثمار الاجنبي المباشر رغم التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية 2008.
- ✓ تستحوذ الإمارات على النصيب الأكبر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها مقارنة بالجزائر.

ثالثا: التوصيات:

- ✓ المواصلة في تطوير البنية الأساسية نظرا لأهميتها في ترويج و تحسين بيئة الأعمال و جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ وضع حد لكافة مظاهر البيروقراطية و الفساد الإداري و رفع من مستوى أداء الإدارات الرسمية و تبسيط كافة إجراءات العمل.
- ✓ ضرورة المحافظة على إستقرار التشريعات و القوانين و إتسامها بالوضوح و الشفافية.

رابعا: آفاق الدراسة:في ظل دراستنا لمعوقات الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و المقارنة مع الإمارات وجدنا أن مجال الدراسة واسع جدا، لدى نترك المجال مفتوح للبحث أكثر و نقترح العناوين التالية:

- ✓ إستشراف مستقبل الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.
- ✓ الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في حالة نفاد الثروة البيترولية.
- ✓ الوسائل الكفيلة بتطوير و ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1) أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

2) أميرة حسب الله محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، و غير المباشر في البنية الإقتصادية العربية، كلية التجارة، عين الشمس، دار الجامعة، 2005.

3) أشرف السيد حامد قبال، الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلة لأهم ملامحه و إتجاهاته في الإقتصاد العالمي)، دار الفكر الجامعي، 2013.

4) باسم حمادي الحسن، الإستثمار الأجنبي المباشر(FDI) و عقود التراخيص النفطية وآثارها في تنمية الإقتصاد، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2014.

5) دريد محمد السمراني، الإستثمار الاجنبي المباشر (المعوقات و الضمانات القانونية)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

6) وليد عبد الحميد عايب، الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.

7) يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010.

8) كمال عليوشقربوع، قانون الإستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1999.

9) ماجد أحمد عطاالله، إدارة الإستثمارات، الطبعة الاولى، أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2011.

10) مازن حسين الباشا، التمويل الخارجي، آثاره على الهيكلة في القطاعات الإقتصادية، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، 2003.

11) محمد بلقاسم حسن بهلولة، الجزائر بين الازمة الإقتصادية و الأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.

12) محمد مطر، إدارة الإستثمارات (الإطار النظري و التطبيقات العملية)، الطبعة الخامسة، وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2009.

13) محمد علي عوض لله الحراري، الدور الإقتصادي للمناطق الحرة في جذب الإستثمارات، الطبعة الاولى، بيروت، 2007.

14) محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2008.

15) منصوري الزين، تشجيع الإستثمار و أثره علىالتنميةالإقتصادية، دار الراية للنشر، الأردن، 2007.

16) سلطان أحمد الجابر، تحليل الإستثمارالإجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات و البحوث، الطبعة الأولى، 2008.

17) سعد طه علام، دراسات في الإقتصاد و التنمية، دار الطيبة للنشر و التوزيع، مصر، 2003.

18) سرمد كوكب الجميل، الإتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، الطبعة الاولى، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2000.

19) عبد المجيد قدي، المدخل إلى أساسيات الإقتصادية(دراسة تحليلةتقيميمة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

20) عبد الله عبد الكريم، ضمانات الإستثمار في الدول العربية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.

21) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الإقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

22) عبد السلام أبو قحف، نظريات التمويل(جدوى الإستثمارات الاجنبية)، مؤسسة شباب الجتمعة، الإسكندرية، 2001.

23) عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدية، الإسكندرية، 2003.

24) عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2005.

25) عبد الرزاق محمد حسين الجبوري، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.

26) عطية ماهر مريسي، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2000.

27) علي عباس، إدارة الأعمال الدولية (المدخل العام)، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة الأولى، عمان، 2009.

28) عميروش محند شلغوم، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012.

29) عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في القانون الدولي، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

30) عصام عمر مندور، محددات الإستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الإقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011.

31) عشاب، ميزان المدفوعات، سلسلة دروس في التجارة الدولية، 2005، ص 28.

32) فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.

33) فريد نجار، الإستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

34) صالح عباس، العولمة وآثارها في الفكر المالي و النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

35) صوفيا قصراوي، الإستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2004.

36) رضا عبد السلام، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب آسيا مع التطبيق على مصر)، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2007.

37) تأميم محمد سلوم جابوري، أثر الإستثمارات الأجنبية في التنمية الإقتصادية العربية، أقطار عربية مختارة، كلية الإدارة و الإقتصاد، بغداد، 2008.

ثانيا: المجلات:

1) ألهيتي نعمان، الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي: (الوضع القائم و الفرص الواعدة)، مجلة أراء حول الخليج، العدد 34.

2) أحمد زكريا صيام، آليات جذب الإستثمارات الخارجية في الدول العربية في ظل العولمة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، الأردن.

3) بسوني محمد سعيد، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة المصرية للتنمية التخطيط، المجلد الحادي و العشرون، العدد 02، ديسمبر 2013.

4) بوفليح نبيل دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة 2000-2010، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة الشلف، العدد 02، 2012.

5) حمدي فلة، حمدي مريم،الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني و الواقع المعيق، مجلة الفكر، العدد06، الجزائر، 2010.

6) حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر، تعريفات و قضايا، مجلة جسر التنمية، العدد 33، ديسمبر 2003.

7) طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جانفي 2012.
8) لوعيل بلال، اثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، بومرداس، العدد 04، ديسمبر 2008.
9) لكحل محمد أمين، جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مجلة الإقتصاد و التنمية، جامعة يحي فارس، العدد 07، جانفي 2017.
10) محمد سعد عميرة، إقتصاد دولة الإمارات، الإنجازات المحققة و التطلعات المستقبلية، مجلة التعاون بين الدول الإسلامية، 2002.
11) مراد بودية محمد جميل، واقع الإستثمار الاجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية، المجلة الجزائرية للإقتصاد و الإدارة، العدد 05، أفريل 2014.
12) عبد الحميد بوخاري، واقع الإستثمارفي الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
13) عبد الحق طير، جاذبية الدول العربية للإستثمار الأجنبي المباشر: نظرة جغرافية قطاعية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 06، جوان 2017.
14) علي سيف المزروعي، إلياس نجمة، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العلابية المتحدة خلال الفترة (1990–2009)، مجلة جامعة دكشق للعلوم الإقتصادية و القانونية، سوريا، العدد 109، 2012.
15) صالح مفتاح، دلال ياسمين، واقع و تحديات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة البحوث الإقتصادية العربية، العددان 43، 44، مصر 2008.
16) غريب بولرياح، العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 10، 2012.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1) إلياس حناش، أثر تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الإقتصادية في البلدان العربية، دراسة حالة الجزائر للفترة (1994–2008)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة تبسة، 2010، 2011.
2) إسمهان خاطر، دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2012، 2013

3) بومحروق خير الدين، دور السياسة الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، تخصص نقود و مالية، جامعة جيجيل، 2011.

4) بلقاسم مصباح، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، 2006.

5) هوام لمياء، تحليل واقع مناخ الإستثمار في الجزائر و تقويمه، أطروحة لنيل شهادة الدوكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة ناجي مختار، 2003.

6) وهيبة بن داودية، واقع و آفاق تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في دول إقليقيا خلال الفترة (1995-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2005.

7) زرقين سورية، دور الإستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية الإقتصادية للدول النامية، دراسة حالة الجزائر(1999-2006)، رسالة ماجستير، تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة، 2007، 2008.

8) حفاف منى، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد على النمو الإقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، علوم إقتصادية، تخصص مالية ونقود، الجزائر، 2009، 2010.

9) يحي سعيدي، تقييم مناخ الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، 2007.

10) كريمة فرحي، أهمية الإستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية، أطروحة دكتوراه فيالعلومالإقتصادية، الجزائر، 2012، 2013.

11) مطاي علي، الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائرو دوره في التنمية الإقتصادية، دراسة حالة الجزائر(2000-2004)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، 2010، 2011.

12) ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

13) نورية عبد الله محمد، أثر الإستثمار الاجنبي المباشر FDI في مستقبل الإستثمار المحلي العربي، دراسة تحليلة قياسية لبعد دول الخليج العربي للفترة (1992-2010)،أطروحة دكتوراه، تخصص فلسفة العلوم و بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012.

14) ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، 2007، 2008.

15) سلمى أسامة فوزى، دور الإستثمار الاجنبي المباشر في تلبية متطلبات التنمية الإقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه، فلسفة الإقتصاد، جامعة عين الشمس، مصر 2015.

16) سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر، دراسة حول دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أبوبكر، 2010، 2011.

17) عبد الكريم بعداش، الإستثمار الاجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، الجزائر، 2001.

18) عبد القادر بابا، سياسة الإستثمارات و تحديات التنمية في ظل التطورات الراهنة، أطروحة الدتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2004.

19) عيد القادر خديجي، دراسة الحوافز الممنوحة للإستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية، رسالة ماجستير، الجزائر، 2001.

20) عمار زودة، محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، فرع الإدارة المالية، الجزائر، 2008.

21) فاروق سحنون، قياس بعض أثر المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الاجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2010.

22) فجر الله صالح، أثر الإستثمار الاجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الإمارات العربية المتحدة، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الإمارات، 2014.

23) خيالي خيرة، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي بالدول النامية، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، الجزائر، 2015، 2016.

رابعا:الملتقيات و المؤتمرات:

1) ولد لحام الطالب مصطفى، خصائص الإستثمار الأجنبي المباشرفي بلدان المغرب العربي، ورقة بحثية في إقتصاديات المغرب العربي، جامعة نواكشط.

2) محمد قويدري، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول الغربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 17-18 أفريل 2009.

3) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، التكامل الإقليمي و الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاديات النامية و الإنتقالية، مذكرة أعدتها أمانة الاونكتاد، جنيف، جانفي 2013.

4) صلاح الصعيري و، الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، إدارة الأبحاث الإقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، ديسمبر 2013.

خامسا: النصوص القانونية و الوثائق الرسمية:

1) المادة 21 من الامر 01-03 المعدل و المتمم.

2) الأمر 3-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003.

3) الأمر رقم 06-05 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل و المتمم للامر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار.

4) الامر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد 49.

5) الامر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010، المتضمن قانون المايلة التكميلي لسنة 2010، الجريدة الرسمية، العدد 49.

6) الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 3 أوت 2016، المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، 2016.

سادسا: التقارير:

1) الأمانة العامة لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، المملكة العربية السعودية

2) البنك الدولي، قاعدة بيانات آداء الأعمال 2008.

3) البنك الدولي، تقارير ممارسة الاعمال 2010-2016.

4) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، النشرة الفصلية الرابعة 2005، النشرة الفصلية الثالثة 2006، النشرة الفصلية الثالثة 2008، النشرة الفصلية الرابعة 2010.

5) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2017.

6) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، آفاق الإقتصاد العربي لعام 2015، العدد الفصلي الأول، مارس 2015.

7) تقرير الندوة الأممية للتجارة الدولية و الإستثمار لسنة 2017.

8) تقارير مناخ الإستثمار في الدول العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، الكويت، 2000، 2017.

9) ضمان الإستثمار، آفاق الإقتصاد العربي لعام 2015، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات، العدد الفصلي الأول، مارس 2015.

سابعا: المراجع باللغة الأجنبية:

Livres:

1) Benfreha Noureddine, les Multinationales et la Mondialisation en jeux et Perspectives pour l'Algerie, édition Dahleb, Alger 1999.

Articles:

1) Hatem Fabrice, Investissement Internationale et Politique d'Attractivité, paris, 2004.
2) Unctad,<<Incentives>>, New York, Genova, 2004.

Rapports:

1) World Economic Forum << The Global Competiveness, Report 2011-2012>>.
2) ANDI, Programme Qunquennal: Algerie 2010.
3) Unctad, << Manuel de Statistique de la CNNED, 2013- Nation, New York, Genève.

ثامنا: المواقع الإكترونية:

1) بيانات صندوق النقد الدولي على الموقع:

http://.ar.actualitix.com/country/are/ar-united-arab-emirates-balance-of-payment.php.

2) البنك الدولي على الموقع الإكتروني:

www.albankdouwali.org

3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية على الموقع الإلكتروني:

http://www.investdiw.go.iq/invstdiw.php?id=980report.

4) مجموعة البنك الدولي، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2015 على الموقع التالي:

http://arabic.doingbusiness.org/datc/exploreeconomies/algeria.

5) موقع أطلس بيانات العالم على الموقع الإلكتروني:

http://ar.k noema.com/atlas.

6) منشورات الوكالة الوطنية للإستثمار متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

www.andi.dz

7) منظمة الشفافية الدولية متوفر على الموقع التالي:

www.transprency.org

ملخص

الملخص:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة من الظواهر الإقتصادية البالغة الأهمية الأساسية للنمو الإقتصادي.

و في دراستنا هاته قمنا بتحليل المناخ الإستثماري المؤثر على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و أثر هذا الأخير على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية، كما تم التوصل إلى تحديد أهم معوقات وجود مناخ إستثماري ملائم، و في الأخير و بعد التعرف على هاته المعوقات قمنا بتقديم بعض الآفاق المسقبلية مستعينين في ذلك بمقارنة مرجعية مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

و توصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر تعتبر من الدول النامية التي تبذل كل الجهود لخلق بيئة إستثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب إلا أنه رغم تلك الجهود المبذولة لم يحقق الإستثمار الأجنبي المباشر النتائج المرجوة في مختلف الجوانب الإقتصادية في الجزائر مقارنة بالإمارات بسبب الحواجز و العراقيل الإقتصادية و الادارية و القانونية التي وقفت أمام تطوره.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الإستثماري، الإصلاحات الإقتصادية، الحوافز الإستثمارية.

L'investissement est un phénomène économique d'une ampleur importante, et tous les pays se base dessue pour leur développement économique.

Et durant notre recherche, on a étudié les principaux acteurs qui affectent les investissements étrangers directs en Algérie, et leurs effets sur les variables économiques. On a aussi précisé ce qui peux gérer les investissements, et à la fin, après précision de ses gènes, on a donnée des idées pour les enlever, on se basant sur une comparaison avec l'Emirats Arabes Unis.

Et cette recherche a conclu que l'Algérie est un pays en développement qui utilise toutes les ressources pour attirer des investissements étrangers, mais malgré tout ces efforts, l'investissement étranger direct n'arrive pas a donné les résultats souhaités dans n'importe quel secteur économique en Algérie, en comparaison avec l'Emirat, et cela a causé des gènes économiques, administratives et juridiques qui ont stoppé son développement.

Mots clés: Investissement étranger directe, climat d'investissement, Réformes économiques, avantage sur les investissements.